

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عنوان الفترى
في
الشرح على التلخيص

أَمْسَلُ قَلْبِي الْيَقِينُ بِمَا آتَى مِنْ شَيْءٍ مُتَعَدِّدٍ الْعَالِي

تقسیمات فی شریعت و فروع فی الفروع

المناشير
يُكَفِّرُ عَنْ أَرْضِ مِصْرَ طِفْلاً بِالسَّنَةِ
مكة المكرمة - الرياض

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
السنة النبوية الفردوس
www.moswarat.com

نور رابط الفتوى في الشرعية الإسلامية

أصل هذا الكتاب رسالة مايسر تقدمه من الطالب

محسن صالح بن عبد الله بن صالح آل الشيخ

الناشر

مكتبة دار الفقه في الدين

جميع الحقوق محفوظة للناس

الطبعة الثانية

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الناس

مكتبة نزار في البان

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة : الشامية ص.ب : ٣١٩

للكتيبة : ٠٠٩٦٦٢٥٧٤٩٠٢٣

فاكس : ٠٠٩٦٦٢٥٧٤٥٠٤٤

السترنج : ٠٠٩٦٦٢٥٣١٨٠٢١

الرياض : شارع السويدي العام للتقاطع مع شارع

كعب بن زهير خلف أسواق الراحي

المكتبة : ٠٠٩٦٦١٤٢٤٠٢٥٣

القاهرة : ٢٠١٢/٢١٠٧٢٥٣

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعد :

فإن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان لحكمة سامية عظيمة ، قال تعالى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات : ٥٦] ، فكانت العبادة هي عنوان الوجود البشري ، وأرسل الله سبحانه وتعالى رسله مبشرين ومنذرين ليعينوا للناس طريق عبادتهم حتى يتم إخراجهم من الظلمات إلى النور ، وقبض الله سبحانه وتعالى في كل زمان علماء أوضحوا الحلال من الحرام وفق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وألزم الناس بسؤالهم ، فقال تعالى : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل : ٤٣] .

واقتضت الحكمة الالهية أن يبقى السؤال عن الحق وأحكامه باقياً إلى يوم الدين ، وأن يكون العلماء أهلاً للإجابة والبيان والتوضيح ، فتكون الحجة قائمة على الناس إلى يوم القيامة ويتحقق أمر الله سبحانه وتعالى بسؤال أهل العلم .

ولما كانت الفتوى عبارة عن بيان الحكم ، فإنها وظيفة الرسل الكرام الذين بعثهم الله سبحانه وتعالى إلى الأمم لبيان الأحكام الشرعية ، ولذلك كانت ملازمة لحياتهم وحياة أممهم ، ولقد أرسل الله سبحانه وتعالى الرسل في كل الأمم ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] . وبيان كيفية العبادة والاجتناب ، تحتاج إلى طريقة ونهج ، وإلى أصحاب وأهل ، يوضحون هذه الطريقة ويتعاملون معها ويسيرونها على هذا النهج ويتعاملون معه .

ولذلك فالإفتاء المتضمن بيان الأحكام الشرعية التي ارتضاها الله سبحانه وتعالى لعباده يحتاج إلى دراسة لنقف على الصورة المثلى في التعامل معه ، ولقد وجدت الفرصة مناسبة ، حينما أكرمنى الله سبحانه وتعالى بفضلته ومنه ، فالتحقت بجامعة أم درمان الإسلامية / كلية الشريعة والقانون / قسم أصول الفقه ، فأجبت أن يكون لي نصيب ، وإن كنت لا أرى نفسى أهلاً لذلك ، ولكن من الله أستمد العون ، وأستلهم الصواب والتوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل .

فاستشرت من يوثق بعلمه ، فحشنى على ذلك وشجعنى ، واستخرت الله تعالى فأنشرح لذلك صدرى فعزمت مستعيناً بالله عز وجل على اختياره والكتابة فيه ، وقد تلخصت أسباب اختيار الموضوع فيما يأتى :

١ - حاجة الناس إلى معرفة أحكام الإفتاء والرجوع إلى من هو أهل لذلك .

٢ - ولأن هذا المنصب العظيم قد تسوره قوم ليسوا له بأهل ، مما جعلنا نسمع في مثل هذا الزمان بكثير من الفتاوى التى على جهل عظيم بضوابط الفتوى فى الشريعة .

٣ - سبق أن بعض الكتابات تناولت جوانب متعددة ، أمثال كتابات ابن القيم^(١) خاصة كتاب « إعلام الموقعين عن رب العالمين » وكذلك « الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية » ، وكذلك « صفة الفتوى » والمفتى لابن حمدان^(٢) الحنبلى و« أدب المفتى والمستفتى » لابن الصلاح الشهرزورى^(٣)

(١) ابن القيم : هو الإمام شمس الدين : أبو عبد الله ، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي ، المعروف ، بابن قيم الجوزية ، ولد رحمه الله بدمشق ، سنة (٦٩١ هـ) ، تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ولازمه ، ويعتبر من المجتهدين توفي - رحمه الله - سنة (٧٥١ هـ) ، وله مصنفات كثيرة جداً فى مختلف العلوم والفنون منها : أعلام الموقعين عن رب العالمين ، زاد المعاد فى هدي خير العباد ، ترجمته فى : شذارات الذهب (١٦٨/٦ - ١٧٠) ، معجم المؤلفين (١٠٦/٩) .

(٢) ابن حمدان : هو أبو عبد الله ، أحمد بن حمدان بنى شبيب بن غياث ، الحرانى الحنبلى ، فقيه ، عارف بالأصليين ، ولد بخران سنة (٦٣١ هـ) ، وقيل (٦٠٣ هـ) ، تولى القضاء ، توفي رحمه الله سنة (٦٩٥ هـ) ، ومن تصانيفه : الإيجاز فى الفقه الحنبلى ، صفة المفتى والمستفتى ، مقدمة فى أصول الدين ، ترجمته فى : معجم المؤلفين (٢١١/١) .

(٣) ابن الصلاح الشهرزورى : هو الإمام ، الحافظ الأصولي ، المفتى ، شيخ الإسلام ، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبى النصر الكردي الشهرزورى الشافعى ، ولد سنة (٥٧٧ هـ) فى شرخان قرية من أعمال أربيل قرية من شهرزور ، تفقه على والده بشهرزور ، ثم اشتغل بالموصل مدة وسمع من جمع غفير ، ثم انتقل إلى دمشق وسكنها ، توفي رحمه الله بدمشق سنة (٦٤٣ هـ) ، وله مصنفات كثيرة منها : شرح الورقات فى أصول الفقه أدب المفتى والمستفتى ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم ==

وغيرها من الكتب ، إلا أنه بحاجة إلى مزيد بحث .

٤- إن طرق مثل هذا الموضوع ، والعناية ببيان أحكامه فيه معونة علي البر والتقوى ، وذلك مندوب إليه شرعاً ، وقد جعلت الموضوع مقسماً إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب .

== الحديث، ترجمته في: معجم المؤلفين (٢٥٧/٦) ، تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٣٠ - ١٤٣٣) العبر (١٧٧/٥) .

تعريف الحكم لغة واصطلاحاً

تعريف الحكم لغة :

الحكم لغة : تأتي كلمة الحكم لمعان عديدة ، ولكني اخترت ما هو أقرب للموضوع من معانيها :-

١- المنع : لأنه يمنع صاحبه من أخلاق الأراذل ، ويأتي بمعنى الحكمة ؛ لأنها تمنع من الجهل .^(١)

٢- القضاء والفصل : لمنع العدوان والظلم^(٢) وقد ورد بهذا المعنى في القرآن الكريم قال تعالى : ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء : ٧٨] ، ثم اختص بقضاء الله تعالى وحكمه^(٣) ، قال تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبٌ^(٤) لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الرعد : ٤١] .

(١) لسان العرب لابن منظور (١٢/١٤٠) ، المصباح المنير للرافعي (١/١٤٥) ، معجم مقاييس اللغة لابن زكريا (٢/٩١) ، الصحاح للجوهري (٥/١٩٠) ، جمهرة اللغة لابن دريد (٢/١٨٦) ، تهذيب اللغة للأزهري (٤/١١٠) ، مجمع البحرين للطبري (٦/٤٣) ، القاموس المحيط (ص ١٤١٥ وما بعدها) .

(٢) المصادر نفسها .

(٣) فتح القدير للشوكاني (٣/١٢٩) ، البحر المحيط أبو حيان الاندلسي (٥/٣٩٠) ، الكشاف للزمخشري (٢/٢٩١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٩/٣٣٤) ، تفسير الطبري (٧/ ٤٠٨) .

(٤) قال الزمخشري رحمه الله في الكشاف (٢/٢٩١) المعقب: الذي يكر على الشيء ==

٣- ويطلق على القضية المنطقية فى جملة ، وفى النحو يأتى بمعنى - قاعدة- ومن ثم القاعدة بصفة عامة (١) .

فالحكم هو إثبات أمر لأمر ، أو نفيه عنه ، فإذا كان طريق الإثبات أو النفى- العقل ، كالواحد نصف الاثنين ، والضدان لا يجتمعان ، كان حكماً عقلياً ، وإذا كان طريق الإثبات ، أو النفى العادة الفطرية كالنار محرقة والذهب لا يصدأ والخشب يطفو فوق الماء ، كان حكماً عادياً ، وإذا كان طريق الحكم الشرعى - وهو الذى نقصده - كالصلاة واجبة ، وتوحيد الله واجب ، والإشراك به حرام وشرب الخمر حرام كان الحكم شرعياً (٢) .



تعريف الحكم اصطلاحاً :

الحكم فى اصطلاح الأصوليين : ذهب جمهور العلماء من الأصوليين إلى أن الحكم هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاعتضاء ، أو التخيير ، أو الوضع (٣) .

== فيبطله وحقيقته الذى يعقبه أى يقضيه بالرد والإبطال ومنه قيل لصاحب الحق : معقب؛ - لأنه يقضى غريمه بالاعتضاء والطلب ومنه قول لبيد :

حتى تهجر بالرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم

(١) دائرة المعارف الإسلامية (٨/ ١١) ، كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى (٢/ ١٣٥) .

(٢) نظرية الحكم ومصادر التشريع فى أصول الفقه الإسلامى د. أحمد الحصرى (ص ٣١) .

(٣) شرح تنقيح الفصول للقرافى (ص ٦٧) المستصفى للغزالي (١/ ٥٥) ، حاشية الأزميرى

على مرآة الأصول (١/ ٣١) ، نشر البنود على مراقى السعود (م/ ١ج/ ١٨) .

شرح التعريف :

خطاب الله : المقصود منه كلام الله سبحانه وتعالى وهو القرآن -
والمراد من الخطاب هنا - هو خطاب الله تعالى مطلقاً سواء أكان منسوباً إليه
تعالى مباشرة كالكتاب الكريم ، أم بالواسطة كالسنة والإجماع والقياس ،
وغيرها من الأدلة الشرعية ؛ لأن هذه الأدلة فى الواقع راجعة إليه سبحانه
وتعالى ، وكلها معارف لخطابه سبحانه وتعالى وليس مثبتات^(١) .

فالسنة وهى ما صدر عن النبى ﷺ على وجه التشريع وهى ثابتة بطريق
الوحى الذى لا يقره الله سبحانه وتعالى على باطل قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ
عَنِ الْهَوَىٰ (٣) إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣ ، ٤] . والإجماع لابد له
من سند ، سواء أكان من الكتاب أم من السنة ، أو غيرها من الأدلة الشرعية
والقياس ليس مثبتاً للحكم بل هو كاشف له ، والمثبت فى الحقيقة هو دليل
حكم الأصل من الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، وهكذا جميع الأدلة
الشرعية ، كاشفة لخطاب الله تعالى ومظهرة للحكم الشرعى لا مثبتة له .

المتعلق بأفعال المكلفين : معنى تعلق الخطاب بأفعال المكلفين : هى
الأعمال التى تصدر عنهم سواء أكانت أفعالاً ظاهرة كالصلاة والصدقة ، أم
باطنة كالنية وما يكتنه المرء من إخلاص أو رياء .^(٢)

(١) تفسير التحريم (م) ١/ ٢ ج ١٢٨/ ، نهاية السؤل (٤٨/١) ، فواتح الرحموت بشرح
مسلم الثبوت (٥٤/١) .

(٢) حاشية البنانى (٤٨/١) ، شرح التلويح على التوضيح (م) ١/ ١ ج ١٤/ ، شرح مختصر
الروضة (٢٥٢/١) .

المكلف : هو البالغ العاقل الذي بلغت دعوة الإسلام . فالخطاب المتعلق بغير أفعال المكلفين لا يكون حكماً شرعياً ، كالخطاب المتعلق بذاته سبحانه وتعالى ، أو بصفة من صفاته أو المتعلق بالحيوان والجماد كقوله تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَآلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ ﴾ [سبا : ١٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي ﴾ [هود : ٤٤] .

وقد ظن بعض الأصوليين أن الصبي والمجنون مخاطبان بالتكليف فعرفوا الحكم : بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال العباد . (١)

ويرد عليهم بأنه لاداعي لهذا : لأن الخطاب ليس موجهاً إليهما نفسيهما ، وإنما لوليهما (٢) . والله أعلم .

الاقتضاء : معناه : الطلب : والطلب قد يكون طلب فعل ، وقد يكون طلب ترك وكل منهما قد يكون جازماً ، وقد يكون غير جازم وعلى ذلك تكون صور الطلب أربعة (٣) :

الصورة الأولى : طلب الفعل الجازم ويسمى الإيجاب .

الصورة الثانية : طلب الفعل غير الجازم ويسمى النذب .

(١) المسودة (ص ٣٥) ، روضة الناظر وجنة المناظر (١/١٣٧) مراقى السعود إلى مراقى السعود (ص ٦) وما بعدها .

(٢) شرح البدخشى على منهاج الأصول (٤٣/١) ، غاية الوصول شرح لب الأصول (ص ٧) .

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١٤٦) ، شرح مختصر الروضة للطوفي (٢٥١/١) ، إرشاد الفحول للشوكاني (ص ٦) .

الصورة الثالثة : طلب الترك الجازم ويسمى التحريم .

الصورة الرابعة : طب الترك غير الجازم ويسمى الكراهية .

التخيير : التسوية بين فعل الشيء وتركه بدون ترجيح أحدهما على الآخر وإباحة كل منهما للمكلف^(١) .

الوضع : لفظ يراد به جعل على نحو خاص يعد خطاباً من الشارع في تنفذ إطاره الأحكام التكليفية ، وحقيقته أنه خطاب الله تعالى المتعلق بفعل العبد لا بالاعتضاء والتخيير ، ولكن بجعل الشارع الشيء سبباً لشيء آخر ، أو شرطاً فيه ، أو مانعاً منه ، أو صحيحاً أو فاسداً^(٢) .

وسمى الحكم بذلك ؛ لأنه شيء وضعه الله في شرائعه لإضافة الحكم إليه ونعرف به الأحكام التكليفية تسهيلاً على الناس .

ومثال السببية : جعل غروب الشمس سبباً لوجوب صلاة المغرب ، وهلال رمضان سبباً لوجوب صومه .

ومثال الشرطية : جعل الحول شرطاً لوجوب الزكاة .

ومثال المانعة : جعل القتل مانعاً من الميراث .

ومثال الصحة : جعل البيع صحيحاً إذا استوفى أركانه وشروطه .

(١) التقرير والتحجير (٢/ ٧٩) ، نظرية الحكم ومصادر التشريع (ص ٣٢) ، غاية الوصول شرح لب الأصول (ص ٦) .

(٢) حاشية العطار على جمع الجوامع (١/ ٧٥) ، حاشية التفتازاني والجرجاني علي ابن الحاجب (م/ ١ ج/ ٢٢٢) ، شرح التلويح على التوضيح (م/ ١ ج/ ١٤) وما بعدها .

ومثال البطلان أو الفساد : جعل البيع باطلاً ، أو فاسداً عند فقد الأركان والشروط .

فقول الله تعالى : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٢٨] ، خطاب شرعى تضمن جعل السرقة سبباً فى وجوب قطع يد السارق ، فهو حكم شرعى ، وقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، خطاب من الله يقرر شرطية الاستطاعة لوجوب الحج على الناس فهو حكم شرعى ، وقوله ﷺ : « لا يرث القاتل شيئاً »^(١) ، خطاب من الرسول ﷺ يتضمن جعل القتل مانعاً من الإرث ، هو حكم شرعى أيضاً .

والحكم الشرعى ينقسم إلى قسمين :

- الحكم التكليفي : ما اقتضى طلب الفعل ، أو الكف عن الفعل ، أو التخيير بين الفعل والترك^(٢) .

ومثال ما اقتى طلب الكف عن الفعل : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ [الانعام : ١٥١]

(١) الحديث رواه ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (٢/ ٩١٣) كتاب الفرائض باب (٨) الحديث (٢٧٣٥، ٢٧٣٦) ، أبو داود مع العون (٦م/ ١٢ ج ١٩٧) كتاب الديات باب (ص٢١) الحديث (٤٥٥١) ، البيهقي فى السنن الكبرى (٨/ ١٣٤) كتاب القسامة باب لا يرث القاتل ، النسائي فى الكبرى (٤/ ٧٩) كتاب الفرائض باب ٢١ الحديث (١/ ٦٣٦٧ و ١/ ٦٣٦٨) .

(٢) حاشية التفਤازاني والجرجاني على مختصر الأصولي (م/ ١/ ٢٢١) وما بعدها ، تهذيب الفروق والقواعد السنية (م/ ١ج/ ١٧٥) ، هداية العقول (١/ ٣٣٤) ، أصول الفقه محمد أبو النور زهير (١/ ٣٦) .

ومثال ما اقتضى التخيير بين الفعل والترك : قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة : ٢] وسمى حكماً تكليفاً ؛ لأنه يتضمن التكليف بالفعل ، أو الكف عن الفعل ، أو تخيير المكلف بين الفعل والترك .

ب - الحكم الوضعي : هو ربط الشارع بين أمرين ، بأن يجعل أحدهما سبباً ، أو شرطاً ، أو مانعاً للآخر (١) .

فمما جعله الشارع سبباً : رؤية هلال رمضان سبباً للصوم ، ورؤية هلال شوال جعله سبباً للفطر بقوله ﷺ : «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته» (٢) وموت المورث سبباً للميراث ، والاعتداء سبباً للقصاص أو الحد ، ومما جعله شرطاً : الوضوء شرط لصحة الصلاة والشهود شرط لعقد الزواج ، ومما جعله مانعاً : القتل يمنع الميراث ، واختلاف الدين كذلك لقوله ﷺ : «لا يتوارث أهل ملتين شتى» (٣) .

وسمى هذا النوع الوضع حكماً وضعياً؛ لأن المراد به وضع شيء سبباً

(١) شرح مختصر الروضة (١/ ٢٦١) ، كشف الأسرار (٢/ ٣٢٦ - ٣٢٧) ، أصول الفقه محمد الخضري بك (ص ٥٦) .

(٢) [متفق عليه] البخاري مع الفتح (٤/ ١٤٣) ، كتاب الصوم باب (١١) الحديث (١٩٠٩) ، مسلم بشرح النووي (٣م / ٩ ج / ١٩٠) كتاب الصوم باب (٢) .

(٣) رواه ابن ماجه (٢/ ٩١٢) كتاب الفرائض باب (٦) الحديث (٢٧٣١) ، الترمذي مع التحفة (٦/ ٢٨٩) أبواب الفرائض باب (١٥) الحديث (٢١٩١) ، أبو داود مع العون (٤٢م / ٨ ج / ٨٧) كتاب الفرائض باب (١٠) الحديث (٢٩٠٨) ، والدارقطني (٢م / ٤٢ ج / ٧٥) كتاب الفرائض الحديث (٢٥) ، إرواء الغليل للألباني (٦/ ١٥٨) كتاب الفرائض باب ميراث أهل الملل الحديث (١٧١٩) .

أو شرطاً ، أو مانعاً لشيء آخر ، فهو منسوب إلى وضع الشارع سبحانه وتعالى ، فهو الذى شاء أن يجعل شيئاً سبباً ، وشيئاً شرطاً ، وشيئاً مانعاً بمقتضى حكمته لمصلحة العباد ، وباستقرار هذين النوعين من الأحكام تبين لنا فرقاً بينهما وذلك من جهتين :

أحدهما : أن الحكم التكليفى يقصد به طلب الفعل ، أو الكف عنه ، أو التخيير بين الفعل أو الكف عنه أما الوضعى فلا يقصد به شيء من ذلك وإنما يراد به بيان الارتباط بين شيئين بحيث يجعل أحدهما سبباً للآخر ، أو شرطاً له ، أو مانعاً منه ^(١).

الثانى : أن الحكم التكليفى فى مقدور المكلف يستطيع أن يفعله ، أى أنه فى وسعه وإمكانه ^(٢) لقوله تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] .

أما الوضعى فقد يكون فى استطاعة المكلف فعله ، أو تركه ، وقد لا يكون ، فالشارع مثلاً: جعل الزنا سبباً لجلد البكر، أو رجم المحصن ، والزنى مما يستطيع المكلف فعله ، أو تركه ، وجعل دخول الوقت سبباً لأداء الصلاة والمكلف يستطيع أن يصلى، أو لا يصلى وليس فى إمكان المكلف منع الوقت أن يأتى ، والشارع جعل حضور الشاهدين شرطاً لصحة الزواج لقول

(١) حاشية العلامة الحسن بن يحيى على هداية العقول (١/٣٣٤) ، نشر البنود على مراقى السعود (١/٢٨) ، أصول الفقه زكريا برى (ص٢٦٦) .

(٢) الفروق للقرافى (م/١ ج١ - ١٦١) ، مراقى السعود (ص٦٨) وما بعدها ، أصول الفقه للخلاف (ص١٠١) .

الرسول ﷺ: « لا نكاح إلا بولي وشهود »^(١) وإحضار الأزواج شهوداً أمر مما يستطيع فعله وتركه ، وبلوغ الرشد شرط لنفاذ العقود والتصرفات ممن بلغ الرشد ، وليس في استطاعة المكلف أن يبلغ رشده ، أو لا يبلغه ، ومما جعله الشارع مانعاً وهو في استطاعة المكلف أن يفعله قتل الوارث مورثه ، ومثال المانع الذي لا يدخل في استطاعة المكلف الأبوة مانعة من القصاص- عند الجمهور- إذا قتل الأب ابنه أمر غير مقدور- للمكلف.

أركان الحكم الشرعى :

يقتضى الحكم كما علمنا محكوماً به ، وهو الوصف الشرعى من وجوب وحرمة وسببية ، وشرطية ، وغيرها ، ومحكوماً عليه ، وهو فعل المكلف ، أو ما يتعلق به ، وهذان هما ركنتا الحكم الشرعى .

غير أن الحكم الشرعى يوجهه الشارع إلى المكلفين ؛ ليعلموا بالقيام به وبناء أعمالهم عليه أمر دنياهم وأخراهم ، فمن هو الشارع ؟ ومن هو المكلف؟ هذان الموضوعان يتصلان بالركنين اتصالاً وثيقاً ، ولهذا كان موضوع الحديث عند الكلام عن الحكم الشرعى يتعلق بأربعة أمور :

- ١- الحاكم : وهو المشرع الذى تصدر منه أحكام .
- ٢- المحكوم به : وهو تلك الأوصاف الشرعية .
- ٣- المحكوم عليه : وهو أفعال المكلف ، أو ما يتصل بها .
- ٤- المكلف : وهو من توجه إليه هذه الأحكام ، ويطلب بتنفيذها .

(١) تفرد به ابن عساكر فى كتاب تهذيب تاريخ دمشق الكبير (١/٤٠٢-٤٠٣) .

الحكم الملزم - القضاء -

فى تعريف القضاء لغة :

القضاء فى اللغة : يأتى لمعان عديدة ونذكر - هنا - المعانى المتعلقة بالموضوع :

١- الحكم^(١) : بمعنى الإيجاب والإلزام^(٢) ، وقد ورد فى القرآن الكريم بهذا المعنى ، قال تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣] ، أى عدم عبادة غيره على سبيل الإلزام وقال تعالى : ﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾ [طه : ٧٢] ، يعنى احكم ما بدا لك^(٣) .

٢- بمعنى الفراغ والانتهاء^(٤) : تقول: قضيت حاجتى ، وقضى فلان

(١) القاموس المحيط (ص ١٧٠٨) ، الصحاح (٦ / ٢٤٦٣) ، تهذيب اللغة (٩ / ٢١١) ،

مجمع البحرين (١ / ٣٤٢) ، معجم مقاييس اللغة (٥ / ٩٩) ، لسان العرب (١٥ / ١٨٦) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٠ / ٢٣٧) ، تفسير الطبرى (٨ / ٥٧ - ٥٨) ، الآثار من

(٢٢١٨٣ - ٢٢١٩٠) ، فتح القدير للشوكاني (٣ / ٣١٢) ، تفسير القرآن العظيم لابن

كثير (٣ / ٣٤) ، تفسير البغوى (٥ / ٨٥) ، تفسير الماوردي (٣ / ٢٣٧) ، فتح البيان فى

مقاصد القرآن صديق حسن خان (٥ / ٣٤٢) .

(٣) المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسى (م ٩ / ١١١ - ١١٢) ،

تفسير القاسمى (٧ / ١٧٧) ، تفسير الطبرى (٨ / ٤٣٦ - ٤٣٧) ، الأثر رقم (٢٤٢١٩)

تفسير أبى السعود العمادى (م ٢ / ١١ - ١٢ / ٣١) .

(٤) لسان العرب (١٥ / ١٨٧) ، مجمع البحرين (١ / ٣٤٤) ، الصحاح (ص ٢٤٦٣) .

صلاته : أى فرغ منها قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتُ الصَّلَاةُ ﴾ [النساء : ١٠٣]
 أى إذا فرغتم منها وانتهيتم ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ
 تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [يوسف : ٤١] أى فرغ وانتهى ^(٢) .

٣- القتل والموت ^(٣) : قال تعالى : ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾
 [الفصص : ١٥] ، أى قتله ^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ
 يَنْتَظِرُ ﴾ [الاحزاب : ٢٣] ، أى مات ^(٥) .

٤- الأداء ^(٦) : قال تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتُمْ مَنَاسِكُكُمْ ﴾ [البقرة :
 ٢٠٠] ، إذا أدبتم مناسككم ^(٧) .

فهذه المعانى كلها ترجع إلى معنى واحد ، إتمام الشئ وكماله قولاً كان

(١) زاد المسير لابن الجوزي (١٨٧/٢) ، تفسير البحر المحيط (٣/ ٣٥٦) ، نظم الدرر في
 تناسب الآيات والسور برهان الدين بن عمر البقاعى (٥/ ٣٨٤) ، فتح القدير (١/
 ٧٦٩) .

(٢) تفسير أبي السعود العمادى المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم (م٢ /
 ج٣ / ٧٣) ، فى ظلال القرآن سيد قطب (٤/ ١٩٩٢) ، روح المعانى للألوسى البغدادى
 (٦/ ٢٤٦) .

(٣) مجمع البحرين (١/ ٣٤٢-٣٤٣) ، لسان العرب (١٥/ ١٨٧) ، الصحاح للجوهري
 (٦/ ٢٤٦٣) .

(٤) تفسير الطبري (١٠/ ٤٥) ، زاد المسير لابن الجوزي (٦/ ٢٠٨) ، تفسير البيضاوي (٢/
 ١٨٩) .

(٥) تفسير البيضاوي (٢/ ٢٤٢) ، تفسير أبي السعود العمادى (م٣ / ج٤ / ٢٠٧-٢٠٨) .

(٦) الصحاح (٦/ ٢٤٦٣) ، لسان العرب (١٥/ ١٨٧) .

(٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/ ٤٣١) ، التفسير الكبير للرازي (م٣/ ج٥/ ١٥٧) ،
 حاشية الجمل على الجلالين (١/ ١٦٠) .

أو فعلاً^(١) ، وأنسب هذه المعانى إلى المعنى الاصطلاحي الذى هو موضوع بحثنا : الحكم بمعنى الإيجاب والإلزام والأمر ؛ لأن أصل الحكم فى اللغة : المنع ، وهذا المعنى يوجد فى القضاء ؛ لأن غايته منع الناس عن الظلم ، ويؤيد هذا أن لفظ الحكم ورد فى القرآن بمعنى القضاء ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وَأَن أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ﴾ [المائدة : ٤٩] ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء : ٦٥] فإن الحكم - هنا - معناه : القضاء ، ولذلك سمي القاضى فى اصطلاح الفقهاء حاكماً والقضاء حكماً ، لما فيه من الحكمة التى توجب جعل الشئ فى محله ؛ لكونه يكف الظالم عن ظلمه ، أو من إحكام الشئ ؛ ولأن الظلم موجود فى الطباع البشرية ، فلا بد من حاكم ينصف المظلوم من الظالم^(٢) .



تعريف القضاء اصطلاحاً :

عند الحنفية : الحكم بين الناس بالحق^(٣) .

وهذا التعريف غير مانع ؛ لأن هذا الحكم يقع على القاضى وعلى الولاية الكبرى وهى الإمامة أما التعريف الأدق والحقيقى عندهم : الإخبار

(١) حاشية الدسوقي (٤/ ١٢٨) ، مغنى المحتاج (٤/ ٣٧١) ، منار السبيل فى شرح الدليل

(٢/ ٤٥٣) القضاء فى الإسلام محمود عرنوس (ص ٩) .

(٢) المبسوط (١٦/ ٥٩ - ٦٠) ، تبصرة الحكام لابن فرحون (١/ ٨) ، المجموع للنووي

(٢٠/ ١٢٥) ، الكافى فى فقه الإمام المبجل أحمد بن حنبل (٤/ ٤٣١) .

(٣) بدائع الصانع (٧ / ٢) .

عن حكم شرعى على سبيل الالزام^(١).

وبذلك فهم يتفقون مع غيرهم فى حقيقته .

وعند المالكية : قال ابن رشد رحمه الله^(٢) : هو الاخبار عن حكم

شرعى على سبيل الالزام^(٣).

وقال ابن عرفة رحمه الله^(٤) : القضاء : هو صفة حكمية توجب

لموصوفها - وهو القاضى - نفوذ حكمه الشرعى ولو بتعديل ، أو تجريح^(٥).

وعند الشافعية : قال : قلوبى رحمه الله^(٦) : هو الحكم بين الناس ،

(١) معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام (ص ٦) .

(٢) ابن رشد : هو الإمام أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد المالكى ولد - رحمه الله -

بقرطبة عام (٤٥٠ هـ) ، ونشأ بها ، وتلقى العلم على فقهاء الأندلس وعلمائها ، وكان

مالكى المذهب ، ويعتبر من كبار فقهاء الأندلس وأئمتها ، توفى رحمه الله بقرطبة سنة

(٥٢٠ هـ) ومن مؤلفاته البيان والتحصيل والمقدمات الممهدات ، ترجمته فى : شذرات

الذهب (٦٢/٤) ، معجم المؤلفين (٨ / ٢٢٨) .

(٣) تبصرة الحكام لابن فرحون (٨/١) .

(٤) ابن عرفة : هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، عالم مشارك فى

الفقه والكلام والنحو والبلاغة والمنطق وغيرها ، ولد - رحمه الله - بدسوق من قري

مصر ، وتوفى بالقاهرة سنة (١٢٣٠ هـ) وله مصنفات منها : حاشية على شرح الدردير

لمختصر خليل ، حاشية على سعد الدين التفتازاني على التلخيص فى البلاغة ، حاشية

على مغني اللبيب فى النحو ، ترجمته فى : معجم المؤلفين عمر كحالة (٨ / ٢٩٢) .

(٥) شرح النيل وشفاء العليل (١٢/١٣) عن كتاب لابن عرفة شرح الرصاع التونسى ،

الخرشي على مختصر سيدي خليل (م ٤ / ج ٧ / ١٣٨) ، مواهب الجليل لشرح

مختصر خليل (٦ / ٨٦) .

(٦) قلوبى : هو الشيخ أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة القلوبى ، الشافعي ، عالم

مشارك فى كثير من العلوم ، توفى رحمه الله سنة (١٠٦٩ هـ) ، وله مؤلفات منها :

حاشية على شرح ابن القاسم الغزى ، البدور المنورة فى معروفة الأحاديث المشتهرة

التذكرة فى الطب . ترجمته فى معجم المؤلفين (١ / ١٤٨) .

أو الإلزام بحكم شرعى (١) .

وهناك تعريف آخر لهم : هو إظهار حكم شرعى فى الواقعة ممن يجب عليه امضاؤه (٢) .

فالناظر إلى تعريفات الشافعية يجدها واحدة وهى مساوية لتعريف المالكية ؛ لأن المراد ممن يجب عليه امضاء الحكم ، القاضى الملزم ، فاشتمل التعريف على قيد الإلزام ، وزيادة الواقعة فى تعريف الشافعية ، ملاحظ فى جميع التعريفات ؛ لأنه لا بد فى القضاء من محل يقع فيه القضاء ، وهو ما يعبر عنه بالواقعة ، أو الحادثة ، أو موضوع الدعوى .

وعند الاباضية : جاء عن الاباضية (٣) فى تعريف القضاء : الفصل بين المتخاصمين هو القضاء من حاكم أمين (٤) .

أى أن القضاء عندهم هو الفصل بين الخصومات لكن على يد حاكم أمين .

(١) حاشية قلوبى وعميرة (٤/ ٢٩٥ - ٢٩٦) .

(٢) روضة الطالبين (٨/ ٧٩) .

(٣) الاباضية : هم اتباع عبد الله بن إياض (ت ٨٦هـ) ، وهم أكثر الخوارج اعتدالاً وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيراً ، وأبعدهم عن الشطط والغلو ، ولذلك بقوا إلى الآن ، وتقيم طوائف منهم فى بعض واحات الصحراء الغربية الأفريقية ، وفى عمان ، وفى الجنوب الجزائري ، ولهم آراء فقهية خاصة بهم ، الفرق بين الفرق (ص ١٠٣) ، الملل والنحل للشهرستانى (١٣٤-١٣٥) ، الأعلام (٤/ ٦١-٦٢) .

(٤) النظام فى علمي الأديان والأحكام ، للإمام أبى محمد عبد الله بن حميد السالمى الاباضى (ص ٣٤) .

ولعل أدق تعريف - والله أعلم - هو تعريف ابن عرفة المالكي -
رحمه الله- وذلك للأسباب الآتية :

- ١- أوضح من القاضى ؟ فالقضاء ولاية تعطى لمن يستحقها .
- ٢- أوضح كيفية القضاء ، والطريق الموصل للحكم .
- ٣- الغاية من القضاء .
- ٤- القضاء لابد أن يكون فى حكم شرعى .
- ٥- الإلزام فى الأحكام الشرعية ، وهى مهمة القاضى .

عرف العرب القضاء قبل مجئ الإسلام . وكانت الأعراف والقيم هي المرجع الأساسي للأحكام والفصل بين المتخاصمين سواء أكان من أفراد القبيلة الواحدة ، أم بين القبائل ، فقد كان المتخاصمون يلجؤون في عرض قضاياهم إلى شيوخ قبائلهم ، أو كهنتهم ، أو إلى أشخاص معروفين بالحكمة والتجربة أطلق عليهم - الحكام - والأحكام التي يصدرها هؤلاء مستنبطة من العرف والتقاليد الموروثة ، وذلك لعدم وجود نصوص محددة أقرها المجتمع القبلي^(١).

وممن تولى القضاء قبل الإسلام في قريش، جد الرسول ﷺ ، هاشم ابن عبد مناف^(٢) ، وقس بن ساعدة^(٣) ، والشاعر زهير بن أبي

(١) الإسلام في حضارته ونظمه الإدارية أنور الرفاعي (ص ١٥٥) ومابعداها، تاريخ العرب د. محمد سعيد أطلس (م ١/ ١٣٩)، تاريخ العرب قبل الإسلام السيد عبد العزيز سالم (١/ ٣٥٩ - ٣٦٣)، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام جواد علي (٤/ ٣٥١) ، فجر الإسلام أحمد أمين (ص ١٠) .

(٢) هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة جد الرسول ﷺ ولي السقاية بعد مجلس حلف الفضول ترجمته في مختصر سيرة الرسول ٣٩ ، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير (١/ ٣٣) ، الأعلام (٨/ ٦٤) .

(٣) قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي بن مالك من بني إباد ، أحد حكماء العرب ، ومن كبار خطبائهم ، في الجاهلية ، أول من خطب متوكلًا على سيف أو عصا ، وأول من قال في كلامه : أما بعد ، وكان يفد على قيصر الروم زائرًا فيكرمه ويعظمه ، عمّر كثيرًا ==

سلمى^(١)، وغيرهم ، وكان الحكم قبل الإسلام عن قطع دابر الخصومة والحد من الظالم ، وأبرز عمل في هذه الفترة هو حلف الفضول^(٢) الذي عقد لنصرة المظلوم وأخذ حقه من الظالم مهما علت منزلته ، وكان لهذا الحلف أثر عظيم في نفوس المجتمع الجاهلي، وصار حلفاً ملزماً ينقاد له جميع أفراد المجتمع الجاهلي^(٣) .

ولما جاء الإسلام ، تولى الرسول ﷺ بنفسه القضاء بين الناس والفصل في الخصومات، فلم يكن للمسلمين قاض سواه يصدر عنه التشريع، ثم يشرف على تنفيذه، فكان ﷺ يجمع بين التشريع والتنفيذ والقضاء ، وكان قضاؤه اجتهاداً لا وحياً ، معتمداً على ما قرره « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه »^(٤) و« إنما أنا بشر مثلكم ، وإنكم تختصمون إليّ ، ولعل

= ادركه النبي ﷺ قبل النبوة ورآه في عكاظ ، ترجمته في : الأعلام (١٩٦/٥) .

(١) زهير بن أبي سلمى : ربيعة بن رباح المزني من المضر ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، ومن ائمة الأدب من يفضلته على شعراء العرب كافة ، كان أبوه شاعراً ، وخاله شاعراً ، وأخته سلمى شاعرة ، وابناه كعب وبجير شاعرين ولد في بلاد (مزينة) بنواحي المدينة ، وكان يقيم في الحاجر (من ديار نجد) وتسمى قصائده الحوليات . ترجمته في : الأعلام (٥٢/٣) .

(٢) حلف الفضول : هو الحلف الذي قام بين أهل مكة وهدفه نصرة المظلوم سواء كان هذا المظلوم من أهل مكة ، أو ممن دخلها ، وكان هذا الاجتماع في دار عبد الله بن جدعان لشرفه وسنه ، واشترك فيه جد الرسول ﷺ هاشم بن عبد مناف : مختصر السيرة النبوية (ص ٢٢) .

(٣) تاريخ التمدن الإسلامي ، جورجى زيدان (٢٣٥/١) .

(٤) الحديث رواه البخارى مع الفتح عن ابن أبي مليكة (١٧٢/٥) ، كتاب الرهن باب (٦) إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه رقم الحديث (٢٥١٤) ، وفي كتاب الشهادات (٣٣٠/٥) ، باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود الحديث (٢٦٦٨) .

بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض» (١).

وباتساع رقعة الدولة الإسلامية عهد رسول الله ﷺ إلي بعض الصحابة بالقضاء ، فبعث علياً (٢) - كرم الله وجهه - إلى اليمن للقضاء بين الناس ، وبعث إليها أيضاً معاذ بن جبل (٣) - رضي الله عنه - وولى عتاب بن أسيد (٤) أمر مكة بعد فتحها ، وسار الخلفاء على هذا المنهج ، وبعد فتح كثير من

(١) [متفق عليه] البخاري مع الفتح في عدة مواضع منها : (٥ / ١٢٨) ، كتاب المظالم باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه الحديث (٢٤٥٨) ، وفي الشهادات باب من أقام البيعة بعد اليمين (٥ / ٣٤٠) ، الحديث (٢٦٨٠) ، وفي كتاب الأحكام باب موعظة الإمام للخصوم (١٣ / ١٦٨) الحديث (٧١٦٩) ، مسلم مع شرح النووي (٤ / ج ١٢) كتاب الاقضية باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن .

(٢) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ ، وهو أول الفتيان إسلاماً وهاجر إلى المدينة ، وشهد بدرأ وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ إلا تبوك حيث خلفه الرسول ﷺ على أهله وتزوج ابنة الرسول ﷺ فاطمة وهو أحد علماء الصحابة وتولى الخلافة بعد وفاة عثمان بن عفان رضي الله عنه وحدثت في عهده بعض الفتن وقتله عبد الرحمن بن ملجم في رمضان سنة (٤٠ هـ) .

ترجمته في : أسد الغابة في معرفة الصحابة (٣ / ٥٨٨) ، الأعلام (٤ / ٢٩٥) .

(٣) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الانصاري الخزرجي ، أبو عبد الرحمن الصحابي جليل ، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام وهو أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ ، أسلم وهو فتي وشهد المشاهد كلها مع الرسول ﷺ ، بعثه الرسول ﷺ بعد غزوة تبوك ، قاضياً ومرشداً لأهل اليمن مات رضي الله عنه سنة (١٨ هـ) بالطاعون .

ترجمته في : أسد الغابة (٤ / ٣٧٦) ، الأعلام (٧ / ٢٥٨) .

(٤) عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، أبو عبد الرحمن رضي الله عنه الصحابي الجليل وال أموي قرشي مكّي ، كان شجاعاً عاقلاً ، من أشرف العرب في صدر الإسلام ، أسلم يوم فتح مكة ، واستعمله النبي ﷺ عليها عند مخرجه ، واستمر عليها والياً إلى أن مات سنة (٢٣ هـ) .

المدن وتحريرها ، عين القضاة وتم الفصل بين الولاية الإدارية والولاية القضائية^(١) .

وتطور القضاء في عهد الأمويين والعباسيين باستقرار الدولة ، فتمددت سلطات القاضى واختصاصاته وتنوع القضاء^(٢) .

وتمت أمر حضارى وشرعى آخر مهم ، هو أن ولاية القاضى ملزمة للناس كافة ، بمعنى أنهم مجبرون على قبولها ، والتقييد بما يصدر عنها بخلاف ولاية المفتى^(٣) ، حيث إن المستفتى غير مقيد بما يصدر عن المفتى ، وقد رأينا أن القضاء كان من قبل اختيارياً ، ليس هناك قاض مخصص ، كما أن أحكامه لم تكن هناك ما يؤيدها ، فإذا ولي قاض علي بلد من البلدان لم يكن للمتخاصمين أن يرجعوا إلي غيره إلا فى حالات التحكيم أى برضاء الفريقين المتنازعين ، فالقاضى وحده صاحب السلطة في فصل الخصومات حتى ذهب الإمام المارودى^(٤) رحمه الله إلى وجوب

== ترجمته في: أسد الغابة (٤٥٢/٣) ، الأعلام (١٩٩/٤ - ٢٠٠) ، الإصابة (٣ / ٣٧٢) .

(١) إعلام الموقعين (١٩/١) ، الأحكام السلطانية للمارودى (ص ٦٨) .

(٢) نظام القضاء في الإسلام محمد جمال الدين على عواد (٤٣) ، النظم الإسلامية أنور الرفاعى (ص ١١٢ وما بعدها) .

(٣) أدب القضاء ابن أبي الدم (١٩ ، ١٢٥) ، القضاء في الإسلام وأدب القاضي ، د . جبر محمود (ص ٢٠) ، القضاء في الإسلام محمد عبد القادر (ص ١٦) ، الفتيا للأشقر (ص ١١) .

(٤) المارودى : هو الإمام أبو الحسن علي بن حبيب المارودى وهو من وجوه الفقهاء الشافعيين ، تولى القضاء فى بلدان كثيرة توفي - رحمه الله - يوم الثلاثاء في ربيع الأول سنة (٤٥٠ هـ) له تصانيف عدة منها : الحاوى ، الإقناع في الفقه ، دلائل النبوة ، ==

محاربة الذين يتمردون على القاضي المولى (١) .

وهذا ، فى الواقع من أرقى الآراء فى فرض نظام الدولة ؛ لأنه - رحمه الله - قد اعتبر التمرد على القضاء ، كالتنرد على الخلافة .

ويستفاد أيضاً أن التمرد على القضاء يوجب محاربة المتمردين ، فقوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء : ٦٥] ، التى أنزلت على إثر قتل عمر (٢) الرجل الذى لم يرض بحكم رسول الله ﷺ ، ليس حكمه خاصاً بالرسول ﷺ كما ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين (٣) .

ولإنما هو حكم يشمل كل من لم يرض بالحكم بما أنزل الله ، فيكون شمول الآية لكل قاض التزم بالكتاب والسنة ، ولزوم أحكامه للمتقاضين من الأمور المسلم بها .

== الأحكام السلطانية . ترجمته فى : شذرات (٣ / ٢٨٥ - ٢٨٧) ، طبقات الشافعية الكبرى (٥ / ٢١٧) ، معجم المؤلفين (٧ / ١٨٩) .

(١) أدب القاضي للماوردي (١ / ١٨١) .

(٢) عمر بن الخطاب بن نفيل القرشى ولد بعد الفجار الأعظم بأربع سنين ، وكان من أشرف قريش وهو سفير قريش إلى غيرهم ، وأسلم فى مكة وهاجر بعد أن أعلن هجرته للمشركين وشهد المشاهد كلها ، وكان من أشد الناس على الكفار وهو من أعلم الصحابة - رضي الله عنه - واشتهر بالزهد والتواضع وتولي الخلافة بعد موت أبي بكر رضي الله عنه ففتح الفتوح ومصر الأمصار ، توفي - رضي الله عنه - بعد طعن أبي لؤلؤة المجوسي له فى المسجد وكان طعنه لأربع ليال بقين من ذي الحجة (سنة ٢٣هـ) ، ودفن فى هلال (محرم ٢٤هـ) .

ترجمته فى : أسد الغابة فى معرفة الصحابة (٣ / ٦٤٢) ، الأعلام (٥ / ٤٦) .

(٣) روح المعانى للألوسى ٧١ / ٣ ، التفسير الكبير للرازى (٥ / ج ١٠ / ١٣١ - ١٣٣) ، أيسر التفاسير أبو بكر الجزائرى (١ / ٥٠٢ - ٥٠٣) .

التمييز بين الحكم في القضاء والإفتاء

يستهدف القضاء فض الخصومات ، وقطع دابر المنازعات ، ويتحقق هذا المعنى في الإفتاء ؛ لأن المستفتى عندما يشكل عليه الأمر ويفتقر إلى الأدلة ويحتاج إلى من ينير له الطريق ويرفع عنه الإشكال يلجأ إلى المفتي ، ليخبره بوجه الصواب في مسأله .

فالإفتاء يشبه القضاء ، ويشارك معه في وجهين ، ولكنهما يختلفان من وجوه :

الوجوه المشتركة بين القضاء والإفتاء :

١- إن كلا من القضاء والإفتاء مبني علي أعمال العقل وإمعان النظر في الصور الجزئية والأمور الفرعية ، وإدراك ماتحتويه من أوصاف ، والتفرقة بين الأوصاف التي يجب اعتبارها والتي لا يجب اعتبارها ، وربط الحكم الشرعي بما هو معتبر منها ؛ لأن كلا من القاضي والمفتي تعرض عليه القضية ، أو الواقعة فينظر في أطرافها ، ويطبق الحكم الشرعي الذي يعلمه ، أو يظنه على الأوصاف المعتبرة التي يكشفها في القضية ، أو الواقعة .

٢- إن كلا من القضاء والإفتاء أجره عظيم ، فهو إخبار عن الحكم ، وإظهار لأمر الشارع في حادثة معينة ؛ لأن القضاء ، هو إظهار حكم الشرع

في الواقعة فيمن يجب عليه إمضاؤه فيه (١) .

والافتاء هو : إخبار عن حكم الشارع في أمر من الأمور (٢) فالمفتي إذا كان مجتهدا وسئل عن حكم واقعة يتبع الأدلة ويستعرض مقتضياتها ، ثم يخبر الناس بما يظهر له منها دون زيادة ، أو نقص ، أما إذا كان مقلدا فينظر في مذهب إمامه ثم يخبر المستفتي بحكم الواقعة (٣) .

الوجوه التي يختلف فيها القضاء عن الإفتاء :

١- القضاء إصدار حكم جزئي لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه ، فالقاضي يقضى قضاء معينا علي شخص معين بقضاء بقضاء خاص ملزم (٤) ، أما الفتوى فهي شريعة عامة تتعلق بالمفتي وغيره من الناس ، فالمفتي يفتي حكما كليا عاما وإن فعل كذا ترتب عليه كذا ، ومن قال كذا ألزمه كذا (٥) .

(١) معنى المحتاج إلى معرفة معان ألفاظ المنهاج للشريني الخطيب (٣٧٢/٤) .

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١٨٦/١١) .

(٣) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للقرافي (ص ٥) .

(٤) الفواكه العديدة في المسائل المفيدة (٩٩/٢) ، التعريفات للجرجاني (ص ١٨٥) ،

إعلام الموقعين (٣٨/١) ، كشف القناع (٢٨٥/٦) ، المسودة (ص ٥٥٥) ،

تبصرة الحكام ابن فرحون (٨/١ و ١٠٠/١) معين الحكام (ص ٦) ، الفتيا للأشقر

(ص ١١) ، القضاء في الإسلام وأدب القاضي د. جبر محمود (ص ٢٠) .

(٥) مطالب أولى النهى (٤٣٧/٦) ، فتاوي ابن تيمية (٣٣/٢٧) ، المجموع للنووي

(٤١/١) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ٨٤ و ٣١) ، القضاء في الإسلام

محمد عبد القادر (ص ١٦) .

قال ابن القيم رحمه الله : القاضى والمفتى مشتركان في أن كلا منهما يجب عليه إظهار حكم الشرع في الواقعة، ويتميز الحكم بالإلزام به وامضائه، فشروط الحاكم ترجع إلى شروط الشاهد والمفتى والوالى : فهو مخبر عن حكم الشارع بعلمه مقبول بعدالته منفذ بقدرته، أما الإفتاء ، فغير ملزمة (١).

٢- القاضى يصدر حكمه اعتمادا على حجة الخصم والحجاج جميعها وأدلة الإثبات من بينة أو إقرار ، أو غيرهما ، أما المفتى ينظر إلى الواقعة المعروضة عليه من قبل المستفتى، ويحللها ؛ ليستخرج منها الأوصاف المتعددة ويطبق عليها الأحكام الشرعية (٢) .

٣- يكون القضاء بلفظ منطوق ، أما الفتوى فقد تكون بالقول ، أو تكون بالإشارة ، أو بالكتابة (٣) .

٤- القضاء أقل خطرا من الفتوى، وذلك؛ لأن القضاء خاص لا يتجاوز

(١) بدائع الفوائد (م ٢/ج ٤ / ٢٢) .

(٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (١١/ ١٨٦) ، معين الحكام (ص ٦) ، وما بعدها، أحكام الفتوى للزياري (ص ٣٣) ، نظرية الدعوى د. محمد نعيم ياسين (١/ ٤٩ وما بعدها) .

(٣) الموافقات للشاطبي (م ٢/ج ٤ / ١٧٩) ، وما بعدها ، البحر المحيط للزركشى (٣/ ٤٨١) المعتمد (١/ ٣٣٧) ، نشر البنود على مراقى السعود (١/ ٢٧٤) ، شفاء غليل السائل عما تحمله الكامل (م ١/ج ٢ / ٢٣٣) ، بذل النظر للأسمندى (٢٨٦ - ٢٨٧) ، التحصيل من المحصول (١/ ٤١٨) ، أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح الشهرزوري (ص ١٠٧) ، شرح كوكب المنير (٣ / ٤٤٥) .

غير المتخصصين ، أما الفتوى فتعد تشريعاً عاماً يتعلق بالمستفتى وغيره (١) .

٥- القضاء يختص بالمعاملات فقط ، أما الفتوى فتكون في العبادات ،

وكذلك تكون في الأخلاق والآداب ، كما أنها تكون في كل المعاملات ؛ لأنها إخبار عن حكم الله تعالى وحكمه متعلق بجميع الأفعال (٢) .

٦- القضاء يكون في الأمور الواجبة والمباحة والمحرمة ولا يكون في

الأمور المكروهة أو المستحبة ؛ لأن القضاء إلزام ولا إلزام في المكروهات والمستحبات (٣) .

أما الإفتاء فيدخل فيما يطلبه الله تعالى من عباده ، أو فيما وضعه لهم ويكون في المعاملات والعبادات ، والآداب والعادات ؛ لأنها أعمال شخصية فردية ، ويكون في الأحكام الاعتقادية والأحكام الأصولية ، والأحكام الفرعية التكليفية، فيكون في الواجبات والمحرمات والمكروهات والمستحبات لأن الإفتاء إخبار وتبليغ وتطبيق لأحكام الشريعة .

٧- يشترط في القاضي الحرية والذكورة والسمع والنطق والبصر والعلم

(١) لسان الحكام (ص ٣) ، المسودة (ص ٥٥٥) ، تهذيب الفروق (م ٢/ ٤ ج ٨٩) ، المستصفي (٢/ ٣٨٢) ، الفواكة العديدة (٢/ ٩٩) .

(٢) الفروق للقرافي (م ٢/ ٤ ج ٤٨) ، صفة الفتوى لابن حمدان (٥١ ، ٥٢) ، إرشاد الفحول (ص ٢٦٦) ، المحلى لابن حزم (٨/ ٥١٦) ، أحكام الفتوى للزياري (ص ٣٣) .

(٣) المراجع السابقة .

بالأحكام الشرعية ، وأن لا يحكم لأحد من أقاربه ^(١) ، أما المفتى فلا يؤثر في صحة فتواه كونه امرأة ، أو عبدا ، أو أصما أو أعمى ، أو أخرس ، أو يفتى لقربته ؛ لأن الفتوى لا ترتبط بها الإلزام ، كما يرتبط ذلك بالقضاء ^(٢) .

٨- لا يجوز للقاضى قبول الهدية إلا من ذى رحم محرم ، أو ممن جرت عادته قبل القضاء بمهاداته ، وكذلك لا يجوز له البيع والشراء في مجلس القضاء ، وكذلك اجابة الدعوة الخاصة ، وله التنزه عن طلب الحوائج من ماعون أو دابة ، أما المفتى فيجوز له كل هذه الأمور ^(٣) .

٩- على القاضى التسوية بين المتخاصمين فى المجلس بين يديه ، وعليه أن يفصل بينهما ، إما بصلح عن تراض ، وإما بإجبار على حكم نافذ ،

(١) تحفة الفقهاء للسمرقندى (٦٣٩/٣) ، جواهر العقود لشمس الدين الأسيوطى (٣٥٥/٢) الشرح الكبير بهامش المغنى (٣٩٤/١١) ، البحر الرائق (٢٩١/٦ - ٢٩٢) ، الاجتهاد والتقليد رضا الصدر (ص ١٠٧) ، أصول مذهب الإمام أحمد (ص ٦٩٠) ، حاشية الروض المربع (٥١٧/٧ ، ٥٣١) ، أدب القاضى للماوردى (٤١٣/٢) ، المجموع للنووى (١٢٦/٢٠) وما بعدها) .

(٢) عرف البشام (ص ١٣) ، الفقيه والمتفقه (١٧٢/٢) ، منار السبيل في شرح الدليل لابن ضويان (٤٥٨/٢) ، شرح منتهى الإرادات للبهوتى (٤٦٤/٣) ، مغنى المحتاج (٣٩١ / ٤) ، القضاء في عهد عمر بن الخطاب د. ناصر بن عقيل الطريفى (٤٤/١) ، شرح الكوكب المنير (٥٤١/٤) .

(٣) أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ١١٥) ، رد المختار (٣١٠ / ٤) ، مجمع الأنهر (١٥٩/٢) ، المبدع لابن مفلح (٢٥/١٠) ، حاشية الدسوقي (١٣٩/٤) ، الإقناع في حل ألفاظ أبى شجاع (٣٣٢/٤) ، إعلام الموقعين (١٧٨/٤) ، أدب القاضى للخصاف (٣٤/٢) .

يجوز له أن يفتى فى مجلس القضاء ؛ لأن الخصوم يدخلون عليه بالحيل^(١) ،
أما المفتى فبخلاف ذلك ؛ ولأن المستفتى حين يتوجه إليه ، يتوجه من
طيب نفسه واختياره ، وبقلب سليم أصفى من الخصوم حين يذهبون إلى
القاضى .

١٠- ومن مميزات القضاء الخاصة ، تعيين مكان قضاء ، ويندب أن
يكون مسجدا عند الجمهور ، وتعيين الجلواز^(٢) يكون المجلس مهيبا ،
ويذعن المتمرّد للحق ، وأن يتخذ القاضى كتابا ، أنه يحتاج إلى حفظ
الدعاوى والبيّنات والإقرارات ، وقد يشق الكتابة بنفسه ، فيحتاج إلى كاتب
يستعين به^(٣) .

١١- حكم القاضى لا ينقض باجتهاد مثله إلا إذا كان مخالفا لأحد
الاصول الأربعة : الكتاب ، السنة ، الإجماع ، القياس ، بخلاف الفتوى ،
فلمفت آخر النظر فيما أفتى غيره ويفتى بخلافه ، وكذلك فتوى القاضى ليس
حكما منه ، ولو حكم غيره بخلاف ما أفتى به لم يكن نقضا لحكمه^(٤) .

(١) المبسوط (١٦/٦١) ، الأحكام السلطانية لفراء الحنبلي (ص ٣٧١) ، الكافي لابن قدامة

(٣/٤٥١) ، الأحكام السلطانية للماوردي (ص ٧٠) ، السبيل (٢/٢٧٥ وما بعدها)

(٢) الجلواز : الشرطى ، لسان العرب (٥ / ٣٢٢) .

(٣) شرح فتح القدير (٦/٣٦٩) ، الشرح الكبير مع المغنى (١١/٤٠٦) ، الروضة

الندية (٢/٢٥٣) ، المنتقى للباجي (م ٣/ج ٥ / ١٨٤) ، شرح منتهى الارادات

(٣/٤٧٣) ، مغني المحتاج (٤/٣٩٠) ، مطالب أولي النهى (٦/٤٨٢) ، أدب

القاضي للخصاف (١/٢٤٣ و ٢/٧٩) ، حاشية الروض المربع (٧/٥٢٥) .

(٤) السيل الجرار (٤/٣٠٢) ، الأحكام للأمدى (٤/٢٧٣) ، الفروق للقرافي (٤/٥٣-

٥٤) ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٨٣ وما بعدها) ، =

ومما يتصل بهذا الفرق : أن نقض الحكم لا يتأتى من المفتى ، وإنما هو خاص من الحاكم ، وذلك ؛ لأن النقض لا يكون إلا لمن يكون له الإبرام فيما يكون فيه النقض ، وإنشاء الحكم فى مواضع الخلاف إنما هو للحاكم فكذلك النقض لهم^(١) ، وبهذا يظهر لنا أن جميع ما يصدر من المفتى إنما هو فتيا لا نقض ، ولا حكم بالمعنى المفوض إلى الحكام ، وإن كان حكما شرعيا باعتبار استقراء الأدلة الشرعية^(٢) .

١٢- قضاء القاضى غير مقيد بمذهب معين إذ يلزم جميع المقلدين ، سواء أكان مقلدا لمذهب القاضى ، أو غير مقلد له ، أما الفتوى فتلزم المستفتى إذا كان مقلدا لمذهب المفتى ولا تلزم إذا كان مقلدا غير مذهبه ، فإنها أعم منه وأخص لزوما^(٣) .

قال الشيخ محمد على حسين^(٤) رحمه الله : ضابط الفتيا أنها مجرد إخبار عن حكم الله تعالى المتعلق بمصالح الآخرة والدنيا يختص لزومه للمذهب المفتى به وضابط الحكم إخبار حكم الله تعالى المتعلق بمصالح

== فواتح الرحموت (٢/ ٣٩٥)، مختصر البعلی (ص ١٦٦) ، المحصول (٢/ ٣/ ٩١٥٠)، مطالب أولى النهى (٦/ ٤٩٣)، الاجتهاد والتقليد رضا الصدر (ص ٤٦٩) .

(١) أصول مذهب الإمام أحمد (ص ٦٦٢) .

(٢) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ١٢٧) .

(٣) تبصرة الحكام (١/ ٤٤) ، معين الحكام (ص ٣٠ وما بعدها) ، لسان الحكام (ص ٧) ، المجموع للنووى (٢٠/ ١٢٨)، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٧١)، أحكام الفتوى للزياري (ص ٣٤) .

(٤) الشيخ محمد على بن حسين بن إبراهيم المالكي المكي ولد رحمه الله سنة (١٢٧٨هـ) بمكة وتعلم فيها وولى إفتاء المالكية بها (١٣٤٠هـ) ودرس بالمسجد الحرام ، فقيه==

الدنيا وما فى معناها، وينفذ له ، سواء أكان من مواقع الإجماع أم من مواقع الخلاف، بحيث لا يخص لزومه بمقلد أى مذهب من المذاهب ... ثم قال: فالفتيا أعم من الحكم موقعا وأخص لزوما، والحكم بالعكس (١).

١٣- لا يجوز القضاء على الغائب خلافا للجمهور أما الفتوى فإنها تجوز على الغائب كما تجوز على الحاضر (٢).

قال ابن القيم رحمه الله : ولهذا لم يكن فى حديث هند (٣) دليل على الحكم على الغائب ؛ لأنه ﷺ ، إنما أفتاها فتوى مجردة ، ولم يكن ذلك حكما على الغائب ، فإنه لم يكن غائبا عن البلد ، وكانت مراسلته وإحضاره ممكنة ، ولا طلب البينة على صحة دعواها (٤).

== ونحو مغربى الأصل ، قام برحلات إلى أندونيسية وسومطرة والملايو ، توفى رحمه الله بالطائف سنة (١٣٦٧هـ) وله تصانيف عدة منها: تدريب الطلاب فى قواعد الإعراب، تهذيب الفروق فى أصول الفقه ، فتاوى النوازل العصرية.

ترجمته فى: الأعلام (٦/٣٠٥).

(١) تهذيب الفروق (م ٢/ج ٤/٩٥).

(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (١٣/١٨٣) ، الإحكام فى تمييز الأحكام (١٠٢-١٠٣) ، شرح النووى على صحيح مسلم (م ٤/ج ١٢/ ٨ ، وما بعدها) ، أصول مذهب الإمام أحمد (ص ٦٦٢) ، كشاف القناع (٦/٣٥٤) ، الاجتهاد فى الإسلام د.نادية العمري (ص ٤٨) .

(٣) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف الصحابية الجليلة ، قرشيه عالية الشهرة : وهى أم الخليفة الأموي معاوية بن أبى سفيان ، وكانت فصيحة جريئة ، صاحبة رأي وحزم ونفس وأنفة ، شهدت اليرموك وحرضت على قتال الروم توفيت رضى الله عنها سنة (١٤هـ) ، ترجمتها فى: أسد الغابة (٥/٥٦٢) ، أعلام النساء كحالة (٥/٢٣٩ ، وما بعدها) الإصابة فى تمييز الصحابة (٨/٢٠٥) .

(٤) إعلام الموقعين (٤/١٧٠) .

١٤- ذكر القرافي رحمه الله ^(١) فرقا لطيفا بينهما قال فيه : مثال الحاكم والمفتي مع الله تعالى - والله المثل الأعلى - مثال قاضى القضاة يولى شخصين : أحدهما : نائبه في الحكم ، والآخر : ترجمان بينه وبين الأعاجم ، فالترجمان ينقل فقط ، ويخبر من غير زيادة ولا نقص ، ونائب الحاكم في الحكم ينشئ من إلزام الناس ، وإبطال الإلزام عنهم ما لم يقرره مستنيبه ، الذى هو القاضى الأصل . بل فوض ذلك لنائبه . ثم قال : فهذا مثال الحاكم مع الله تعالى ، وهو ممثل لأمر الله تعالى في كونه فوض إليه ذلك ، فيفعله بشروطه ، وهو منشئ ؛ لأن الذى حكم به تعين ، فهذا مثال الحاكم والمفتي مع الله ، وليس له أن ينشئ حكما بالهوى واتباع شهوات ^(٢) .

ومنصب القضاء : منصب ولاية تتصل بحياة الناس وإلزامهم بتنفيذ الأحكام ، والأحكام الشرعية نوعان : منها ما يقبل القضاء مع الفتوى ، فيجتمع الأمران ، ومنها ما لا يقبل إلا الفتوى ^(٣) .

(١) القرافي : هو الإمام شهاب الدين أبو العباس ، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجى المالكى المشهور بالقرافي ، ولد - رحمه الله - سنة (٦٢٦هـ) ، كان إماما في فنون عديدة منها الفقه ، والأصول ، والتفسير ، توفي - رحمه الله - بمصر سنة (٦٨٤هـ) ، وله مصنفات منها : الذخيرة في الفقه ، التنقيح فى أصول الفقه ، الاستغناء في أحكام الاستثناء ، ترجمته في : الديباج المذهب لابن فرحون (٦٢-٦٧) ، معجم المؤلفين عمر كحالة (١٥٨/١-١٥٩) ، الأعلام (٩٤-٩٥) .

(٢) الفروق للقرافي (٥٣/٤) ، وما بعدها) ، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (٨٤، ٣١) .

(٣) المسودة (٥٥٥) ، الفروق (٥٢/٤) .

فثبت أن ميدان القضاء يتعلق بمصالح الدنيا كالعقود والأموال وغيرها،
وميدان الفتوى يتعلق بمصالح الدنيا والآخرة كالعقود والعبادات .

هذه هي أهم الفروق بين الحكم الملزم - القضاء - والحكم غير
الملزم - الفتوى - والله سبحانه وتعالى أعلم .

تعريف الفتوى لغة :

استخدم العرب كلمة (الفتيا) ، أو (الفتوى) لمدلولات كثيرة ، ولكنها في الحقيقة تدور حول أصل واحد ألا وهو : الشاب القوى الحدث (١) (الطرى فى السن) ، أو الإبداء بالرأى في جواب سؤال ، فكأن المفتى : يقوى ما أبهم بيانه وجوابه فيصبح قويا ، أو يكسبها قوة كقوة الفتى ، أو يكون فتيا . ووردت مادة (فتى) أو (فتو) فى القرآن الكريم فى إحدى وعشرين موضعاً (٢) ، وفى كتب الحديث التسعة المشهورة ، أكثر من عشرين موضعاً . (٣)

المعانى اللغوية لمادة : فتى أو فتو :

١- الشاب والشابة : الفتى والفتية ، الشاب والشابة ، الفتاء ، الشباب (٤) قال تعالى : ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الأنبياء : ٦٠] . أى شاباً (٥) .

(١) الفائق فى غريب الحديث (٨٩/٣) .

(٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم محمد فؤاد عبدالباقى (٦٥٠) .

(٣) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي نظمه ونشره أ. ي ونسل .

(٤) تهذيب اللغة (٣٢٨/١٤) ، القاموس المحيط (ص ١٧٠٢) ، لسان العرب (١٤٧/١٥) .

(٥) تفسير ابن كثير (١٧٨/٣) .

٢- الجمل والناقة : قالت العرب للبكرة من الناقة : فتية ، وللبكر فتى^(١) ، وفى الحديث عن أبى كعب^(٢) رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «ولكن هذه ناقة فتية عظيمة سمينة»^(٣) .

٣- التشبه : قالت العرب : بنت تفتت - أى تشبهت بالفتيات وهى أصغرهن^(٤) .

٤- المنع : فتيت الجارية تفتية : منعت من اللعب مع الصبيان والعدو معهم^(٥) .

٥- العبد والأمة : استعمل العرب كلمة (الفتى) و(الفتاة) للعبد والأمة^(٦) .

(١) تاج العروس (٢٧٥/١٠) ، مجمع بحار الأنوار (١٠٠/٤) ، الصحاح (٢٤٥٢/٦) .

(٢) أبى بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن مالك بن النجار الأنصارى ، كان من أصحاب العقبة الثانية ، شهد المشاهد كلها ، سيد القراء ، وأول من كتب للنبي ﷺ ، وأول من كتب فى آخر الكتاب : وكتب فلان بن فلان ، توفي رضى الله عنه سنة (٣٠هـ) على أرجح الآراء .

ترجمته فى : الإصابة (٢٦-٢٧/١) ، الإستيعاب (٦٥-٧٠) .

(٣) رواه أبو داود مع العون (م٤/٢ ج٤ / ٣٢٥-٣٢٦) كتاب الزكاة باب فى زكاة السائمة ثم رقم الحديث (١٥٨٠) .

(٤) تاج العروس (٢٧٥/١٠) ، لسان العرب (١٥/١٤٦) ، معجم مقاييس اللغة (٤ / ٤٧٣-٤٧٤) .

(٥) تهذيب اللغة (٣٢٧/١٤) ، القاموس المحيط (ص٢٠١٧) ، الصحاح (٢٤٥٢/٦) .

(٦) مجمع بحار الأنوار (٩٩/٤) ، لسان العرب (١٥/١٤٧) .

وقد ذكر الرسول ﷺ هذا الاستعمال ، لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله سبحانه وتعالى فكلكم عبيد الله وكل النساء إماء الله ، عن أبي هريرة (١) رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقولن أحدكم عبدى وأمتى ، وليقل المالك : فتاى وفتاتى » (٢) .

٦- صاحب الخادم : كما سمي الله سبحانه وتعالى صاحب موسى عليه السلام الذي صحبه في السفر (فتاه) ، قال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ﴾ [الكهف : ٦٠] أى لصاحبه ؛ لأنه كان يصاحبه ويخدمه في سفره (٣) ، كما دل على ذلك قوله تعالى : ﴿آتَانَا غَدَاءَنَا﴾ [الكهف : ٦٢] .

٧- السخى الكريم : قاله الجوهري رحمه الله (٤) : هو فتى بين الفتوة ،

(١) رضى الله عنه صاحب رسول الله ﷺ ، اختلف فى اسمه واسم أبيه اختلافا كثيراً ، ف قيل اسمه : عبد الرحمن بن صخر ، وقيل غير ذلك ، لقبه الحافظ بن حجر رضى الله عنه (بحافظ الصحابة) قدم على النبى ﷺ عام خير سنة (٧ من الهجرة) توفى رضى الله عنه سنة (٥٩ من الهجرة) وقيل : بغيرها ، ترجمته فى الإصابة (١٢/٦٣-٧٩) ، أسد الغابة (٣١٨/٥) ، تهذيب التهذيب (١٢/٢٦٣-٢٦٧) .

(٢) [متفق عليه] البخاري مع الفتح (٥ / ٢١٠) ، كتاب العتق باب (٧) ، فى كراهية التطاول على الرقيق وقوله : عبدى ، أو أمتى الحديث (٢٥٥٢) ، مسلم بشرح النووي (٥م/١٥ ج٥- ٧-٦-٥) ، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها باب إطلاق لفظة العبد والأمة والموالى والسيد .

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١١/١١) ، البحر المحيط (٥/٣٢٠) ، لسان العرب (١٥/١٤٧) .

(٤) الجوهري : هو العلامة ، أبو نصر ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، عالم لغوي أصله من فاراب دخل العراق وهو صغير ، ثم سافر إلى الحجاز فطاف البادية ، وعاد إلى خراسان ثم أقام فى نيسابور صنع جناحين من خشب وربطهما بحبل وصعد سطح داره ونادى فى الناس : لقد صنعت ما لم أسبق إليه ، وسأطير الساعة فازدحم أهل

أى بين السخاء والكرم ^(١) .

٨- الإبانة : يقال : أفتاه فى الأمر إذا أبانه له ، وأفتاه فى المسألة اذا

أجابه عنه ، وهى الجواب عما أشكل من الأحكام يقال : استفتيته فأفتاني بكذا ^(٢) ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] .

والفتوى بفتح الفاء وضمها ، والفتيا بالضم ، ثم إذا كانت المسألة شرعية كانت الفتوى شرعية ، وإذا كانت المسألة لغوية كانت الفتوى لغوية ، وهكذا فالاستفتاءات الشرعية هى المتعلقة بمسائل يطلب حكم الشرع فيها .

تعريف الفتوى اصطلاحا :

أما تعريف الفتوى اصطلاحا فلقد عرفها الأصوليون بتعاريف عدة وقد اقتضرت على بعضها :

١- البيان والإظهار : بيان حكم الله تعالى فى واقعة وقعت ^(٣) .

== نيسابور ينظرون اليه فتأبط الجناحين ونهض بهما ، فخانه اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلاً ، له مؤلفات أشهرها : الصحاح ، توفي رحمه الله سنة (٣٩٣ هـ) ، وقيل : (٣٩٨ هـ) ، ترجمته فى : الأعلام (١/٣١٣) .

(١) الصحاح (٦/٢٤٥٢) .

(٢) المعجم الوسيط (٢/٦٨٠) ، مجمع البحرين (١/٣٢٦) ، النهاية فى غريب الحديث (٣/٤١١) .

(٣) أصول السرخسى (٢/٢٦) ، المستصفى (١/٣٦٥) ، حاشية البناني (٢/٦٦-٦٨) ، روح المعانى (م/١ ج١ / ٢٤٦ - ٢٤٧) ، الرسالة (ص٢١) ، فواتح الرحموت (٢/٤٢٠) ، العدة (١/١٠١-١٠٢) ، التعريفات للجرجاني (ص٣٩) .

٢- التوقيع : توقيع عن الله تبارك وتعالى ^(١) .

٣- الإخبار : الإخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعى ^(٢) ، أو هى : حكم الشرع الذى يخبر عنه المفتى بإفتائه ^(٣) .

ويلاحظ أن المعنى الاصطلاحي يكاد ينطبق ، أو يتفق مع المعنى اللغوى والفرق بينهما هو أن الاصطلاحى مقيد بالشرع فقط ، وبعض هذه التعاريف يمكن أن نعرفها : بأنها إخبار المستفتى عن حكم الشرع فى مسأله بعد السؤال عنها من غير إلزام .

ويستفاد من التعاريف المتقدمة ، أنه متى أطلق كلمة (الفتوى) ، أو (الفتيا) يتبادر إلى الذهن وجود المفتى والمستفتى فيه .

ولهذا قيل : فالإفتاء يتضمن وجود المستفتى والمفتى والفتوى ^(٤) .

(١) إعلام الموقعين (٤/١٧٨) ، أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح الشهرزوري (ص ٧٢) .

(٢) حاشية البناني علي جمع الجوامع (٢/٣٩٧) ، الفتيا للأشقر (ص ٩) ، الإبهاج فى شرح المنهاج ٢٦٧/٣ .

(٣) أحكام الفتوى للزياري ٣٢ .

(٤) أصول الدعوة د. عبد الكريم زيدان (ص ١٤٠) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مشروعية وحكم الفتوى

مشروعية الفتوى :

ثبتت مشروعية الفتوى بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

أولاً : الكتاب :

تعتبر الفتوى إحدى طريقتين في القرآن الكريم لبيان أحكام الشرع ، لأنه :

١- ورد في القرآن الكريم بيان الحكم بغير صيغة « يستفتونك » ، أو « يسألونك » ، وهو أكثر ما جاء في القرآن من أحكام وتعاليم .

فعن ابن عباس ^(١) - رضى الله عنه - أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إني إذا أكلت من هذا اللحم انتشرت للنساء ، وإنى حرمت على اللحم ^(٢) ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة : ٨٧] .

(١) ابن عباس : هو الصحابي الجليل ، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم النبي ﷺ ، حبر الأمة وترجمان القرآن ولد - رضى الله عنه - بشعب أبي طالب قبل الهجرة بثلاث سنوات ، وقيل بخمس ، ويعد من علماء الصحابة ومفتيهم - رضى الله عنهم أجمعين - توفي بالطائف سنة (٦٨ من الهجرة) . ترجمته في الإستيعاب (٣/ ٩٣٣ - ٩٣٩) ، الإصابة (٣/ ١٣٠ - ١٤٠) .

(٢) رواه الترمذى مع التحفة (٨/ ٤١٥) كتاب التفسير ، ومن سورة المائدة رقم (١- ٥٤٠) .

٢- وقد يكون البيان فى القرآن بصيغة « يستفتونك » ، أو « يسألونك » ، ونذكر بعض الآيات التى ورد فيها الاستفتاء ، أو السؤال ، ثم الفرق بين الصيغتين :

قال الله تبارك وتعالى :

أولا : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] .

ثانيا : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ ﴾ [النساء : ١٧٦] .

ثالثا : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٩] .

رابعا : ﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا ﴾ [يوسف : ٤٦] .

خامسا : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ [البقرة :

. [١٨٩]

سادسا : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الأنفال : ١] .

سابعا : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] .

ثامنا : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] .

تاسعا : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ [المائدة : ٤] .

الفرق بين صيغة ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾ ، وصيغة ﴿ يَسْأَلُونَكَ ﴾ :

قد ورد فى القرآن الكريم كلتا الصيغتين ، وعبر عنهما فى موضع السؤال ، ولا فرق بينهما فى المعنى إلا أنهما يختلفان فى اللفظ .

قال المفسرون فى تفسير آية : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمُ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبُنُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٩] قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَفْتِهِمُ ﴾ [الصافات : ١٤٩] - أى - فاسألهم يا محمد (١) .

وهذا يدل على أنهما كلمتان مترادفتان .

ثانيا : السنة :

توجد أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الفتوى ، نذكر أربعة منها على سبيل المثال :

١- دعا النبى ﷺ إلى طلب العلم ، وقد جعل ﷺ الجهل داء ، وجعل دواءه سؤال العلماء .

فعن جابر بن عبد الله (٢) - رضى الله عنه - قال : خرجنا فى سفر فأصاب رجلا منا حجر ، فشججه فى رأسه ، ثم احتلم ، فسأل أصحابه ،

(١) تفسير فتح القدير (٤/٣٧٥) ، روح المعانى (١٢/٧٥) ، تفسير البيضاوى (٢/٢٩١) ، فى ظلال القرآن (٥/٢٩٨٤) التفسير الكبير (م١٣/ ٢٦٦-١٠٨-١٠٩) ، تفسير القرآن العظيم (٤/٤) ، تفسير ابن جرير الطبرى (١٠/٤٧٤-٤٧٥) الجامع لأحكام القرآن (١٥/٦٨) ، تفسير الكشاف (٣/٢٩٧) ، النكت والعيون للماوردى (٥/٤٠) .

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجى الأنصارى السلمى ، الصحابى الجليل رضى الله عنه ، أبو عبد الله شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير ، شهد مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة إلا بدرًا ، وشهد صفين مع على ، كانت له فى أواخر أيامه حلقة فى المسجد النبوى يؤخذ عنه العلم ، توفى رضى الله عنه سنة (٧٨هـ) .

ترجمته فى : الإستهباب (١/٢١٩-٢٢٠) ، الإصابة (١/٤٥) ، أسد الغابة (١/ ٣٠٧) .

فقال هل تجدون لى رخصة فى التيمم ؟ فقالوا : ما نجد لك رخصة ، وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما قدمنا على النبى ﷺ أخبر بذلك فقال : «قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ، فإنما شفاء العى (١) السؤال» (٢).

٢ - عن عائشه رضى الله عنها (٣)، أن فاطمة بنت أبى حبيش (٤) ،

(١) العى: الجهل وقد عى به يعيا عيا وعى ، بالإدغام والتشديد مثل عى ، النهاية فى غريب الحديث (٧٥/٢) .

(٢) رواه الحاكم فى المستدرک (١/٢٨٥-٢٨٦) كتاب الطهارة رقم الحديث (١٨٥/٦٣٠) ، (١٨٦/٦٣١) كلاهما عن ابن عباس ، أبو داود مع العون (م/١ ج/١ - ٣٦٦ - ٣٦٧) ، كتاب الطهارة باب (٩٣) فى المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل الحديث عن ابن عباس ، الدارقطنى (م/١ ج/١ - ١٨٩ - ١٩٠) ، كتاب الطهارة باب جواز التيمم لصاحب الجراح مع استعمال الماء وتعصيب الجرح الحديث (٣ و ٤) عن ابن عباس ، سنن الدارمى (١/١٩٢) كتاب الصلاة والطهارة باب المجروح تصيبه الجنابة الحديث عن ابن عباس .

(٣) عائشة بنت أبى بكر الصديق عبد الله بن عثمان من قریش - أم المؤمنين - رضى الله عنها تزوجها النبى ﷺ فى السنة الثانية بعد الهجرة ، وكان الصحابة يسألونها عن الفرائض فتجيبهم ، تكنى بأُم عبد الله ، ولدت قبل البعثة بأربع سنين ، أو خمس ، توفيت رضى الله عنها بالمدينة سنة (٥٧) وقيل سنة (٥٨هـ) ، دفنت بالبقيع ، ترجمتها فى : أسد الغابة (٦/١٨٨-١٩٢) ، الإصابة (١٣/٣٨-٤٢) ، شذرات الذهب (١/٦١) ، أعلام النساء عمر كحالة (٣/٩ - ١٣) .

(٤) فاطمة بنت أبى حبيش بن المطلب : بن أسد ، بن عبد العزى ، بن قصى القرشية الأسدية ، وهى التى استفتت النبى ﷺ عن الاستحاضة ، لم أقف على تاريخ وفاتها ، ترجمتها فى : أسد الغابة (٦/٢١٨) ، الإصابة (١٣/٧٩) ، أعلام النساء عمر كحالة (٤/٣٩) .

استفتت رسول الله ﷺ ، فقالت : إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قال : «أما ذلك عرق ، وليست بالحیضة ، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم ثم صلى » (١) .

٣- استفتى ﷺ عن الخيط الأبيض والخيط الأسود المذكورين فى القرآن ، عن عدى بن حاتم (٢) رضى الله عنه ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة : ١٨٧] قال ﷺ : «هو سواد الليل وبياض النهار » (٣) .

٤- عن عائشة رضى الله عنها ، أن رسول الله سئل عن البتة (٤) ،

(١) [متفق عليه] رواه البخارى مع الفتح (٣٩٦/١) ، كتاب الرضوء باب (٦٣) غسل الدم الحديث (ص ٢٢٨) ، مسلم بشرح النووى (٢م/٤جـ / ١٦ - ١٧) ، كتاب الحيض باب المستحاضة وغسلها وصلاتها .

(٢) عدى بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائى ، يكنى بأبى وهب وأبى طريف الصحابى الجليل رضى الله عنه من الأجواد والعقلاء ، كان رئيس طيء فى الجاهلية والإسلام ، أسلم سنة (٧هـ) ، وشهد فتح العراق ، ثم سكن الكوفة وشهد الجمل وصفين والنهروان مع علي ، وفقت عينه يوم صفين ، توفى بالكوفة رضى الله عنه سنة (٦٧) وقيل : (٦٨هـ) .

ترجمته فى : أسد الغابة (٣/ ٥٠٥) ، الإصابة (٦/ ٤٠١) ، شذرات الذهب (١/ ٧٤) .

(٣) رواه البخارى فى عدة مواضع منها : (٤/ ١٥٧) ، كتاب الصوم باب (١٦) ، قوله تعالى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ الحديث [١٩١٦] ، وفى كتاب التفسير (٨/ ٣١) ، باب (٢٨) قوله تعالى : ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ الحديث (٤٥١٠) .

(٤) البتة : نبيذ العسل وهو خمر أهل اليمن ، وسمى بذلك لشدة ما فيه من البتة وهو شدة العتق الفائت فى غريب الحديث للزمخشري (١/ ٧٢) ، النهاية فى غريب الحديث (١/ ٩٤)

فقال: « كل شراب أسكر حرام »^(١).

ثالثا : الإجماع :

وهو أنه لم تزل العامة منذ زمن الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا يستفتون العلماء ، ويتبعونهم فى الأحكام الشرعية ، والعلماء يبادرون إلى إجابة سؤالهم .

رابعا : المعقول :

فهو أنه من ليس له أهلية الإفتاء اذا حدثت به حادثة ، إما أن لا يكون متعبدا بشيء ، وهو خلاف الإجماع ، وإن كان متعبداً بشيء ، فأما بالنظر فى الدليل المثبت للحكم أو بتقليد ، الأول ممتنع ؛ لأن ذلك مما يفضى فى حق الخلق أجمع إلى النظر فى أدلة الحوادث والاشتغال عن المعاش ، ورفع الاجتهاد والفتوى والتقليد رأسا ، وهو من الحرج والإضرار المنفى بقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ٧٨] .

(١) [متفق عليه] رواه البخارى مع الفتح فى عدة مواضع : (٢٢١/١) ، كتاب الوضوء باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر الحديث (٢٤٢) (١٠ / ٤٤) كتاب الأشربة باب (٤) الخمر من العسل وهو البتع (الحديث ٥٥٨٥ و ٥٥٨٦) ، مسلم بشرح النووي (٥م/١٣ ج١ / ١٦٩) كتاب الأشربة باب أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام .

حكم الفتوى

إن الفتوى تعترىها الأحكام التكليفية الخمسة : وهى الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة .

فتكون فرض عين إذا استفتى المفتى وليس موجوداً غيره فى الناحية وكذلك فى حق من عينه ولى الأمر ، أو خاف فوات الحادثة ^(١) .

وتكون فرض كفاية إذا كان فى البلد مفتيان ، أو أكثر ، إذا أفتى أحدهم سقط الفرض عن الباقيين ، وإذا لم يفت أحد منهم أثموا جميعاً ، وإذا التبس عليهم الأمر عذروا ، وعليهم الطلب لإدراك الحكم ^(٢) .

وتكون مندوبة قبل وقوع الواقعة ، فيما إذا سئل عن الحكم ، أو قام به استعداداً لحل المشكلة قبل حدوثها ^(٣) . وقيل : لم تجب ^(٤) .

(١) كشف الأسرار (م/٢ج٤/١٤ - ١٥) ، تيسير التحرير (م/٢ج٤/١٧٩-١٨٠) ، فواتح الرحموت (٢/٣٦٢) ، المسودة (ص٥١٢) ، صفة الفتوى (ص ٦) ، الفتيا للأشقر (ص١٥) .

(٢) المجموع (١/٤٥) ، التقرير والتحبير (٣/٢٩٢) ، إعلام الموقعين (٤/٢١٥) ، المحصول (٢/٣٩٧-٩٨) ، المعتمد (٢/٣٦٠) ، البحر الرائق (٦/٢٦٠) ، كشف القناع (٤/٢٥٧) .

(٣) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت (٢/٣٦٢) ، كشف الأسرار (٢/١٤/٤) وما بعدها) التقرير والتحبير (٣/٢٩٢) ، تيسير التحرير (٢/٤/١٨٠) .

(٤) الفروع لابن مفلح (٦/٤٢٩ - ٤٣٠) ، الإنصاف (١١/١٩٠) ، الرسالة (ص١٥١) ==

والذى يبدو لى : أنه لو أننا جعلنا الفتوى قبل وقوع الواقعة من الكراهة تنزيهاً ، أفضل من أن تكون مندوبة ، وذلك للأسباب التالية :

١- قلة الورع وانعدام التقوى عند أكثر الناس - اليوم - حيث لا يلتزمون بأسهل العبادات وأيسرها ، بل بأسهل الآداب الإسلامية المتكررة فى حياتهم اليومية ، ابتداءً من آداب الطريق وانتهاءً بالخروج من الخلاء .

٢- بما أنه عصر الفتن والانقسامات ونصرة القوميات ، نرى بعض الناس يقومون بالاستفتاء عن مسائل ، لو ترجع إلى كتب الحديث لرأينا أنها عين المسائل التى سئل عنها رسول الله ﷺ وكرهها وعابها .

فعن سهل بن سعد ^(١) - رضى الله عنه - قال : « كره رسول الله ﷺ المسائل وعابها » ^(٢) فكراهية رسول الله ﷺ المسائل ، إنما كان ذلك اشفافاً

== روضة الطالبين (٨/ ٩٠) ، أعلام الموقعين (٤/ ١٧٠) ، الفقيه والمتفقه (٢/ ٧ وما بعدها) ، المسودة (ص ٥١٢) ، مختصر البعلى (ص ١٦٨) ، سنن الدارمى (١/ ٥٠ - ٥٦) الفتوى فى الإسلام (ص ١٧٧) ، مطالب أولى النهى (٦/ ٤٤٢) ، شرح منتهى الإرادات (٣/ ٤٥٧) ، صفة الفتوى (ص ٣٠) .

(١) سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة ، بن حارثة بن عمرو ، بن الخزرج ، بن ساعدة الأنصارى الساعدى من مشاهير الصحابة ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، توفى رحمه الله سنة (٩١هـ) .

ترجمته فى : الإصابة (٤ / ٢٧٥) ، شذرات الذهب (١/ ٩٩) ، أسد الغابة (٢/ ٣٢٠) .

(٢) [متفق عليه] البخارى مع الفتح (٩/ ٣٥٥) ، كتاب الطلاق باب (٢٩) ، اللعان ومن طلق بعد اللعان (رقم الحديث ٥٣٠٨) ، مسلم بشرح النووى (م/ ٤ - ج ١٠ / ١١٩) كتاب اللعان .

على أمته ورأفة ورحمة بها ، وتحننا عليها ، وتخوفاً أن يحرم عند سؤال سائل أمراً كان مباحاً قبل سؤاله عنه ، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الذي رواه عامر بن سعد^(١) عن أبيه : « إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً رجل سأل عما لم يحرم فحرم من أجل مسألته »^(٢) .

٣- قيام بعض المستفتين بالسؤال عن أشياء لم تقع بعد ، ولكن لغاية في نفسه ، وهو يدرى أنه قد يغلب عليها جهة المفسدة ، فيسأل عنها ، ويقوم بتنفيذها ، ثم يتهم المفتي بجواز ذلك له ، ويدلس عليه وهو برئ .

٤- بعد ظهور الانقسامات في هذه الأمة من تعدد الفرق والأحزاب ، يقوم الجاهل المتتبع إلى إحدى هذه الفرق أو الأحزاب بالسؤال عن شيء لم يقع بعد ، ويرى في إثارة مسألته مصلحة حزبه الذي ينتمى إليه ، فيسأل هذا مرة وذاك مرة أخرى ولا يهمه أضراره ومخاطره ، ثم يقع في الخطأ والإثم معاً ، وأحياناً تؤدي مثل هذه الأسئلة إلى هلاك النفوس .

وتكون حراماً إذا كان المفتي جاهلاً؛ لأن الفتوى إخبار عن الله تعالى ، فلا تجوز الفتوى إلا من عالم. وكذلك إذا كان المفتي ماجناً لا يهمه ما يقول

(١) عامر بن سعد بن أبي وقاص القرشي الزهري ، إمام ثقة ، سمع الحديث من أبيه ، توفي رحمه الله سنة (١٠٤هـ) .

ترجمته في : سير أعلام النبلاء (٣٤٩/٤) ، شذرات الذهب (١ / ١٢٦) ، تهذيب التهذيب (٦٣-٦٤/٥) .

(٢) [متفق عليه] البخاري مع الفتح (١٣/٢٧٨) كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة رقم الحديث (٧٢٨٩) ، مسلم بشرح النووي (٥م / ١٥٥ / ١١٠) كتاب الفضائل باب توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله .

ولا يبالي فيما يفتى (١) .

وتكون حراماً إذا علم المفتى أن المستفتى يريد اتخاذ الفتوى حجة على باطله بتحريفها ، أو تأويلها : (٢)

وتكون حراماً في مقابلة دليل قاطع من نص ، أو إجماع ، أو برهان (٣) وتكون الفتوى مباحة فيما عدا الحالات المذكورة (٤) .

(١) أحكام الفتوى للزيارى (ص ٣٩) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) تيسير التحرير (٤/ ١٨٠) ، فواتح الرحموت (٢/ ٣٦٢) ، تحفة الراى السيد الأحمـ

الضياء ، التقليد والمجتهد للسيد أحمد بك الحسينى (ص ٨) .

(٤) أحكام الفتوى للزيارى (ص ٣٩) .

صيغ الفتوى

تختلف الفتوى عن القضاء من ناحية الصيغة ، فالقضاء لا يكون إلا باللفظ ، أما الفتوى فتتنوع إلى ما يلي ^(١) :

الفتوى بالقول :

وهذا من أوضح الأنواع وأكثرها في الشرع استعمالاً ، وميزته ، إمكان تحديد الجواب ، والأخذ والرد مع المستفتى إلى أن يتضح له المقصود ويتميز ^(٢) وهذا النوع ورد في كثير من المواضع في القرآن والسنة :

أما القرآن :

فكقوله تعالى : ﴿صَفَرَاءُ فَاعٍ لَّوْنُهَا تَسْرُ النَّاطِرِينَ﴾ [البقرة : ٦٩] جواباً لقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة : ٦٧] .

(١) أصول السرخسي (٢٧/٢) ، الاعتصام للشاطبي (٣٤٥/٢) ، أفعال الرسول ﷺ د/ محمد سليمان الأشقر (١١٤/٢) ، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٥٧) ، البرهان لإمام الحرمين (١/ ١٦٣) .

(٢) المعتمد (٣٣٦/١) ، المحصول (٢٦١/٣/١) ، تيسير التحرير (١٧٥/٣) ، نزهة التحرير (١٧٥/٣) ، نزهة الخاطر العاطر (٥٢/٢) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٢٧٨) ، حاشية البنانى (٦٧/٢) .

وأما السنة :

فعموما أقواله ﷺ ومنها قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » .^(١)

الفتوى بالفعل :

وتكون فى الأمور العملية المصحوبة بالهيات الخاصة ، وهذا النوع أسهل من غيره ، ويحتاج مع الفعل إلى قول ، ليعلم المستفتى أن الفعل بيان للشرع ، والمراد بهذا النوع فعل النبى ﷺ .^(٢)

فإذا أراد المفتى بيان شىء فبإمكانه أن يعمله ، ويطلب من المستفتى أن يأخذه عنه ، كما صلى الرسول ﷺ وقال : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » .^(٣) وقال ﷺ فى تعلم الحج : « خذوا عنى مناسككم » .^(٤)

(١) [متفق عليه] البخارى مع الفتح عمر بن الخطاب فى عدة مواضع منها (١٥/١) كتاب بدء الوحى باب رقم (١) ، الحديث (١١ / ٥٨٠) ، كتاب الأيمان والنذور باب (٢٣) النية فى الأيمان الحديث (٦٦٨٩) ، مسلم بشرح النووى (م٥ / ج١٣ / ٥٣) كتاب الإمارة باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » .

(٢) نشر البنود (٢٧٤/١) ، المتصفى (٣٦٧/١) ، شرح اللمع (٤٦٩/١) ، التحصيل من المحصول (٤١٨/١) ، الإبهاج (٢٣٢/٢) ، الموافقات (م٢ / ج٣ / ٢٣١) ، المسودة (ص٥٧٣) ، الآيات البينات (١١٩/٣) .

(٣) [متفق عليه] البخارى مع الفتح هو مالك بن الحويرث فى عدة مواضع (١٣١-١٣٢) كتاب الأذان باب (١٨) (الحديث ٦٣١) ، (١٠ / ٤٥٢) ، كتاب الأدب باب (٢٧) (الحديث ٦٠٠٨) ، مسلم بشرح النووى (م٢ / ج٥ / ١٧٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب من أحق بالإمامة .

(٣) مسلم بشرح النووى (م٣ / ج٩ / ٤٤) كتاب الحج باب إستحباب رمى جمرة العقبة ==

وللمفتى أن يطلب منه أن يعمل أمامه ويصحح له ، وهذا النوع أدل من سابقته ، ويؤيد ذلك الحديث : « ليس الخبر كالمعاينة » ^(١) .

المطلب الثالث : الفتوى بالإشارة :

يكون بتحريك اليد أو الرأس ، أو نحوهما مما يفهم بالإشارة وهذا النوع ورد في القرآن الكريم ^(٢) ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ [آل عمران : ٤١] واحتج العلماء بهذه الآية على أن الإشارة تنزل منزلة الكلام في الحكم ^(٣) .

وفي السنة كما أشار ﷺ بيده بأن الشهر كذا وكذا ، فعن ابن عمر ^(٤)

= يوم النحر راكبا ، أبو داود مع العون (م/٣ / ٥ / ٣١٠) كتاب المناسك باب (٧٨) الحديث ١٩٦٨ ، ابن ماجه (٢/ ١٠٠٦) كتاب المناسك باب (٦١) الوقوف بجمع الحديث ، البيهقي في الكبرى (٥ / ١٣٠) كتاب الحج باب رمى جمرة العقبة راكبا .

(١) الحديث رواه الهيثمي في موارد الظمان بسنده (ص ٥١٠) ، باب ما جاء في موسى الكليم رقم الحديث (٢٠٨٧ و ٢٠٨٨) ، الإمام أحمد في مسنده (١/ ٢٧) ، فيض القدير (٥/ ٣٥٧) ، كشف الخفا (٢/ ١٦٨) ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ١٥٣) ، قال المناوي في فيض القدير (٥/ ٣٥٧) : قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح وصححه ابن حبان وقال الزركشي : (ظن أكثر الشراح أنه ليس بحديث وهو حديث حسن) اهـ .

(٢) الفقيه والمتفقه (١/ ١٢٠) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٠٧) ، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٤٨٢) ، الشرح الكبير على الورقات للإمام أحمد ابن قاسم العبادي (٢/ ٢٠٨-٢٠٩) ، فتح الباري لابن حجر (١/ ٢١٨-٢٢٠) ، ٣٤٨/٩ ، والفتاوى الهندية (٣ / ٣٠٩) ، تهذيب الفروق (م/١ / ج ٢ / ١٣٣) ، (١٣٤) .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٤/ ٨١) ، تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٤٧٢) .

(٤) ابن عمر : هو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي ، الصاحبى =

رضى الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : « الشهر هكذا وهكذا ، وأشار بأصابعه العشرة ، وقبض الإبهام فى الثالثة » ^(١) يعنى تسعة وعشرين .

وكما حكم به ﷺ من أمر الجارية ، حين قال لها : « أين الله ؟ » فإشارت برأسها إلى السماء فقال ﷺ : « أعتقها فإنها مؤمنة » ^(٢) .

المطلب الرابع : الفتوى بالكتابة ^(٣) :

وهذا من أفضل الأنواع وأقواها - خاصة فى زماننا - وتتميز عن غيرها

= الجليل رضى الله عنه ، من أعز بيوتات قريش فى الجاهلية ، ولد سنة (١٠) قبل الهجرة ، هاجر إلى المدينة مع أبيه ، ولم يشهد بدرا وأحد لصغر سنه ، وشهد الخندق ، وشهد غزوة مؤتة مع جعفر بن أبى طالب ، وشهد اليرموك ، وفتح مصر وأفريقية أفنى فى الإسلام أكثر من ستين سنة ، كان كثير الإتيان لأثار الرسول ﷺ ، توفي رضى الله عنه وعمره ستة وثمانون سنة ودفن بالمحصب .

ترجمته فى : أسد الغابة (٢٣٦-٢٤١ / ٣) ، الإستهباب (٩٥٠-٩٥٣ / ٣) .

(١) [متفق عليه] البخارى مع الفتح (١٥١ / ٤) كتاب الصيام باب لا نكتب ولا نحسب رقم الحديث (١٩١٣) ، مسلم بشرح النووى (٣ / م ٩٠ / ١٩٠) كتاب الصوم باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال .

(٢) مسلم مع النووى (٢ / م ٥٠ / ٢٠) كتاب المساجد باب تحريم الكلام فى الصلاة ، النسائى فى الكبرى (١١٠ / ٤) كتاب الوصايا باب ٨ رقم الحديث (٦٤٨٠ / ٣) ، البيهقى فى الكبرى (٣٨٨ / ٧) كتاب الظهار باب إعتاق الخرساء إذا أشارت بالإيمان وصلت المعجم الكبير للطبرانى (٩٨ / ١٩) رقم الحديث (١٩٣) .

(٣) العدة فى أصول الفقه (١١٤ / ١) ، الذخيرة للقرافى (١٠٠ / ١) ، حاشية العطار على جمع الجوامع (١٠٠ / ٢) ، الرسالة (ص ٣٢) ، التمهيد فى أصول الفقه (٢ / ٢٨٥) ، نظرات الأصوليين حول البيان والتبيين للشنقيطى (ص ٧٩) ، الفتوى فى الإسلام جمال الدين الفاسمى (٨٨ / ٣٣) .

بضبط القول فيها ، فلا يتبعثر في ذهن المستفتي ، ولا تضعيع قيوده ،
وبإمكانه الرجوع إليها عند حوادث مشابهة ، ثم إن كان المستفتي سييء النية
لا يستطيع أن يحرفها ، سواء بقصد الإساءة إلى شخصية المفتي أم استغلال
مكانته في إسقاط حق من الحقوق ^(١) ، والأمثلة على هذا النوع كثيرة منها :
قوله ﷺ : « اكتبوا لأبي شاة » ^(٢) .

الفتوى بالإقرار ^(٣):

وهو أن يترك المفتي الإنكار على من شاهده ، يتصرف ، أو يسمع
تصرفا ، فسكوته دال على جواز ذلك التصرف ، أنه لو لم يكن ، لما سكت
عنه ؛ لأنه لا يقر على تصرف غير جائز يصدر بحضرته .

وللشاطبي ^(٤) - رحمه الله - كلام جميل حول هذا النوع حيث يقول :

(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح الشهرزوري (ص ١٣٨) ، أصول الدعوة (ص ١٧٠) ، الفتا للأشقر (ص ٧٨) ، البحر المحيط (٤٨١ / ٣) .

(٢) الحديث رواه البخاري (٢١٣ / ١٢) ، كتاب الديات باب من قتل له قتيل فهو بخير
النظرين الحديث (٦٨٨٠) .

(٣) شرح كوكب المنير (٣ / ٤٤٥) ، الإبهاج للسبكي (٢٢٣ / ٢) ، المحصول
(٢٦٧ / ٣ / ٢) وما بعدها ، التحصيل من المحصول لسراج الدين الأرموي (٤١٨ / ١) وما
بعدها ، الأحكام لابن حزم (٧٨ / ١) ، الفقيه والمتفقه (١٢٠ / ١ - ١٢١) ،
الكاشف لذوى العقول (ص ٢٠٨) .

(٤) الشاطبي : هو أبو اسحق ، إبراهيم بن موسى الغرناطي ، الشهير بالشاطبي ، من فقهاء
المالكية ، له تأليف كثيرة منها : الموافقات ، الاعتصام ، توفي رحمه الله في شعبان
سنة (٧٩٠ هـ) .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (١١٨ / ١ - ١١٩) .

وأما الإقرار فراجع إلى الفعل ؛ لأن الكف فعل ، وكف المفتى عن الإنكار إذا رأى فعلا من الأفعال كتصريحه بجوازه ، وقد أثبت الأصوليون ذلك دليلا شرعيا بالنسبة إلى النبي ﷺ فكذاك يكون إلى المنتصب للفتوى^(١) . أ. هـ .

وقد ورد هذا النوع من الله - سبحانه وتعالى - ومن ذلك إقراره - سبحانه وتعالى - الناس زمن النبي ﷺ على العزل عن النساء الذي قال فيه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : « كنا نعزل والقرآن ينزل »^(٢) .

ويؤيد ذلك قول الرسول ﷺ : « وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها »^(٣) .

وجه الاستدلال : قوله ﷺ : « وسكت عن أشياء » فسكوته سبحانه وتعالى عن تلك الأشياء دال على تقريره لنا على حكمها قبل ورود هذا الشرع .

أما ورود الإقرار عن الرسول ﷺ فكثير ، كإقراره ﷺ لخالد بن الوليد أكل الضب على مائدته ﷺ ولم ينكر عليه .

(١) الموافقات للشاطبي (٢م / ٤ج / ١٨٣) .

(٢) [متفق عليه] البخارى مع الفتح (٢١٥-٢١٦ / ٩) كتاب النكاح باب (٩٦) ، العزل الحديث (٥٢٠٧ و ٥٢٠٨ و ٥٢٠٩) ، مسلم بشرح النووي (٤م / ١٠ج / ١٣) كتاب النكاح باب حكم العزل .

(٣) أخرجه البيهقي عن أبي ثعلبة الخشني في الكبرى (١٢ / ١٣) كتاب الضحايا باب ما لم يذكر تحريمه ولا كان في معنى ما ذكر تحريمه مما يؤكل ، أو يشرب ، مشكاة المصابيح (٦٩ / ١) كتاب الايمان باب الاعتصام بالكتاب والسنة .

فعن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن خالد بن الوليد ^(١) - الذى يقال له سيف الله المسلول - أنه دخل مع سول الله ﷺ على ميمونة - زوج رسول الله ﷺ ، وهى خالته وخالة ابن عباس - فوجد عندها ضبا محنودا ^(٢) قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث ^(٣) من نجد ، فقدمت الضب لرسول الله ﷺ وكان قلما يقدم بين يديه الطعام حتى يحدث عنه ويسمى له - فأهوى رسول الله ﷺ إلى الضب ، فقالت امرأة من النسوة الحضور : أخبرن رسول الله ﷺ بما قدمتن له ، قلن : هو الضب يا رسول الله ، فرفع رسول الله ﷺ يده ، فقال خالد بن الوليد : أحرام يا رسول الله ؟ قال : « لا ولكنه لم يكن بأرض قومي ، فأجدنى أعافه » ، قال خالد : فاجترته فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر ، فلم ينهني " ^(٤) .

(١) خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي القرشي : سيف الله ، الفاتح الكبير ، الصحابي الجليل ، كان من أشرف قريش فى الجاهلية ، يلى أعنة الخيل ، وشهد مع المشركين حرب الإسلام إلى عمرة الحديبية ، أسلم قبل فتح مكة سنة (٧ هـ) ، فسر به النبي ﷺ وولاه الخيل ، وأمره أبو بكر الصديق على الجيوش ففتح الله عليه اليمامة والحيرة والشام - ولما ولى عمر بن الخطاب عزله عن قيادة الجيوش بالشام فلم يثن ذلك من عزمه ، توفي رضى الله عنه بحمص ، وقيل : بالمدينة سنة ٢١ هـ .

ترجمته فى : الإستيعاب (٢ / ٤٢٧ ، أسد الغابة (١ / ٥٨٦-٥٨٩) .

(٢) محنودا : أى مشويا ومنه قوله تعالى : ﴿ بعجل حنيداً ﴾ النهاية فى غريب الحديث (١ / ٤٥٠) .

(٣) حفيدة بنت الحارث : لم أقف على ترجمتها .

(٤) [متفق عليه] البخارى مع الفتح (٩ / ٤٤٤-٤٤٥) ، كتاب الأطعمة باب (١٠) ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو الحديث (٩١ / ٥٨٠) ، كتاب الذبائح والصيد باب الضب الحديث (٣٧ / ٥٥٣) ، مسلم بشرح النووي عن ابن عباس (٥م / ١٣ ج ٩٧) كتاب الصيد والذبائح باب إباحة الضب .

أهمية الفتوى وخطر منصبها ومدى حاجة الناس إليها

الفتوى منصبها عظيم ، وخطرها كبير ، وفضلها كثير ، بها يتصدى صاحبها لتوضيح ما يغمض على العامة من أمور دينهم ، ويرشدهم إلى المناهج المستقيمة التي في سلوكهم لها فلاحهم ونجاحهم .

ويتأكد أهميتها وخطر منصبها في توليته سبحانه وتعالى بنفسه وإسنادها إلى ذاته حيث يقول : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ [النساء : ١٢٧] . ويقول : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء : ١٧٦] .

فكفى بهذا المنصب عظما وجلالة أن يتولاه رب السماوات والأرض ، وكفى بمن يتولاه شرفا ومنزلة عالية أن يكون نائبا ، أو مخبرا ، أو موقعا عن الله سبحانه وتعالى في هذا المنصب (١) .

ويتأكد - أيضا - أهميتها وخطر منصبها ، أن المفتي قائم مقام النبي

(١) أعلام الموقعين (٨/١ - ٩) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ٧٢) ، آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي (ص ١٣) وما بعدها ، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٤) ، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ٣١ ، ٨٤) ، الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد محمد إبراهيم شقرة (ص ٤٤) .

ﷺ ، وخليفته في وراثته لعلم الشريعة منه ﷺ - من جهة - (١) لقوله ﷺ : « إن العلماء ورثة الأنبياء » (٢) ولقوله ﷺ : « بينما أنا نائم أتيت بقدح من لبن فشربت حتى إنني لأرى الري يخرج من أظفري ، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب » قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : « العلم » (٣) وهو في معنى الميراث .

وشارع - من جهة ثانية - ؛ لأن ما يبلغه من الشريعة إما منقول عن صاحبها ، وإما مستنبط من المنقول ، فالأول يكون فيه مبلغاً ، والثاني قائم مقامه في إنشاء الأحكام ، وإنشاء الأحكام إنما هو للشارع (٤) ، وقد جاء في الحديث : « من قرأ القرآن فقد استدرج النبوة بين جنبيه » (٥) .

(١) الموافقات للشاطبي (م ٢/ج ٤ / ١٧٨) .

(٢) رواه البخاري مع الفتح في (١/١٩٢-١٩٣) ، كتاب العلم باب العلم قبل القول والعمل الحديث (٦٧) ، وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله : وشاهده في القرآن : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ، وأبو داود مع العون (م ٥/ج ١٠ / ٥٢ ، ٥٣) كتاب العلم باب فضل العلم رقم الحديث (٣٦٣٦) ، ابن ماجه في المقدمة (١/٨١) باب فضل العلماء والحث على طلب العلم رقم الحديث (٢٢٣) ، والدارمي في السنن (٩٨/١) .

(٣) البخاري مع الفتح (١/٢١٦) ، كتاب العلم باب (٢٢) فضل العلم ، الحديث (٨٢) وفي كتاب فضائل الصحابة (٧/٥٠) باب (٦) مناقب عمر بن الخطاب الحديث (٣٦٧٩) ، الدارمي في السنن (٢/١٢٨) .

(٤) الموافقات للشاطبي (م ٢/ج ٤ / ١٧٩) ، أي بالوحي ، أو الاجتهاد على القول به له ﷺ .

(٥) الترغيب والترهيب (٢ / ٣٥٢) ، إتحاف السادة المتفقيين (٥ / ١٦) ، ابن أبي شيبة في مصنفه (٧ / ١٥٥) كتاب فضائل القرآن باب (٦) في فضل من قرأ القرآن .

فالمفتى مخبر عن الله سبحانه وتعالى كالنبي ﷺ ، ووارثه بعده فى هذا المنصب ، وكذلك كبار الصحابة رضى الله عنهم هم كبار المفتين بعده ، وقد فسر أولى الأمر فى قوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ٥٩] ، بأولى العلم ^(١) ؛ لأنهم إنما مبلغون أحكام الله للعباد ، وذلك حيث تكون فتواهم صائبة ، ومن أجل ذلك كانت طاعتهم فى الصواب هى فى الحقيقة طاعة الله رب العالمين .

ولما شبه القرافى - رحمه الله - المفتى بالترجمان عن الله سبحانه وتعالى كان مصيبا إلى حد بعيد ^(٢) ؛ لأن عمل - المترجم - هو نقل الكلام من لغة إلى أخرى ، وهذا - المفتى - يعبر عن مراد الله سبحانه وتعالى ، كما فهمه من النصوص التى جعلها الله أدلة عليه ، لمن لا يستطيع فهمه منها مباشرة .

لكن ابن القيم - رحمه الله - كان أكثر توفيقا حينما عبر عنه بالموقع عن الله سبحانه وتعالى فقد نزل المفتى من الله - ولله المثل الأعلى - منزلة الوزير من الملك وقال : وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذى لا ينكر فضله ، ولا يجهل قدره ، وهو من أعلى المراتب السنيات فكيف بمنصب التوقيع عن رب الأرض والسموات ^(٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى (٢٥٩/٥ وما بعدها) ، تفسير معالم التنزيل للبغوى (٢٣٩/٢) ، تفسير الكشاف للزمخشرى (٢٧٥/١ وما بعدها) ، تفسير البحر المحيط (٢٩١/٣) ، تفسير أبى السعود (٣٥٤/١) ، فتح القدير للشوكانى (١/٢٢٥) ، روح المعانى للألوسى (م ٣ / ج ٥ / ٦٥ وما بعدها) .

(٢) الفروق (م ٣ / ج ٤ / ٥٣) ، الأحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ٣١ ، ٨٤) .

(٣) إعلام الموقعين ابن القيم (١/٨-٩) .

وقد عرف السف الصالح رضى الله عنهم للفتوى كريم مقامها وعظيم منزلتها وأثرها فى الدين والحياة ، فورد عنهم على ذلك التهيب والترث فيها عن بعضهم ، وكذلك الجرأة عليها عن البعض الآخر^(١).

فتهيهم لها وترثهم فى أمرها ، وتوقفهم عن القول فى بعض الأحيان، وتعظيمهم لمن قال : (لا أدى) فيما لا يدرى ، وإزرائهم على المتجربين عليها دون اكتراث ، كان استعظاما منهم لشأنها وشعوراً يعظم التبعة فيها ، وأول الناس فى ذلك الصحابة رضى الله عنهم ، فكان كثير منهم لا يجيب عن مسألة حتى يأخذ رأى صاحبه ، أو يجمع عليها خلق كثير من الصحابة رضى الله عنهم مع ما رزقوا من البصيرة والتوفيق والسداد مع الطهارة ، فعن عبد الرحمن بن أبى ليلى رحمه الله^(٢) أنه قال : « أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ يسأل أحدهم عن المسألة ، فيردها هذا إلى هذا وهذا حتى ترجع إلى الأول »^(٣).

(١) صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٧) ، الفقيه والمتفقه (٢ / ١٢ و ١٥ و ١٥٥) ، سنن الدارمى (١ / ٥٢ وما بعدها) ، تيسير التحرير (٤ / ٢٤٢) ، عرف البشام (ص ٢٦) ، شرح كوكب المنير (٤ / ٥٨٨) ، الفروع (٦ / ٤٢٨) .

(٢) هو الإمام العلامة ، الحافظ ، أبو عيسى ، عبد الرحمن بن أبى ليلى الأنصارى ، الكوفى من أبناء الأنصار ، ولد فى خلافة الصديق ، قرأ القرآن على أبى طالب رضى الله عنه وكان من كبار علماء التابعين توفى رحمه الله سنة (٨٢هـ) .

ترجمته فى : تهذيب التهذيب (٦ / ٢٦٠) ، حلية الأولياء (٤ / ٣٥٠) .

(٣) أخرجه الدارمى فى سننه (١ / ٥٣) ، ابن سعد فى الطبقات الكبرى (٦ / ١١٠) ، جامع بيان العلم وفضله (١ / ١٧٧) ، كتاب الزهد لابن المبارك (رقم الاثر ٥٨) ، المجموع للنووى (١ / ٤٠) ، تلييس إبليس (ص ١٢١) .

وورد عن ابن مسعود ^(١) رضى الله عنه أنه قال : « من أفتى الناس
فى كل ما يستفتونه فهو مجنون » ^(٢) .

وإذا انتقلنا إلى التابعين نجد سيدهم وأفقههم سعيد بن المسيب رحمه
الله ^(٣) - مع تسميته بالجريء - كان لا يكاد يفتى ولا يقول شيئا إلا قال :
اللهم سلمنى وسلم منى ^(٤) .

والخليل بن أحمد ^(٥) رحمه الله كان يقول : إن الرجل ليسأل عن

(١) ابن مسعود : هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلى ، أسلم أول الإسلام ،
خدم رسول الله ﷺ ، وأول من جهر بقراءة القرآن بمكة وهاجر الهجرتين ، وصلى
القبليتين وشهد بدرًا وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ ، شهد له أن رسول الله ﷺ
بالجنة وهو أحد العلماء من الصحابة ، توفى بالمدينة سنة (٣٢ هـ) ودفن بالبقيع .

ترجمته فى : أسد الغابة (٣ / ٢٨٠ - ٢٨٦) ، الإصابة (٦ / ٢١٤ - ٢١٧) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١ / ١٧٧ ، ٢ / ١٦٥) الدارمى فى المقدمة (ص ٢١) ،
شرح السنة للبخارى (١ / ٣٠٦) ، الفقيه والمتفقه (٢ / ١٩٨) ، أدب المفتى والمستفتى
لابن الصلاح (ص ٧٥) .

(٣) سعيد بن المسيب : هو أبو محمد ، سعيد بن المسيب بن حزن القرشى ، المخزومى ،
أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار بالمدينة كان يعيش من التجارة بالزيت ، وكان أحفظ
الناس بأحكام عمر ، قال ابن المدين : لا أعلم فى التابعين أوسع علما منه ، توفى
رحمه الله بالمدينة سنة (٩٤ هـ) .

ترجمته فى : تهذيب التهذيب (٤ / ٨٤) .

(٤) صفة الفتوى لابن حمدان (ص ١٠) ، طبقات ابن سعد (٥ / ٣٦) ، أدب المفتى لابن
الصلاح (ص ٨٠) .

(٥) الخليل بن أحمد : هو أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي ، نسبة إلى
بطن من الأزد، ولد فى البصرة سنة (١٠٠ هـ) ، وهو شيخ سيويه ، عاش فقيرا صابرا ==

المسألة ويعجل في الجواب فيصيب فأذمه ، ويسأل عن مسألة فيثبت في الجواب فيخطئ فأحمده (١) .

وقال سحنون (٢) بن سعيد رحمه الله : أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما (٣) .

وبعد التابعين نجد أئمة المذاهب المتبوعة لا يستكفون من قول : لا أدرى فيما لا يحسنونه مع براعتهم في العلم وسدادهم في الرأي الصحيح .
فهذا الإمام أحمد بن حنبل (٤) - رحمه الله - يستفتى فيكثر أن يقول :

== كان شعث الرأس ومتمزق الثياب له مصنفات منها : كتاب العروض ، كتاب النقط والشكل توفي رحمه الله سنة (١٧٠هـ) .

ترجمته في : تهذيب التهذيب (١٦٣ / ٣) .

(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ٨٢) ، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ١١) .

(٢) سحنون بن سعيد : هو أبو سعيد ، عبدالسلام بن سعيد بن حبيب التنوخي ، الملقب بسحنون ، ولد (١٦٠هـ) . كان زاهدا لا يهاب سلطانا في حق يقوله ، انتهت إليه رئاسة العلم في المغرب ، وسنحون : بفتح السين وضمها اسم طائر حديد بالمغرب يسمونه سحنونا لحدة ذهنه وذكائه ، توفي رحمه الله سنة (٢٤٠هـ) .

ترجمته في ترتيب المدارك (٥٨٥ / ٢) ، شذرات الذهب (٩٤ / ٢) ، معجم المؤلفين (٢٢٤ / ٥) .

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٥٥ / ٢) ، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٨) .

(٤) أحمد بن حنبل : هو الإمام ، أبو عبد الله ، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، أيد الله الإسلام به في موقفه من محنة القول بخلق القرآن ، وهو أحد فقهاء الإسلام الأربعة الذين يقتدى بهم ومن كبار الحفاظ له من الكتب : المسند والزهد وغير ذلك ، ولد ببغداد سنة (١٦٤هـ) ، توفي رحمه الله ببغداد بعد رحلات كثيرة سنة (٢٤١هـ) .

ترجمته في : تذكرة الحفاظ (٤٣١ / ٢) ، طبقات الحنابلة لأبي يعلى اختصار النابلسي (ص ٣) ، شذرات الذهب (٩٦ / ٢ - ٩٨) ، معجم المؤلفين (٩٦ / ٢ - ٩٧) .

لا أدري وذلك فيما قد عرف الأقاويل فيه (١) .

وقد حفظ عن أبي حنيفة (٢) - رحمه الله - مع براعته في الجواب وقدرته الفائقة على الاستنباط والاستنتاج - مسائل معروفة قال فيها : لا أدري وروى عنه أنه قال : لولا الفرق (٣) من الله أن يضيع العلم ، ما أفتيت أحدا يكون له المهنة وعلى الوزر (٤) .

وسئل الإمام الشافعي (٥) - رحمه الله - في مسألة ، فسكت ، فقيل :

(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ٧٩) ، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٨) ، الفقيه والمتفقه (١٧٤/٢ - ١٧٥) ، المجموع للنووي (٤٠/١) ، أعلام الموقعين (١٥٨/٤) .

(٢) أبو حنيفة : هو الإمام أبو حنيفة، النعمان بن ثابت برع في الفقه وألف وصنف ، ولد في عصر الصحابة فلقى منهم جماعة كأنس بن مالك وعامر بن الطفيل ونشأ في زمن التابعين وهو صاحب المذهب الحنفي الذي يعرف باسمه ، واختلف في ولادته لكنه يحتمل أنه ولد عام (٨٠ هـ) وتوفي رحمه الله عام (١٥٠ هـ) ولديه رحمه الله قدرة في الإقناع بالحجة. ترجمته في تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٨) ، شذرات الذهب (١/ ٢٢٧ - ٢٢٩) ، معجم المؤلفين (١٣/ ١٠٤ - ١٠٥) .

(٣) الفرق : بالتحريك : الخوف والفرع ، يقال : فرق يفرق فرقا وفي حديث بدء الوحي : « فجئت منه فرقا » . النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٣٨) .

(٤) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي (ص ١٦) .

(٥) الإمام الشافعي : هو أبو عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي ، المطلبی ، الشافعی الحجازی ، المكي ، ولد سنة (١٥٠ هـ) في غزة بفلسطين ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة وإليه تنسب الشافعية ، حمل إلى مكة وهو ابن ستين فنشأ بها ، ويمدنية الرسول ﷺ ، وتعلم القرآن على سفيان بن عيينة ، ثم خرج إلى المدينة ، فقرأ الموطأ على الإمام مالك وحفظه ، ودخل بغداد وأقام ستين ، وصنف بها كتبه القديمة ، ثم عاد إلى مكة ، ورحل إلى مصر وصنف بها كتبه الجديدة ، توفي رحمه الله سنة (٢٠٤ هـ) في مصر ، ومن تصانيفه الكثيرة : المسند في الحديث ==

له : ألا تجيب. رحمك الله فقال : حتى أدرى أن الفضل فى السكوت ، أو فى الجواب (١) .

وكان أشدهم فى ذلك الإمام مالك (٢) - رحمه الله - فكان يقول : من سئل عن مسألة ، فينبغى له قبل أن يجيب فيها أن يعرض نفسه على الجنة والنار ، وكيف يكون خلاصه فى الآخرة ؟ ثم يجيب عنها (٣) . وكذلك سئل عن مسألة فقال : لا أدرى ، ف قيل له : أنها مسألة خفيفة سهلة فغضب وقال : (ليس فى العلم شئ خفيف ، أما سمعت قوله تعالى : ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزل : ٥] ، فالعلم كله ثقیل ، وبخاصة ما يسأل عنه يوم القيامة) (٤) .

وكذلك سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال فى اثنتين وثلاثين منها : (لا أدرى) (٥) .

== إثبات النبوة والرد على البراهمة ، الرسالة .

ترجمته فى : تهذيب التهذيب (٢٥/٩ - ٣١) ، شذرات الذهب (٩/٢) ، معجم المؤلفين (٣٢/٩) .

(١) المجموع (٤٠/١) ، أعلام الموقعين (١٦٨/٤) .

(٢) الإمام مالك : أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي ، إمام دار الهجرة ، أحد الأئمة الأربعة إليه تنسب المالكية ولد فى المدينة سنة (٩٣ هـ) ، كان صلبا فى دينه بعيدا عن الأمراء والملوك ، له تصانيف منها : الموطأ ، ورسالة فى الوعظ ، توفى رحمه الله سنة (١٧٩ هـ) ، ودفن فى فى البقيع .

ترجمته فى : تذكرة الحفاظ (٢٠٧/١) ، شذرات الذهب (١٦٨/٨ - ١٦٩) ، معجم المؤلفين (٩-٥/١٠) .

(٣) ترتيب المدارك (١٤٤/١) ، صفة الفتوى (ص ٨٠) .

(٤) المجموع (٤١/١) ، ترتيب المدارك (١٤٨/١) ، أعلام الموقعين (١٦٧/٤) .

(٥) سير أعلام النبلاء (٧٧/٨) ، صفة الفتوى (ص ٨) ، الانتقاء من فضائل الثلاثة ==

وإذا كان التهييب والتريث فى الفتوى - الذى عرف به السلف الصالح من التمسالك الحميدة وذلك تعظيما لمرتلتها ، فإن الجرأة عليها وجدت - أيضا فيهم ، ولا شك أن هذه الجرأة محمودة أيضا ، ولهذا كان بعضهم كثير الفتوى .

وهذه الجرأة فى الفتوى قد تكون من قلة العلم ، وقد تكون من غزارته وسعته ، فإذا قل علمه أفتى عن كل ما يسأل عنه بغير علم وهذا لم يقع فى السلف الصالح ، وإذا اتسع علمه ، اتسعت فتواه ، وهذا قد وقع فى السلف الصالح ، ولهذا عرف من كثرت فتاواه ، وبسبب هذه الكثرة عرف بالجرأة على الفتوى ، فكان ابن عباس رضى الله عنه من أوسع الصحابة فتوى ، وقد جمعت فتاواه فى عشرين سفرأ ، وكان سعيد بن المسيب رحمه الله من التابعين - أيضا - واسع الفتوى وكانوا يسمونه سعيد بن المسيب الجرى^(١) .

ثم أنكر السلف أشد الإنكار على من اقتحم حمى الفتوى ولم يتأهل لها ، ويعتبرون ذلك ثلثة فى الإسلام ، ومنكرا عظيما يجب أن يمنع^(٢) ، فعن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن النبى ﷺ : « إن الله لا يقبض العلم

== الفقهاء (ص ٣٨) ، ترتيب المدارك (١٤٦/١) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى (٢٨٦/١) .

(١) إعلام الموقعين (١٠-١٩) ، طبقات ابن سعد (١٣٦/٥) ، أصول الدعوة (ص ١٦٤) ، الفتيا للأشقر (ص ٥٥) .

(٢) كشف القناع (٢٩٩/٦) ، روضة الطالبين (٩٠/٨) ، شرح الفقه الأكبر للقرارى (ص ٢٦-٦٤) ، مقدمة ابن خلدون (ص ١٩٣) ، الفروع (٦ / ٤٢٣) ، صفة الفتوى (ص ٦ ، ٢٤) .

انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، فإذا لم يبق عالما ، اتخذ الناس رؤساء جهالا ، فسئلوا ، فأفتوا بغير علم ، فضلوا وأضلوا» (١) .

وقال ﷺ : « من أفتى بغير علم كان إثم ذلك على الذى أفتاه » (٢) .

وذلك ؛ لأن المستفتى معذور ، إذا كان من أفتاه لبس لبوس أهل العلم ، وحشر نفسه فى زميرتهم وغر الناس بمظهره وسمته ، غير أن من أقر هذا المفتى - بعد تبين جهله وخلطه - من ولاية الأمور يشاركه فى الإثم أيضا ، سيما إذا كان من أهل الحضوة لديهم ، والقربى إليهم ، فهو ينفعهم ، وهم ينفعونه على طريقة (احملنى أحملك) !! .

ولا شك أن من أفتى وليس بأهل الفتوى ، فهو آثم عاص ، ومن أقره من ولاية الأمور على ذلك فهو آثم أيضا .

وقد رأى رجل ربيعة بن أبى عبد الرحمن (٣) رحمه الله -شيخ الإمام

(١) الحديث متفق عليه : البخارى مع الفتح فى عدة مواضع منها : (٢٣٤/١) ، كتاب العلم باب كيف يقبض العلم ، الحديث (١٠٠ ، ١٣ / ٢٩٥) ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة رقم الحديث (٣٠٧) ، مسلم بشرح النووى (٦م / ج ١٣ / ٢٢٣ - ٢٢٤) كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل .

(٢) الحديث عن أبى هريرة رضى الله عنه رواه أبو داود مع العون (٥م / ج ١٠ / ٦٤) كتاب العلم باب التوقى فى الفتيا (الحديث ٣٦٥٢) ، ابن ماجه (٢٠ / ١) المقدمة باب اجتناب الرأى والقياس (الحديث ٥٣) ، السنن الكبرى للبيهقى (١١٦ / ١٠) كتاب آداب القاضي .

(٣) ربيعة بن أبى عبد الرحمن : هو أبو عبد الرحمن ، ربيعة بن فروخ مولى آل المكندر ، المعروف بريبعة الرأى ، وهو شيخ الإمام مالك ، ثقة ، فقيه ، مشهور ، توفى رحمه الله سنة (١٣٦ هـ) .

مالك رحمه الله - ييكى فقال : ما ييكىك ؟ فقال : استفتى من لا علم له ،
وظهر فى الإسلام أمر عظيم ! قال : ولبعض من يفتى ههنا أحق بالسجن من
السراق !! (١) .

وكان شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) - رحمه الله - شديد الإنكار على
هؤلاء ولما قال بعضهم يوماً : أ جعلت محتسباً على الفتوى ؟ قال له : يكون
على الخبازين والطباخين محتسب ، ولا يكون على الفتوى محتسب ! (٣) .
وقال غير واحد من السلف فى بعض أهل زمانه : إن أحدهم يفتى فى
المسألة لو عرضت على عمر لجمع لها أهل بدر (٤) .

== ترجمته فى : تذكرة الحفاظ (١٥٧/١) ، تهذيب التهذيب (٢٥٨/٣) .

(١) أعلام الموقعين (١٥٩/٤) ، صفه الفتوى (ص ١١) ، أدب المفتى والمستفتى لابن
الصلاح (ص ٨٥) ، الفقيه والمتفقه (١٥٣ / ٢) .

(٢) ابن تيمية : هو تقي الدين ، أبو العباس ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية
الحرانى ، نزيل دمشق ، ولد بحران سنة (٦٦١ هـ) ، قدم مع والده إلى دمشق
سنة (٦٦٧ هـ) وكان خروجهم من حران بسبب التار ، وهو من مجتهدى الحنابلة ، له
مؤلفات كثيرة منها : الحموية ، الواسطية ، منهاج السنة ، الفتاوى ، قضى أكثر حياته
فى السجن فى مصر ودمشق ، توفى رحمه الله بسجنه سنة (٧٢٨ هـ) .

ترجمته فى : طبقات الحنابلة اختصار النابلسى (ص ٥٤) ، الأعلام (٤٤/١) ،
معجم المؤلفين (١ / ٢٦١-٢٦٢) .

(٣) أعلام الموقعين (١٦٧/٤) .

(٤) أعلام الموقعين (١٦٨/٤) ، شرح السنة للبغوى (٣٠٥/١) ، كنز العمال (٢٤١/٥)
سير أعلام النبلاء (٤١٦/٥) ، صفه الفتوى (ص ٧) ، أدب المفتى والمستفتى لابن
الصلاح (ص ٧٦) ، آداب الفتوى والمفتى والمستفتى للنووى (ص ١٥) .

فكيف لو رأى ربيعة وابن تيمية ومن قبلهما من تصدى للفتوى من هذا النوع من علماء زماننا نحن ؟ .

وكيف أصبح يفتى فى قضايا الدين الكبرى من لا علم له بالأصول ولا بالفروع ولم يتصل بالقرآن والسنة اتصال الدارس المتعمق ، بل إتصال الخاطف المتعجل !؟

بل البلوى كيف عمت هذه الأيام بين قطاع كبير من الشباب حينما تصوروا أنهم يستطيعون الفتوى والقضاء دون بحث ولا دراية فأوقعوا كثيرا من الناس فى ضائقات العنت وظلمات جهلهم ، ولو سألت أحدهم عن أبسط تعريفات أصولية فى المصطلح من حديث ، أو فقه ، أو عن تواريخ النصوص ومتى نزلت ؟ ستجده قليل العلم جدا بذلك ، وعلى رغم ذلك يتصدرون مناصب الفتوى والقضاء ومحاسبة الناس على ما يرونه ، ولست بذلك أقصد دفع الناس إلى تقليد غيرهم ، كلا ثم كلا .

بل أردت أن يكون الهدى منهجهم والدليل ضالتهم ، والبحث والدراسة سبيل حياتهم معتمدين فقط على كتاب الله وما يصح - فقط - من سنة نبيه ﷺ ، وتمحيص كل كلام من البشر سوى النبى ﷺ ، والنظر فيه من خلال رده إلى محكم الكتاب وصحيح السنة ، وتطبيق القياس الصحيح فيما لا نص فيه ، واتباع إجماع العلماء .

ولا شك أن خلو المجتمع من أهل الفتوى ، أو عدم قيام أهل الفتوى بواجبهم فى بيان أحكام الله تعالى للناس فى عباداتهم وسائر شؤونهم يؤدى إلى التزايد فى الجهل بالدين ، وتخبط الناس فيه خبط عشواء ، فيحلون

ويحرمون حسب أهوائهم ويعملون المعاصي ويحسبون أنهم مهتدون .

وإذا كان لابد من الأطباء والمستشفيات في المجتمع فليرجع إليهم المريض والجريح ، ولا يمكن لغير الأطباء أن يراجعوا كتب الطب ليجدوا بأنفسهم ما يلائمهم من الأدوية والعلاجات ، فمن باب أولى ، لابد أن يكون في المجتمع علماء من أهل الفتوى يصلحون للناس سائر شؤونهم من حيث العبادات والمعاملات .

فكما أن الإنسان إذا ترك دون علاج فإن المرض يؤدي به إلى الهلاك ، كذلك إذا فسد أو استمر على باطل في حياته يؤدي به هذا الأمر إلى الإضرار بنفسه وبغيره .

إذن فلا يمكن أن يستغنى المجتمع عن أهل الفتوى ، فهم من الذين يبصرون بنور الله أهل العمى .

ولقد أجاد ابن القيم - رحمه الله - حينما قال : فقهاء الإسلام ومن دارت الفتيا على أقوالهم . . . هم في الأرض بمنزلة النجوم في السماء بهم يهتدى الحيران ، في الظلماء ، وحاجة الناس إليهم أعظم من حاجتهم إلى الطعام والشراب ، وطاعتهم عليهم أ فرض من طاعة الأمهات والآباء ^(١) .

بنص الكتاب العزيز ، فقال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ٥٩] .

(١) إعلام الموقعين (١ / ٨) .

مجالات الفتوى

أنواع الأحكام

تنقسم الأحكام فى الشريعة إلى قسمين :

القسم الأول : الأحكام الأصولية - الاعتقادية :-

فالأحكام الأصولية - الاعتقادية - من معرفة الله سبحانه وتعالى وما يتعلق بذاته ، من وجود ووحدانية وصفات ، تعد من الأحكام التى يكون الأمر فيها صعباً ، والسؤال عنها تكليف بما لا يطاق فالعلماء أجمعوا على عدم الخوض فى هذه المسائل (١) .

واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد : ١٩] والمراد بالعلم هنا التدبر والتفكير .

وقوله ﷺ حين نزل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠] قال ﷺ : « ويل لمن قرأهن ولم يتدبرهن ، ويل له ، ويل له » (٢) .

(١) الوجيز فى أصول الفقه الكراماتسى يوسف بن حسين ت (٩٠٦ هـ) - (ص ٢١٦) ،
النبد فى أصول الفقه لابن حزم (ص ١٤٠ وما بعدها) ، الإبهاج للسبكي (٣ / ٢٩١) ،
الفتوى فى الإسلام (ص ١٠٠) ، إغاثة اللهفان فى مصايد الشيطان (١ / ٤٨٨) ،
شرح الفقه الاكبر للقارى (ص ٢١٩) .

(٢) أخرجه ابن حبان فى صحيحه « الإحسان فى تقريب صحيح ابن حبان » لابن بلبان ==

ولأن الصحابة رضوان الله عليهم ، قد اكتفوا بالإيمان المجمل ، ولم يكلفهم الرسول ﷺ ، وهو بين أظهرهم بمعرفة ذلك ، ولا أخرجهم عن الإيمان بتقصيرهم عن البلوغ إلى العلم بذلك بأدلته ، فينبغي الابتعاد من الافتاء فيها .

قال أمير بادشاه^(١) رحمه الله : فما يحل الاستفتاء فيه الأحكام الظنية لا العقلية المتعلقة بالاعتقاد ، فإن المطلوب فيها العلم^(٢) .

قال عضد الدين الأيجي^(٣) رحمه الله : أجمع أهل الحق على أن النظر

== تحقيق شعيب الأرناؤوط (٢ / ٣٢٩) كتاب الرقائق باب ذكر البيان بأن المرء عليه إذا تخلى لزوم البكاء على ما ارتكب من الحويات وإن كان بائناً عنها مجداً في إتيان ضدها ، الترغيب والترهيب للأصبهاني بسنده (٢ / ٤٤١) باب الترغيب في صلاة الليل رقم الحديث (١٩٥١) .

(١) أمير باد شاه : هو محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه ، فقيه ، حنفي ، محقق ، من أهل بخارى ، نزيل مكة ، توفي رحمه الله حوالي (٩٧٢ هـ) ومن مؤلفاته : تيسير التحرير في شرح التحرير ، فصل الخطاب في التصوف .

ترجمته في : معجم المؤلفين (٩ / ٨٠) ، الأعلام (٦ / ٤١) .

(٢) تيسير التحرير (٤ / ٣٤٣) .

(٣) عضد الدين الأيجي : هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الأيجي ، الشيرازي ، الشافعي ، الملقب بـ « عضد الدين » عالم مشارك في العلوم العقلية والمعاني والبيان والنحو والفقه وعلم الكلام ، ولد بأيج من نواحي شيراز سنة ٧٠٨ هـ ، ومن مؤلفاته : الرسالة العضدية في الوضع ، الفوائد الغيائية في المعاني والبيان توفي رحمه الله في السجن في درميان سنة (٧٥٦ هـ) .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٥ / ١١٩) .

فى معرفة الله واجب شرعاً وبه تحصل المعرفة فلا حاجة إلى معلم ^(١).

وقال الشوكانى ^(٢) رحمه الله : الإيمان الجملى الذى كان عليه خير القرون ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، بل حرم كثير منهم النظر فى ذلك وجعله من الضلالة والجهالة ^(٣) .

وعلى المفتى أن يزجر من يسأله عن هذه الأشياء ، كما زجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، صبيغ بن عسل ^(٤) ، حين سأله عن أشياء فى القرآن فى أجناد من المسلمين .

وكما استفتى الإمام مالك رحمه الله عن الاستواء كيف هو ؟ فقال رحمه الله : « الاستواء معلوم والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » ^(٥) .

(١) شرح الجلال الدوانى على العقائد العضدية بحواشى الكلبونى والمرجاني والخلخالى (ص ٣١٧) .

(٢) الشوكانى : هو الإمام أبو عبد الله ، محمد بن على محمد بن عبد الله الشوكانى ، ولد رحمه الله سنة (١١٧٣ هـ) ، جمع - رحمه الله - بين علوم كثيرة وصنف فيها ، وله مؤلفات كثيرة منها : فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، الدرر النضيد فى إخلاص التوحيد . ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (١١ / ٥٣) .

(٣) إرشاد الفحول (ص ٢٦٦) .

(٤) صبيغ بن عسل العراقى : صبيغ بن عسل ويقال بالتصغير (عسيل) وقال : ابن سهل الحنظلى له إدراك قصته مع عمر مشهورة ، الإصابة (٦ / ١٦٨ - ١٦٩) .

(٥) أخرجه البيهقى فى الأسماء والصفات بسند (٢ / ٣٠٥) ، اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد وأهل السنة والجماعة (٢م / ٣ / ٣٩٨) . وأبو نعيم فى الحلية (٦ / ٢٣٥) ==

وكذلك لا يجوز فيما وصل إلينا بالتواتر الظاهر ، كأركان الإسلام ونحوها ، من تحريم الأمهات والبنات وغير ذلك ، فلا وجه للاستفتاء فيها ؛ لأن العامة شارك العلماء فى نقلها إلينا ^(١) ، والله أعلم .

القسم الثانى : الأحكام الفروعية :

أما ما يتعلق بهذا القسم ، فهو البيوع والأنكحة والطلاق والعتاق والتدبير وسجود السهو والكفارات من الأحكام التى تتعلق بالحياة اليومية ، فلقد ذهب العلماء إلى جواز الإفتاء فيها ^(٢) .

والحكمة فى ذلك لو قلنا بعدم الجواز ، فماذا يصنع المستفتى إذا نزلت به حادثة ؟ هل ينتظر إلى أن يبلغ درجة الاجتهاد ثم يفتى بذلك ؟ ولعله لا يبلغ ذلك أبداً ! والواجب على الكل أن يتعلم ولا خلاف أن طلب العلم من فرائض الكفايات ، فعدم السؤال يؤدى إلى تضييع الأحكام وإلى الانقطاع فى الحرث والنسل ، وتعطيل الصنائع ويلحق بالناس الحرج ، وبه يختل النظام ^(٣) .

== وأخرجه الذهبى فى كتابه العلو (ص ١٤١ برقم ١٣١ / ١٣٢) .
وقال الحافظ - رحمه الله : (هذا ثابت عن مالك وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك وهو قول أهل السنة قاطبة) أ.هـ .

(١) شرح تنقيح الفصول (٢ / ٤٤٢ - ٤٤٣) ، الفقيه والمتفقه (٢ / ٦٨) ، المسودة (ص ٤٥٨ - ٤٥٩) صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٥٣) ، المعتمد (٢ / ٩٤١) ، مختصر البعلبلى (ص ١٦٦) ، التقرير والتحبير (٣ ، ٣٤٣) .

(٢) شرح الكوكب المنير (٤ / ٥٣٩) ، أصول الفقه محمد أبو النور زهير (٤ / ٢٥٤) ، الاجتهاد والتقليد رضا الصدر (ص ٤٨٩) ، قواعد الأحكام فى مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢ / ١٥٨) ، نشر البنود على مراقى السعود (ص ٣٢٩) .

(٣) نزهة الخاطر العاطر (٤ / ٤٥١) ، البحر المحيط (٦ / ٢٨٠ - ٢٨٨) ، التحصيل ==

فلم يبق إلا السؤال ، وقد أمر الله سبحانه وتعالى بسؤال العلماء في قوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٢] .

وكذلك أمر الرسول ﷺ بذلك : كما في قضية الذي شج رأسه فأمره أصحابه أن يغتسل ؛ ففعل فمات ، فلما بلغ الرسول ﷺ ذلك ، قال في حقه : « قتلوه، قتلهم الله إنما كان شفاء العي السؤال » ^(١) ، فبان بذلك جواز الاستفتاء في الفروع . والله أعلم .

== من المحصول (٢ / ٣٠٦) ، شرح اللمع (٢ / ١٠٩ وما بعدها) ، تيسير التحرير (م ٢ ج ٤ / ٢٤٦) .

(١) الحديث سبق تخريجه .

مجالان جديداً للفتوى

ربما يذهب بعض المشتغلين بالعلوم الإسلامية - لفرط إعجابهم بتراثنا الحافل، وفرط ثقتهم بفقهاءنا العظام - إلى أننا لسنا فى حاجة إلى فتوى جديدة ، فما من مسألة إلا وجدنا عند الأقدمين مثلها ، فقد أفتوا للواقع وافترضوا لما قد يتوقع ، فلم نعد محتاجين إلى أن ننشئ فتوى بعد هؤلاء الجهابذة ، وكل الصيد فى جوف الفرا ! .

فما علينا إلا أن نرجع إلى كتبهم وننقب فى أحشائها ، لنجد فيها ضالتنا والإجابة عن مسألتنا بالنص ، أو بالقياس ، أو التخييع ، ونحن لا نقلل من قيمة تراثنا ، ولا من عظمة فقهنا ، بمدارسه المتعددة ومشاربه المتنوعة ، وما فيه من فتاوى واقعية ، أو افتراضية .

ولكن الحق أقول : إنه من المبالغة وتجاهل الواقع ، الادعاء بأن الكتب القديمة فيها الإجابة عن كل نازلة جديدة ، ذلك لأن لكل عصر مشكلاته، وواقعه، وحاجاته المتجددة ، والأرض تدور ، والعالم يسير ، وعقارب الساعة لا تتوقف .

ومع هذا الدوران المستمر ، والحركة الدائمة ، والسير الحثيث ، تتمخض فى أرحام الأيام والليالى الأحداث والوقائع الجديدة ، لم يكن للسابقين بها معرفة ، وربما لم تخطر ببالهم ، بل ربما لو ذكرت لهم لعدوها

من المستحيلات ! فكيف نتصور حكمهم عليها ؟ وهى لم تدر بخلدهم لحظة من الزمان بحيث لو بعث أحدهم اليوم ورأى عالمنا وما وجد فيه ، لقال : هذا عالم جن أو شياطين ! .

وهل صنع الشياطين المسخرون لسليمان - عليه السلام - من عجائب الصناعات ما صنع إنس اليوم من عجائب وصل بها الإنسان إلى النجوم ؟ ! .

فالفترى إذن ، حاجة دائمة ، ما دامت وقائع الحياة تتجدد ، وأحوال المجتمع تتغير وتتطور ، وما دامت الشريعة صالحة لكل زمان ومكان ، ومستجابة لكل جديد يقع ، فهناك مجالان جديدان وهما :

١- مجال التعامل المالى والاقتصادى .

٢- المجال العلمى والطبى .

أولا : المجال الاقتصادى والمالى :

لا شك أن عصرنا هذا قد حفل بأشكال وأعمال ومؤسسات جديدة فى ميدان الاقتصاد والمال لم يكن لأسلافنا - بل لأقرب العصور إلينا - عهد بها ، وذلك كالشركات الحديثة بصورها المتعددة ، كشركات المساهمة ، والتوصية وغيرها ، وفى مجالاتها المختلفة كالتأمين بأنواعه المتعددة : تأمين على الحياة وتأمين على الممتلكات ... إلخ .

والبنوك بأنواعها المختلفة من عقارى ، وصناعى ، وزراعى ، وتجارى واستثمارى ... إلخ ، وأعمالها الكثيرة : من حساب جار ، وودائع وقروض وتحاويل وصرف ، وفتح اعتمادات وإصدار خطابات ضمان ، وغير ذلك

مما قد يحل أو يحرم من معاملات البنوك . . . الخ .

ولا ريب أن كثيراً من هذه المعاملات جديدة ، وبعضها شبيهة
بمعاملات قديمة ، أو قريبة منها ، وبعضها مركب من قديم وجديد .

ترى ما الحكم فى هذه المعاملات والمؤسسات ؟

ثانيا : المجال العلمى والطبى :

ومما لا ريب فيه أن العلم الحديث بما قدمه من اكتشافات هائلة
وتكنولوجيا متقدمة ، وما وضع فى يد الإنسان من إمكانيات تشبه الخوارق
فى العصور الماضية وخصوصاً فى المجال الطبى ، قد أثار تساؤلات تتطلب
الجواب من الفقه الإسلامى . مثل :

١- زراعة الأعضاء .

٢- تشريح جثث الموتى .

٣- نقل الدم من شخص لشخص .

٤- الاعتداء على الجنين بالاجهاض .

وغيرها كثير .

الضابط الأول : أن تكون الفتوى صادرة من مفت مؤهل (١) :

لأنه في هذه الحالة يعتبر من أهل الذكر الذين أمر الله سبحانه وتعالى الرجوع إليهم ، حيث قال : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] .

وإذا لم يكن كذلك فتحرم عليه الفتوى ، لقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل : ١١٦] .

ففي الآية الأولى : رتب الله سبحانه وتعالى في تشريعه المحرمات بادئاً بأخفها ، ثم مبيناً ما هو أشد ، الإثم والظلم ، ثم أكبرها : ﴿ وَأَنْ تَقُولُوا

(١) روضة الطالبين (٨ / ٨٧ - ٩٠) ، الفروع (٦ / ٤٢٧) الاتباع لابن أبي العز (ص ٨٤)، مواهب الجليل (٦ / ٩٤ - ٩٥)، عرف الشام (ص ١٢ وما بعدها) ، مختصر البعلی (ص ١٦٧) ، صفة الفتوى (ص ٤ ، ١٣ ، ٢٥)، المسودة (ص ٥١٤ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥) ، كتاب إبطال الاستحسان مع الأم للشافعي (٧ / ٢٧٤) .

عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿ [الأعراف : ٣٣] . وهذا عام في القول في ذات الله سبحانه وتعالى ودينه وتشريعه (١) .

وفي الآية الثانية : أبان الله سبحانه وتعالى ، أنه لا يجوز للمسلم أن يقول : هذا حلال وهذا حرام ، إلا إذا علم أن الله سبحانه وتعالى حرمه وأحلّه (٢) .

وورد عن الرسول ﷺ ، مثل ذلك ، حيث قال : « من قال على ما لم أقل فليتبوأ بيتاً في جهنم ، من أفتى بغير علم كان إثمه على من افتاه ، ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره ، فقد خانته » (٣) .

الضابط الثاني : أن تكون الفتوى موافقة للنصوص القاطعة :

ألا تخالف الفتوى إحدى الأدلة القاطعة ، وإذا عارضت إحدى هذه الأدلة لا يعمل بها (٤) .

(١) تفسير الرازي مفاتيح الغيب (٧م / ١٤ جـ / ٤٧ ، ٥٥) ، تفسير الكشاف (٢ / ٦٠ - ٦١) ، تفسير روح المعاني (٤ / ١١٢) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٧ / ٢٠٠ - ٢٠١) ، حاشية الجمل على الجلالين (٢ / ١٣٦) .

(٢) تفسير البغوي (٥ / ٤٩ - ٥٠) ، تفسير ابن كثير (٢ / ٥٧٠) ، تفسير أبي السعود العمادي (٢م / ٣ جـ / ١٩٩) .

(٣) الحديث رواه الحاكم في المستدرک (١ / ١٠٣) كتاب العلم باب من قال على ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار ، أبو داود مع العون (١٠ / ٩٠) كتاب العلم باب التوقي في الفتيا (الحديث ٣٦٤٠) ، البيهقي في السنن الكبرى (١٠ / ١٦) كتاب آداب القاضي باب إثم من أفتى ، أو قضى بالجهل .

(٤) نشر الورود على مراقي السعود (٢ / ٦٣٧) ، الفروق (١م / ١ جـ / ١٠٩) ، فواتح الرحموت (٢ / ٣٩٥) ، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢ / ٣٩١) ، المستصفي (٢ / ٣٨٢) .

قال ابن الحاجب ^(١) رحمه الله : « وينقض إذا خالف قاطعاً » ^(٢) .

وقال الشافعى رحمه الله : « إذا وجدتم فى كتابى خلاف سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلته » ^(٣) .

الضابط الثالث : أن تكونه الفتوى صادرة من الكتب المشهورة :

كان الأصل يقتضى ألا تجوز الفتوى إلا بما يرويه العدل عن العدل ، عن المجتهد الذى يقلده المفتى حتى يصح ذلك عند المفتى ، كما تصح الأحاديث عند المجتهد ؛ لأنه نقل لدين الله تعالى فى الوصفين .

وغير هذا كان ينبغى أن يحرم ، غير أن الناس توسعوا فى هذا العصر فصاروا يفتون من كتب يطالعونها من غير رواية ، وهو خطر عظيم فى الدين وخروج عن القواعد .

غير أن الكتب المشهورة لشهرتها بعدت بعداً شديداً عن التحريف والتزوير ، فاعتمد الناس عليها اعتماداً على ظاهر الحال . ولذلك أيضاً

(١) ابن الحاجب : أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الكردى ، الدوينى الأصل الأسنانى ، المالكى المعروف بابن الحاجب الكردى ، فقيه ، مقرأ ، أصولى ، نحوى ، صرفى ، عروضى ، ولد سنة ٥٧٠ هـ بأسنا من بلاد صعيد مصر ودرس بدمشق ورحل إلى الكرك ، من تصانيفه : الإيضاح شرح المفصل للزمخشري ، مختصر منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل ، توفى - رحمه الله - سنة ٦٤٦ هـ . ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٦ / ٢٦٥) .

(٢) مختصر المنتهى الأصولى ومعه حاشيتا التفتازانى والجرجاني (٢ / ٣٠٠) .

(٣) مناقب الشافعى للبيهقى (١ / ٤٧٢) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٣٤) ، إعلام الموقعين

(٤ / ١٧٩) ، إيقاظ الهمم (ص ٥٠) .

أهملت رواية كتب النحو واللغة بالعننة عن العدول ، بناءً على بعدها عن التحريف ، وإن كانت اللغة هي أساس الشرع في الكتاب والسنة فإهمال ذلك في اللغة والنحو والتصريف قديماً وحديثاً يعضد أهل العصر في إهمال ذلك في كتب الفقه بجامع بعد الجميع عن التحريف .

وعلى هذا تحرم الفتوى من الكتب الغربية التي لم تشتهر ، حتى تتصافر عليها الخواطر ويعلم صحة ما فيها ، كذلك الكتب الحديثة التصنيف إذا لم يشتهر عزو ما فيها من النقول إلى الكتب المشهورة ، أو يعلم أن مصنفها كان يعتمد هذا النوع من الصحة ، هو موثوق بعدالته ، وكذلك حواشي الكتب تحرم الفتوى بها لعدم صحتها والوثوق بها ^(١) .

الضابط الرابع : أن تكون الفتوى موافقة لعرف المستفتى :

ينبغي للمفتي إذا ورد عليه استفتاء من مستفت ، لا يعلم أنه من أهل البلد الذي منه المفتى وموضع الفتيا ، ألا يفتيه بما عاداته أن يفتي به حتى يسأل عن بلده ، وهل حدث لهم عرف في ذلك البلد في هذا اللفظ اللغوي أم لا ؟

(١) تبصرة الحكام (١/ ٥٥) ، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للقرافي (٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣) ، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة للإمام عبد الحى اللكنوى تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (ص ٥٩ - ٦٠) ، الإنصاف (١١ / ١٨٨) ، عقد الجيد في مسائل الاجتهاد والتقليد لولى الله الدهلوى (ص ٣٣) ، الفتاوى الهندية (٣ / ٣٠٨) ، البحر الرائق لابن نجيم شرح كنز الدقائق (٦ / ٢٨٩ وما بعدها) ، أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ١١٥ - ١١٦) .

وإن كان اللفظ عرفياً فهل عرف ذلك البلد موافق لهذا البلد فى عرفه أم لا ؟ (١) .

قال القرافى رحمه الله : وهذا أمر متعين واجب لا يختلف فيه العلماء ، وأن العادتين متى كانتا فى بلدين ليستا سواء أن حكمهما ليس سواء (٢) .

(١) معين الأحكام لعلاء الدين الطرابلسى (ص ١٦٢) ، الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ٢٤٩) ، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ٣٦) الفتوى فى الإسلام لجمال الدين القاسمى (ص ٧٩ - ٨٠) ، شرح فتح القدير (٦ / ٣٦١) .
(٢) الفروق (م ١ / ج ١ / ٤٦) .

آداب الفتوي

للفتوي آداب تقوي ضوابطها تجعلها محكمة لا يتطرق إليها خلل،
وفيما يأتي سنتكلم عن هذه الآداب .

الآداب الأول : التوجه إلى الله بالدعاء :

أن يتوجه الي الله بالدعاء عند أول الفتوي ليلهمه الله الإصابة فيها ^(١)،
كما ورد في الحديث الصحيح: أنه ﷺ كان يقول : « اللهم رب جبريل
وميكائيل ، فاطر السماوات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين
عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك
تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » ^(٢) .

قال ابن الصلاح الشهروزري رحمه الله : نستحب ذلك مع غيره ،
فليقل إذا أراد الإفتاء : (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ
لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة : ٣٢] .

(١) كشف القناع للبهوتي (٣٠٠ / ٦) ، أصول الفتوي والقضاء في المذهب المالكي
(ص ٢٢٠) ، آداب الفتيا للسيوطي (ص ٦٧) ، روضة الطالبين (٨ / ٩٨-٩٩) .

(٢) رواه مسلم بشرح النووي (م ٢ / ج ٦ / ٥٦) كتاب صلاة المسافرين باب صلاة النبي ﷺ
ودعائه بالليل ، ابن ماجه (٤٣١ / ١) كتاب إقامة الصلاة باب (١٨٠) الحديث
(١٣٥٧) ، أبو داود مع العون (م ١ / ج ٢ / ٣٣٤) كتاب الصلاة باب ما يستفتح به الصلاة
من الدعاء ، السنن الكبرى للبيهقي (٥ / ٣) كتاب الصلاة باب ما يفتح به صلاة الليل .

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ [الأنبياء : ٧٩] ، ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ (٢٥)
وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾ [طه :
٢٥-٢٨] (١).

وورد عن مكحول (٢) رحمه الله ، أنه كان لا يفتي حتي يقول : لا
حول ولا قوة إلا بالله (٣).

فإن لم يأت بذلك عند كل فتوي ، فليأت به عند أول فتيا يفتيها في
يومه لما يفتيه في سائر يومه ، مضيفا إليه قراءة الفاتحة وآية الكرسي ، أو ما
تيسر ، فإن من ثابر علي ذلك كان حقيقا بأن يكون موفقا في فتاويه (٤) ، والله
أعلم .

الأدب الثاني: عدم الفتوي في المسائل الكلامية:

أن لا يفتي في المسائل الكلامية ، ويمنع مستفتيه وسائر العامة من

(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٤٠ وما بعدها).

(٢) مكحول: هو أبو عبد الله ، مكحول بن شهراب بن شاذل الهذلي بالولاء ، فقيه ،
محدث ، حافظ ، أصله من فارس ، ولد بكابل ، رحل في طلب الحديث إلي العراق
والمدينة وطاف كثيرا من البلدان واستقر بدمشق إلي أن توفي فيها سنة (١١٦ هـ) ، ومن
آثاره : السنن في الفقه ، المسائل في الفقه .

ترجمته في : تذكرة الحفاظ (١٠٧/١) ، حلية الأولياء (٧٧/٥) ، معجم المؤلفين
(٣١٩/١٢) .

(٣) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص ٨٤) ، المجموع النووي (٤٩/١) ، صفة الفتوي لابن
حمدان (ص ٦٠) .

(٤) صفة الفتوي (٥٩-٦٠) .

الخوض في ذلك أصلاً^(١).

وقد ذم السلف الصالح رضي الله عنهم الخوض في مثل هذه المسائل عن أبي أمامة^(٢) رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ما ضل قوم بعد هدي كانوا عليه إلا أوتوا الجدل »^(٣) ، ثم قرأ هذه الآية : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف : ٥٨] .

قال ابن حمدان - رحمه الله : (ليس له أن يفتي في شئ من مسائل الكلام) أ . هـ .^(٤)

واستفتي الإمام الغزالي^(٥) - رحمه الله - في كلام الله سبحانه وتعالى

(١) المبدع (٢٦/١٠) ، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١٠٨/١) ، الشريعة للأجري (ص ٦٠) ، الغيائي (ص ١٩٠) ، آداب الفتوي والمفتي والمستفتي للنووي (ص ٦٥ وما بعدها) .

(٢) أبو أمامة الباهلي ، واسمه صدي بن عجلان بن الحارث وقيل : عجلان بن وهب ، الصحابي الجليل رضي الله عنه ، سكن حمص من الشام بعد سكناه في مصر ، توفي سنة (٨١ هـ) وقيل : هو آخر من مات بالشام من الصحابة .

ترجمته في : أسد الغابة (٣٩٨/٢) ، الإصابة (١٣٣/٥ - ١٣٥) .

(٣) الحديث رواه ابن ماجه (١٩٠/١) المقدمة باب (٥٧) اجتناب البدع والجدل (الحديث ٤٨) ، الترمذي مع التحفة كتاب التفسير (رقم الحديث ٣٣٠٦) ، الترغيب والترهيب للمنذري (١٣٢/١) باب الحث الشديد علي ترك المراء (رقم الحديث ٥) ، الطبري في تفسيره بسنده (٢٠٣/١١) ، رقم الحديث (٣٠٩٣٨) .

(٤) صفة الفتوي (ص ٤٤-٤٥) .

(٥) الغزالي : هو الإمام أبو حامد ، محمد بن محمد الغزالي ، ولد رحمه الله في عام (٤٥٠ هـ) ، تفقه علي إمام الحرمين ، ويعتبر من كبار فقهاء الشافعية وأجلاتهم ، برع في علوم كثيرة وكان إماماً مقدماً فيها ، توفي رحمه الله بطوس عام (٥٠٥ هـ) ، وله مصنفات كثيرة منها : المستصفي ، تهافت الفلاسفة ، إحياء علوم الدين .

فكان من جوابه : وأما الخوض في أن كلامه تعالى حرف وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة ، وكل من يدعو العوام إلي الخوض في هذا فليس من أئمة الدين ، وإنما هو من المضلين ^(١) .

وكذا اذا جاء فتيا في شأن رسول الله ﷺ الخاصة به ، يسأل فيها عن أمور لا تصلح لذلك السائل ، لكونه من العوام الجلف فلا يجيبه أصلا ^(٢) .

قال ابن عابدين ^(٣) رحمه الله : كان يسأل : كيف هبط جبريل ؟ وعلي أي صورة رأى النبي ﷺ ومتي نزول عيسي عليه السلام ؟ إلي غير ذلك مما لا حاجة بالإنسان إليه ، ولا ينبغي أن يسأل عنه ، ولا تجب عليه معرفته ، ولم يرد التكليف به ^(٤) .

وإذا عزر ولي الأمر من حاد منهم عن هذه الطريقة ، فقد تأسى بعمر

== ترجمته في : شذرات الذهب (١٣-١/٤) ، معجم المؤلفين عمر كحالة (٢٦٦/١١ - ٢٦٨) .

(١) تبين كذب المفتري (ص ٣٠٢) ، طبقات الشافعية الكبرى (٢٣٤-٢٣٥/٦) ، المجموع للنووي (٥٣/١) .

(٢) الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام (٢٨٢-٢٨٣) .

(٣) ابن عابدين : هو الإمام محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين ، ولد رحمه الله بدمشق سنة (١١٩٨ هـ) ، وكان فقيها أصوليا ويعتبر من كبار فقهاء الحنفية ، توفي رحمه الله بدمشق سنة (١٢٥٢) من الهجرة ، ومن مؤلفاته : رد المحتار علي الدر المختار ، عقود اللآلئ ، حاشية نسمات الأسحار في الأصول .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٧٧/٩) .

(٤) رد المحتار (٤٨٠-٤٨١/٥) .

ابن الخطاب رضي الله عنه في تعزيز صبيغ بن عسل الذي كان يسأل عن المتشابهات علي ذلك .

الأدب الثالث : بيان الفتوي بوضوح :

يلزم عليه أن يبين الفتوي بيانا واضحا بعيدا عن الإشكال ، ثم له الاقتصار علي الجواب شفاها وإذا لم يعلم لسان المستفتي يكتفي بترجمة ثقة واحد له ؛ لأن طريقها الخبر ، وله أن يجيب بالكتابة مع ما فيها من خطر ، لتعرضها للزيادة والنقصان ^(١) .

قال الصيمري ^(٢) رحمه الله : وليس من الأدب للمفتي أن يكون السؤال بخطه ، فأما بإملائه وتهذيبه فواسع . ^(٣) ١ هـ .

وإذا كان في المسألة تفصيل لم يطلق الجواب ^(٤) ، فإنه خطأ ، ثم له أن

(١) حاشية الروض المربع شرح زاد المستفيع (٥٠٧/٧) ، الشرح الكبير بهامش المغني (٤٠٦/١١) ، الفكر السامي للثعالبي (٤٣٠/٢) ، روضة الطالبين (٩٨/٨) ، آداب الحوار والمناظرة علي جريشة (ص ٦٩) ، أصول الدعوة زيدان (ص ١٦٨) .

(٢) الصيمري : هو أبو القاسم ، عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري ، الشافعي ، بفتح الصاد المهملة وسكون الباء وفتح الميم ، منسوباً إلي نهر من أنهار البصرة يقال له : الصيمري ، فقيه ، أصولي ، سكن البصرة ، توفي رحمه الله سنة ٣٨٦ هـ ، من مؤلفاته : الإيضاح في المذهب ، أدب المفتي والمستفتي .

ترجمته في : طبقات الشافعية الكبرى (٣٣٩/٣) ، معجم المؤلفين لعمر كحالة (٢٠٧-٢٠٨ ، ١٣ / ٤٠٣) .

(٣) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٣٥) .

(٤) إعلام الموقعين لابن القيم (١٤٣/٤ وما بعدها) ، فتح الباري (٢٧٩/١) .

يستفصل المستفتي إن حضر، كما استفصل النبي ﷺ ماعزا (١) رضي الله عنه لما أقر بالزنا : هل وجد منه مقدماته ، أو حقيقته ؟ فلما أجابه عن الحقيقة استفصله : هل به جنون فيكون إقراره غير معتبر ، أم هو عاقل ؟ فلما علم عقله استفصله : بأن أمر باستنكاهه ليعلم هل هو سكران ، أم صاح ؟ فلما علم أنه صاح ، استفصله هل أحسن أم لا ؟ فلما علم أنه قد أحسن أقام عليه الحد (٢).

كما استفصل النبي ﷺ حين استفتاه ابن أم مكتوم (٣) رضي الله عنه، هل يجد له رخصة أن يصلي في بيته ؟ فقال : « هل تسمع النداء » قال : نعم ، قال : « فأجب » (٤) ، فاستفصله هل يسمع النداء أولا يسمعه ؟

(١) هو ماعز بن مالك الأسلمي ، معدود في المدنيين، كتب له رسول الله ﷺ كتابا بإسلام قومه، اعترف علي نفسه بالزنا تائباً منياً ، وكان محصناً فرجم . ترجمته في : الإصابة (٣٠ / ٥) ، أسد الغابة (٢٣٢ / ٣) .

(٢) الحديث رواه مسلم بشرح النووي (م٤ / ج ١١ / ٢٠٥) كتاب الحدود باب حد الزنا ، أبو داود مع العون (م٦ / ج ١٢) كتاب الحدود باب (٢٥) الحديث (٤٤٢٩) ، الترمذي مع التحفة (٧٠٧ / ٤) كتاب الحدود باب (٨) الحديث (١٤٥٩) .

(٣) ابن أم مكتوم : هو عمرو بن قيس بن زائدة بن الأصم ، وهو ابن أم مكتوم الأعمى المؤذن الصحابي الجليل ، هاجر الي المدينة بعد مصعب بن عمير ، وقيل : بعد بدر يسير ، استخلفه رسول الله ﷺ علي المدينة ثلاث عشرة مرة في غزواته ، شهد فتح القادسية ، ومعه اللواء ، وقتل بالقادسية شهيدا .

ترجمته في : أسد الغابة (٧٦٠ - ٧٦١ / ٣) .

(٤) الحديث رواه ابن ماجه (١ / ٢٦٠) ، كتاب المساجد والجماعات باب (١٧) رقم (٧٩٢) أبو داود مع العون (م١ / ج ٢ / ١٨٠ - ١٨١) كتاب الصلاة باب (٤٦) التشديد في ترك الصلاة ، مصنف عبد الرزاق (٩٧ / ١) باب من سمع النداء رقم الحديث (١٩١٣) .

الأدب الرابع : الفرق بالمستفتي في الفتوي :

إذا كان المستفتي بعيد الفهم ، فليفرق به ويصبر علي تفهم سؤاله ،
وتفهم جوابه ، فإن ثوابه جزيل ^(١) .

وليتأمل الرقعة تأملا شافيا، كلمة بعد كلمة، ومن أهم ما ينبغي أن يراعيه
المفتي هو آخر الرقعة ، وذلك ؛ لأنه قد يكون في آخرها السؤال ، أو قد
يتقيد الجميع بكلمة في آخر الرقعة ، ويغفل عنها القارئ لها .

وإذا وجدت كلمة مشتبهة سأل المستفتي عنها ، ونقطها وشكلها ، وكذا
إن وجد لحنا فاحشا، أو خطأ ، يحيل المعني ، أصلحه ، وإن رأي بياضا
في أثناء السطر ، أو آخره ، خط عليه أو شغله بشئ كما يفعله كتاب الوثائق؛
لأنه ربما قصد المفتي بالإيذاء ، فكتب في البياض ما يفسدها ^(٢) .

قال ابن فرحون ^(٣) - رحمه الله - : (وينبغي له أن يتحفظ من التزوير
عليه في الخط ، فقد هلك بذلك خلق عظيم كما لو كان آخر

(١) الفتوي في الإسلام جمال الدين القاسمي (ص ٨٧)، صفة الفتوي لابن حمدان (ص ٥٨)،
المجموع للنووي (٤٨ / ١) .

(٢) إعلام الموقعين (١٩٧ / ٤) ، آداب الفتوي والمفتي والمستفتي للنووي (٤٦ - ٤٧) ،
معين الحكام (ص ٩٠) ، غاية المنتهي (٤٢٥ / ٣) .

(٣) ابن فرحون : هو أبو الوفاء ، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن
محمد بن فرحون اليعمري ، المدني المالكي ، ولد بالمدينة سنة (٧١٩ هـ) ، ونشأ
بها ، وتفقّه ، وبرع ، وصنف ، تولي قضاء المدينة ، توفي رحمه الله في المدينة سنة
(٧٩٩ هـ) ، من مؤلفاته : شرح مختصر ابن الحاجب ، الديباج المذهب في أعيان
المذهب . ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٦٨ / ١) ، الأعلام (٥٢ / ١) .

السطر (بكر) فيزاد (بكران) ، أو يكون (عمر) فيجعل (عمران) ، وإذا رأي فرجة يمكن أن يكتب فيها شيء ، فليملأها بلفظ (صح صح) ونحوها ، مما يشغل به تلك الفرجة (١) .

الأدب الخامس : الاستشارة في الفتوي :

أن يقرأ علي حاضريه ممن هو أهل لذلك ويشاورهم في الجواب ، وإن كانوا تلامذته (٢) .

قال الخطيب البغدادي (٣) رحمه الله : قال الحكماء : لا بأس بذی الرأي أن يشاور من دونه كالنار التي يزيد ضوؤها بوسخ الحديد (٤) .

(١) تبصره الحکام لابن فرحون (١/ ١٨٥) .

(٢) المغني لابن قدامة (١١/ ٣٩٥) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (١٣٨) ، أدب القاضي للماوردي (١/ ٢٥٥) وما بعدها ، الأم للشافعي (٦/ ٢٨٧) ، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لابن رشد (١٧/ ٣٣٨ - ٣٣٩) ، الفكر السامي في تأريخ الفقه الإسلامي (١/ ٢٦٠) ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١١/ ٢٠٨) ، كشف القناع (٦/ ٣٠٣) .

(٣) الخطيب البغدادي : هو أبو بكر ، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت ، المعروف بالخطيب ، البغدادي ، محدث ، مؤرخ أصولي ، ولد بدرزيجان من قري العراق سنة (٣٩٢ هـ) ، نشأ في بغداد ، ثم رحل في طلب الحديث ، توفي - رحمه الله - سنة (٤٦٣ هـ) ، ومن مؤلفاته : الفقيه والمتفقه ، الجامع لأدب الراوي والسامع ، شرف أصحاب الحديث .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحاله (٢/ ٣) ، تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٣٥) ، شذرات الذهب (٣/ ٣١١-٣١٢) .

(٤) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (٢/ ١٨٦) .

لما في ذلك من البركة والافتداء بالرسول ﷺ ، وبالسلف الصالح رضوان الله عليهم ، فقد أثني الله سبحانه وتعالى علي المؤمنين بأن أمرهم شوري بينهم ، قال تعالى لنبيه ﷺ : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩].

أما إذا كان فيها ما لا يحسن إبداءه ، من إفشاء سر السائل ، أو تعريضه للأذي ، فعليه استعمال الستر معه ؛ لأن المفتي كالطبيب يطلع من أسرار الناس وعوراتهم علي ما لا يطلع عليه غيرهم ، فعليهم استعمال الستر فيما لا يحسن إظهاره ^(١) . والله أعلم .

الأدب السادس : كتابة الفتوي بخط واضح :

أن يكتب الجواب بخط واضح وسط غير غليظ جاف ولا دقيق خاف ، ويتوسط في سطورها بين توسيعها وتضييقها ، و أن تكون عبارته واضحة صحيحة يفهمها العامة ولا تزديها الخاصة ^(٢) .

قال البهوتي ^(٣) رحمه الله : أن يكون جوابه موصولاً بآخر سطر في

(١) إعلام الموقعين (٤/ ١٩٧) ، المجموع (٤٨/١) .

(٢) روضه الطالبين (٩٩ / ٩) ، مختصر البعلي (ص ١٦٨) ، شرح كوكب المنير لابن النجار (٤/ ٥٩٦) ، الفروع (٦/ ٤٣٤) ، الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام (ص ٢٦٤) ، الإنصاف (١١/ ١٩١) ، مطالب أولي النهي (٦/ ٤٥٢) ، أصول الفتوي والقضاء (٢٣٩-٢٤١) ، أصول الدعوة زيدان (ص ١٧) .

(٣) البهوتي : هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن أحمد بن علي بن إدريس البهوتي ، نسبة إلي بهوت في غربية مصر ، ولد رحمه الله سنة (١٠٠٠ هـ) ، فقيه ==

الورقة ، ولا يدع بينهما فرجة خوفاً من أن يكتب السائل غرضاً له ضاراً ، وإن كان في وضع الجواب ورقة ملزوقة كتب علي موضع الالتزاق وشغله بشئ^(١) .

وفي نظري : إن كان غير ملتزق وطلب منه الكتابة ليلتزق ، لم يجب لئلا يلزق بغير ما سئل عنه ، مما يخالف في الحكم ، والله أعلم .

وأن لا تختلف أقلامه وخطه خوفاً من التزوير ، ولئلا يشتبه خطه ، وإذا كتب الجواب أعاد نظره فيه خوفاً من اختلال وقع فيه ، وإخلال ببعض المسئول عنه^(٢) .

الأدب السابع : كتابة الفتوي في الناحية اليسري من ورقة الاستفتاء :

أن يكتب في الناحية اليسري من ورقة الاستفتاء ؛ لأنه أمكن وأبعد من التزوير ، وإذا كتب في الجانب الأيمن جاز ذلك ، ولا يكتب فوق البسملة احتراماً لاسمه تعالى ، وأن يكون الخط الذي يكتب به متساوياً في رفته وقوته ، فلا يستعمل قلمين مختلفين في ورقة واحدة لئلا يتهم المستفتي

== حنبلي ، توفي رحمه الله سنة (١٠٥١ هـ) ، ومن مؤلفاته : دقائق أولي النهي لشرح المنتهى ، عمدة الطالب لنيل المآرب .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (١٣ / ٢٢ - ٢٣) ، الأعلام (ص ٣٠٧) .

(١) كشاف القناع (٦ / ٣٠٣) .

(٢) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٣٩) ، صفة الفتوي والمفتي والمستفتي لابن حمدان (ص ٥٩) ، الفقيه والمتفقه (٢ / ١٨٩) .

بالافتعال لبعض الكلام^(١) .

أما الألفاظ التي استخدمها العلماء في بداية فتاويهم ونهايتها ، فهي :
(الجواب وبالله التوفيق) أو (والله الموفق) أو (سألني فلان قائلاً :
والجواب عندنا) أو (الذي عندنا) أو (الذي نقول به) أو (نذهب إليه) أو
(نراه كذا) ؛ لأنه من أهل ذلك^(٢) .

وإذا ختم الجواب بقوله : (والله أعلم) ونحوه مما سبق فليكتب
بعده : (كتب فلان) أو (فلان) أو (فلان بن فلان الفلاني) كالمالكي ، أو
الشافعي فينسب إلي ما يعرف به من قبيلته ، أو بلده ، أو صفة ، اقتداء بمن
سلف ، ثم يضع ختمه ، أو إمضاؤه عند آخر الكلام^(٣) .

وإذا كانت الفتوى متعلقة بالسلطان ، جاز أن يدعو له إن كان من أهل
الخير بقوله (أصلحه الله) أو (شد الله أزره) . وإن كان من أهل الفسق لم
يصح^(٤) ، والله أعلم .

وفي عصرنا هذا ، يمكن للمفتي المنتصب لذلك أن يستعمل أوراقاً
خاصة للفتيا كتلك التي تستعمل لدى كتاب الوثائق ، يكون موضع الكتابة
فيها محصوراً بخط مربع حاصر ، كالذي في الرسم أدناه ، ثم لا يكتب شيئاً

(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٣٩) ، كشاف القناع (٣٠٣/٦) ، تبصرة
الحكام (١٨٦/١) .

(٢) المصادر نفسها .

(٣) الفتيا للأشقر (ص ٨١) .

(٤) الفتوى في الإسلام (ص ٩١)

خارج الخط الحاصر ، ولا يترك فراغاً داخله فوق الكلام ، أو عن يمينه ، أو شماله ، وما كان من فراغ كان في الأسفل ولا يضر ذلك ؛ لأنه يكون بعد «إقفال» الكلام وتوقيعه .

ويستطيع أن يبيض السؤال والجواب في ورقة واحدة بالآلة الكاتبة إن كانت متيسرة علي الطريقة المبينة أعلاه ، ويحتفظ بصورة طبق الأصل من ورقة الإفتاء ، فما حصل بعد من تغيير تبين يقينا .

الأدب الثامن :الاختصار في الجواب :

لقد عد كثير من العلماء أمثال ابن الصلاح والمارودي صاحب كتاب «الحاوي» ، أن من إحدي آداب الفتوي الاختصار في الجواب^(١)، حتي ورد أن بعضهم قال :يقول المفتي (يجوز) أو(لا يجوز) أو (حق) أو (باطل) ^(٢) .
وورد عن الامام المروزي^(٣) رحمه الله في مسألة آخرها : (يجوز أم

(١) شرح كوكب المنير لابن النجار (٥٩٦/٤) ، كشاف القناع (٣٠٣/٦) ، صفة الفتوي لابن حمدان (ص ٦٠-٦١) ، الفروع لابن مفلح (٤٣٥/٦) ، أحكام الفتوي للزبياري (ص ٤٧) ، الفقيه والمتفقه (١٨٩/٢) .

(٢) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٤١) ، الفتوي في الإسلام جمال الدين القاسمي (ص ٩١) .

(٣) المروزي : هو القاضي ، أبو حامد ، احمد بن بشر بن عامر العامري ، المروزي ، من أهل مرو الروذ بقرب (مرو الشاهجان) نزيل البصرة ، فقيه شافعي ، وهو شيخ أبي حيان التوحيدي ، ومن تصانيفه : الجامع في فقه الشافعية ، شرح مختصر المزني ، توفي رحمه الله سنة (٣٦٢هـ) .

ترجمته في :طبقات الشافعية الكبرى (١٢/١٣) ، شذرات الذهب (٤٠/٣) ، معجم المؤلفين (٢٥٨/١) .

(لا) ؟ ، فكتب : (لا ، وبالله التوفيق) (١) .

الأدب التاسع : كيفية الفتوي المتعلقة بالفرائض :

الفتوي المتعلقة بالفرائض ليست من عاداتها أن يشترط في الورثة عدم الرق ، والقتل وغيرها من موانع الميراث ، بل المطلق محمول علي ذلك بخلاف ما إذا أطلق الإخوة والأخوات والأعمام ، فلا بد أن يقول في الأخوات من أب وأم ، أو من أب ، أو من أم (٢) .

وإذا سئل عن مسألة فيها عول كالمنبرية (٣) ، فلا يقلل للزوجة الثمن ، ولا للزوجة التسع ؛ لأن أحدا من العلماء لم يقله ، بل إما أن يقول للزوجة ثمن عائل ، وهو ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين سهما ، أو يقول ما قاله أمير المؤمنين علي رضي الله عنه : (صار ثمنها تسعا) .

(١) المجموع (٤٩ / ١) .

(٢) روضة الطالبين (١٠٠ / ٨) ، مطالب أولي النهي (٤٥٠ / ٦)

(٣) المسألة المنبرية : هي ما اشتهر عن علي رضي الله عنه أنه كان يخطب علي منبر الكوفة فقال : (الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعي ، وإليه المآل والرجعي) فقطع عليه ابن الكواء خطبته ليسأله عن رجل توفي وترك زوجة وبنتين وأما وأبا ، فأدرك علي رضي الله عنه أن القصد من السؤال : هو التأكد من نصيب الزوجة . ، فبادره علي رضي الله عنه بالجواب وقال متابعا خطبته دون توقف : (صار ثمنها تسعا) ومضي في خطبته . . وكأنه أراد أن يقول رضي الله عنه : أن المسألة قد عالت ولذلك نقص نصيب الزوجة من الثمن الي التسع .

انظر : موسوعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه (ص ٧٢ - ٧٣) ، المغني (٧ / ٣٥ - ٣٦) ، مصنف ابن أبي شيبة (٣٤٩ / ٧) ، كتاب الفرائض باب (٤١) في بنتين وأبوين وامراة ، مصنف عبد الرزاق (١٠ / ٢٥٨) ، كتاب الفرائض رقم الحديث (١٩٠٣٣) ، السنن الكبرى للبيهقي (٢٥٣ / ٦) كتاب الفرائض باب العدل في الفرائض .

وإذا كان في المذكورين في رقعة الاستفتاء من لا يرث ، أفصح بسقوطه فقال : (وسقط فلان) وإن كان سقوطه في حال دون حال قال : وسقط فلان في هذه الصورة ، أو نحو ذلك ؛ لئلا يتوهم أنه لا يرث بحال^(١).

وإذا سئل عن إخوه وأخوات ، أو بنين وبنات ، فلا ينبغي له أن يقول : يقتسمون التركة علي كذا وكذا سهما ، لكل ذكر كذا سهما ، ولكل أنثي كذا سهما ، وأن لا يجيب للعامي الجلف^(٢) بقوله تعالى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ [النساء : ١١] .

الأدب العاشر : كيفية الفتوي عند وجود فتوي مفت آخر في ورقة الاستفتاء :

إذا وجد في رقعة الاستفتاء فتوي غيره ممن هو أهل للفتوي وخطه فيها موافق لما عنده كتب تحت خطه : هذا جواب صحيح ، وبه أقول ، أو كتب : جوابي مثل هذا ، وأما إذا وجد فيها خط من ليس أهلاً للفتوي ، لا يكتب معه ، فإن إجابته معه تقرير لمنكره^(٣).

قال القرافي رحمه الله : وينبغي للمفتي متى جاءته فتيا وفيها خط من

(١) الفتوي في الإسلام جمال الدين القاسمي (ص ٩٥) ، صفة الفتوي لابن حمدان (ص ٦٢) .

(٢) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٤٢) .

(٣) المجموع للنووي (١ / ٥١) ، أصول الدعوة زيدان (ص ١٧٠) ، غاية المتهبي (٣ / ٤٢٥) .

لا يصلح للفتيا ، ألا يكتب معه ، فإن كتابته معه تقرير لصنيعه وترويج لقوله .
الذي لا ينبغي أن يساعد عليه ، فإن الجاهل قد يصيب ، ولكن للمصيبة
العظيمة ، أن يفتي في دين الله من لا يصلح للفتيا ، إما لقلة علمه ، أو لقلة
دينه ، أو لهما معا ^(١) .

الأدب الحادي عشر : كيفية الفتوي عند عدم حضور المستفتي عند المفتي :

إذا لم يحضر المستفتي ، ولم يفهم المفتي السؤال أصلا فله أن
يكتب : (لم أفهم ما فيها فأجيب) ، أو (يزداد في الشرح لنجيب عنه) وله
أن يكتب (يحضر السائل لنخاطبه شفاها) ^(٢) .

وإذا ظهر له أن الجواب خلاف غرض المستفتي ، وأنه لا يرضي بكتابته
في ورقته فليقتصر علي مشافهته بالجواب ، وليحذر أن يميل في فتواه مع
المستفتي ، أو خصمه ، ووجوه الميل كثيرة لا تخفي ، ومنها : أن يكتب في
جوابه ما هو له ، ويترك ما هو عليه ^(٣) .

وللمفتي إذا رأي للمستفتي مخرجا في مسأله وطريقا يتخلص به أرشده
إليه ونبهه عليه ^(٤) ، وقد قال تعالي لأيوب عليه السلام لما حلف أن يضرب

(١) الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام (ص ٢٦٦) .

(٢) الفقيه والمتفقه (١٨٦ / ٢ - ١٨٧) ، صفة الفتوي لابن حمدان (ص ٦٥) ، أدب المفتي
والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٥٠ - ١٥١) .

(٣) روضة الطالبين (٨ / ١٠٠) ، الفتوي في الإسلام جمال الدين القاسمي (ص ٨٧) .

(٤) تبصرة الحكام لابن فرحون (١ / ٥١ - ٥٢) .

زوجته مائة: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ﴾ [ص : ٤٤] .

وقد أفتي أبو حنيفة رحمه الله لرجل حلف بأن يطاء زوجته في نهار رمضان ، بأن يسافر بها ويجمعها (١) .

الأدب الثاني عشر: الشطب والخطأ في عبارات الفتوي :

إذا وقع خطأ في بعض العبارات وأراد إصلاحه ، فالأفضل استئناف كتابة الفتوي في ورقة جديدة ، وإن شاء أصلح ما أراد بخطه ووقع علي موضع الإصلاح ، ونبه علي ذلك فيقول : في سطر كذا من الورقة خطأ ، أو شطب ، وكذلك إذا كان فيها ثقب ذكرها ، ويوضح التأريخ إيضاحاً جلياً ، بذكر اليوم والشهر والسنة ، وإن ذكر الساعة التي كتب فيها فهو أجود (٢) .



(١) الفقيه والمتفقه (١٩٤/٢) .

(٢) جواهر العقود (١٣/١) ، معين الحكام (٨٩-٩٠) ، الفتيا للأشقر (ص ٨٠) .

تغير الفتوي بتغير الزمان والمكان والعرف والعادة

إن المفتي لا يمكنه أن يمارس عمله ، إلا عندما يكون مطلعاً علي الواقع ومجريات الأمور فيه ، وصور العيش والحياة لمن حوله سواء أكان منها ما يتعلق بالسياسة ، أم الاقتصاد ، أم الأخلاق ، أو المعيشة ، فيفتي في المسألة علي حسب الصورة الواضحة أمامه ، لذلك كان علماء السلف من الصحابة والتابعين ينطلقون في فتاويهم و اجتهاداتهم من قاعدة (تغير الفتوي بتغير الزمان والمكان والأعراف والأحوال) ؛ لأنه لا يقصد من الاجتهاد في الأمور الفقهية وضع أحكام تطبق علي جميع الناس في كل عصر . بل يفتي بما يلائم الزمان والمكان والعرف ^(١) .

كان الخلفاء الراشدون يجتهدون فيما يعرض لهم من الأمور ، ويستشيرون من حولهم في المدينة ، ثم يأمررون ولاتهم في الأقاليم أن يفعلوا مثلهم ، لهذا قرر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، قاعدة اختلاف الأحكام الاجتهادية باختلاف البيئات والأقطار ، وهي نتيجة لازمه لسعة البلاد الإسلامية ، وتفرق الصحابة فيها ، واختلاف حوادثها ومشكلاتها ^(٢) .

(١) إغاثة اللفهان في مصاديد الشيطان (١ / ٣٢٢ ، ٤٢٦) .

(٢) المدخل الفقهي العام للزرقاني (١ / ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ / ٢) ، إعلام الموقعين (٣ / ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ٣١ ، ٤ / ١٦٩) .

حيث جعل إيقاع الطلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاثاً علي خلاف ما كان عليه العمل قبله ، وإسقاط حد السرقة في عام المجاعة ، ومأخذه فيما ذهب إليه ، إدراكه علة الحكم وفهم حكمته وشروط تطبيقه ، وهذا الصنيع منه لا يدل علي نسخ الحكم وإلغائه ، وإنما يدل علي فهم عميق لعلّة الحكم وإحاطة نادرة بأسرار الشريعة وحكمها ومبني أحكامها (١) .

وقد جعلت هذا المبحث في قسمين :

القسم الأول : تغير الفتوي بتغير الزمان والمكان ، وأسباب تغير الفتوي (٢) :

يرجع تغير الفتوي في الشريعة الإسلامية إلي اختلاف الأوضاع والأحوال والوسائل الزمنية عما كانت عليه في السابق ، حينما قررت تلك الأحكام ، وذلك إما لتغير الوسائل الحيوية كحدوث الآلات والكهرباء ، التي غيرت مجري الحياة في عصرنا الحاضر ، وإما لفساد طارئ علي أخلاق الناس العامة .

قال ابن عابدين رحمه الله : إن كثيراً من الأحكام يبينها المجتهد علي ماكان في زمانه ، فتختلف باختلاف الزمان . . . أو لحدوث ضرورة ، أو لفساد أهل زمان ، بحيث لو بقي الحكم علي ما كان عليه للزم منه المشقة

(١) أصول التشريع الإسلامي علي حسب الله (ص ١٠٦) ، عقود رسم المفتي لابن عابدين (٢٥/١ ، ٤٠ ، ٤٥) ، الموافقات للشاطبي (م ٢ / ج ٤ / ١٣٨) ، فقه التوازل بكر أبو زيد (٨٤ / ١) .

(٢) المصادر نفسها .

والضرر بالناس ولخالف قواعد الشريعة المبنية علي التخفيف والتيسير ،
ودفع الضر والفساد . (١) .

فعوامل تغير الزمان نوعان : فساد ، وتطور .

قد يكون تغير الزمان الموجب لتبديل الأحكام الفقهية الاجتهادية ناشئاً
عن فساد الأخلاق وفقدان الورع وضعف الوازع ، مما يسمونه فساد الزمان .

قد يكون ناشئاً عن حدوث أوضاع تنظيمية ووسائل زمنية جديدة من
ترتيبات إدارية وأساليب اقتصادية مما يسمونه تطور الزمان .

فمن الوسائل التي غير الفقهاء المتأخرون أحكامها التي قررها اجتهاد
الأئمة الأولين وعللوا ذلك بفساد الزمان ، أي بفساد الأخلاق العامة .

في أصل المذهب الحنفي : أن الزوجة إذا قبضت معجل مهرها تلزم
بمتابعة زوجها حيث شاء ، ولكن المتأخرين لحظوا انقلاب الأخلاق وغلبة
الجور ، وأن كثيراً من الرجال يسافرون بزوجاتهم إلي بلاد نائية ليس لهن
فيها أهل ولا نصير ، فيسيئون معاملتهن ، فأفتي المتأخرون بأن المرأة ، ولو
قبضت معجل مهرها ، لا تجبر علي متابعة زوجها إلي مكان إلا إذا كان
وطناً لها ، وقد جري فيها عقد الزواج بينهما ، وذلك لفساد الزمان وأخلاق
الناس وعلي هذا استقرت الفتوي والقضاء في المذهب (٢) .

ومن تغير الأحكام الاجتهادية لتطور الأوضاع والوسائل ، ثبت عن

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين (١٢٥/٢ - ١٢٦) رسالة نشر العرف .

(٢) رد المختار (ص ٣٦٠) .

النبي ﷺ أنه نهى عن كتابة أحاديثه وقال لأصحابه : « من كتب عني غير القرآن فليمححه » (١).

واستمر الصحابة والتابعون يتناقلون السنة النبوية حفظاً وشفاهاً لا يكتبونها حتي آخر القرن الهجري الأول عملاً بهذا النهي .

ثم انصرف العلماء في مطلع القرن الثاني بأمر من الخليفة العادل عمر ابن عبد العزيز (٢) رضي الله عنه ، إلي تدوين السنة النبوية ؛ لأنهم خافوا ضياعها بموت حفظتها ، ورأوا أن السبب نهى النبي ﷺ عن كتابتها إنما هو خشية أن تختلط بالقرآن ، إذ كان الصحابة يكتبون ما ينزل منه علي رقاع ، فلما عم القرآن وشاع حفظاً وكتابة ولم يبق هناك خشية من اختلاطه بالحديث النبوي ، لم يبق موجب لعدم كتابة السنة بل أصبحت كتابتها واجبة ؛

(١) الحديث عن ابي سعيد الخدري ، رواه مسلم بشرح النووي (م ٦ / ٢٢٩) كتاب الزهد باب الثبت في الحديث وحكم كتابة العلم ، الدارمي (١ / ١١٩) المقدمة باب من لم ير كتابة الحديث .

(٢) عمر بن عبد العزيز: أبو حفص، عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي، القرشي ، الخليفة الصالح ، والملك العادل ، قيل له :خامس الخلفاء الراشدين ، تشبها لهم لعدالته ، وهو من ملوك الدولة المروانية الأموية بالشام ، ولد بالمدينة سنة (٦١١هـ)، ونشأ بها ، وولي إمارتها ، ثم استوزر بالشام ، ولي الخلافة سنة(٩٩هـ) ، فبوع في مسجد دمشق سكن الناس في أيامه ، فمنع سب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم تطل مدته بعد ذلك ، مدة خلافته ستان وستة أشهر ، توفي رحمة الله سنة(١٠١هـ) بعد دس السم له في طعامه وهو بدير سمعان في أرض المعرة .

ترجمته في :تهذيب التهذيب (٧ / ٤٧٥) ، شذرات الذهب (١ / ١١٩-١٢٠) .

لأنها الطريقة الوحيدة لصيانتها من الضياع^(١) .

فمن مجموع هذه الأمثلة وأشباهاها يتضح أن قضية تغير الأحكام لتغير الزمان تعتبر من صميم نظرية المصالح المرسلة ، فإن قعود الهمم ، وقلة الورع ، وفقدان الوازع الديني ، وكثرة الطمع والمستحدثات الجديدة ، ليست أعرافاً يتعارفها الناس ويبنون عليها أعمالهم ومعاملاتهم ، وإنما هي انحلال في الأخلاق يضعف الثقة .

تغير الفتوي بتغير المكان والعرف^(٢) والعادة^(٣)

الفتوي تتغير بتغير المكان والعرف ، وهذا إذا كان الحكم الشرعي مبنياً علي عرف بلد وتغير هذا العرف ، ولم يكن العرف الجديد فاسداً ، أو الحكم الشرعي مبنياً علي معني معين وتغير ذلك المعني كما في صدقة

(١) إعلام الموقعين (١٣/٣) ، الفروق (١٧٧/١) ، مجموعة رسائل ابن عابدين (١٢٥/٢) .

(٢) إعلام الموقعين (١٦٩/٤) ، إغائة اللهفان (١/٣٢٢ و ٤٢٦) ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (٩٣-٩٤) ، رسم المفتي ضمن رسائل ابن عابدين (١/٢٥، ٤٤-٤٦) ، الموافقات (م ٢ / ج ٤ / ١٤٢) ، فتح القدير لابن الهمام (٦/٣٦١) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (٨٩-٩٠، ٩٢، ٩٨) ، فقه النوازل بكر أبو زيد (٨٥/١)

(٣) لا تختلف كلمة العرف والعادة في مؤداهما كثيراً ، فالعرف والعادة ما استقر في النفوس من جهة العقول ، وتلقته الطبائع السليمة بالقبول ، ففي شرح التحرير (م ١/ج ١/٣٧١) ، العادة : هي الامر المتكرر من غير علاقة عقلية ، وقد جاء في رسالة ابن عابدين في العرف (١١٤/٢) ، العادة : مأخوذة من المعاودة ، فهي بتكرارها ومعاودتها مرة بعد أخرى صارت معروفة مستقرة في النفوس والعقول ، متلقاة بالقبول من غير قبينة حتي صارت حقيقة عرفية ، فالعادة والعرف بمعنى واحد من حيث المصداق وإن اختلفتا من حيث المفهوم ، ومن هذا الكلام كله يتبين أن عاده الجماعة وعرفها بمعنى واحد في نظر فقهاء الشريعة ، أو علي الأقل مؤداهما واحد وإن اختلفتا من حيث اللفظ .

الفطر ، فقد جاء الحديث الشريف بإخراج صاع من تمر ، أو شعير ، أو وزبيب أو إقط (١) .

وقد أفتي العلماء بجواز إخراج صدقة الفطر من الذرة ، أو الأرز ، أو غيرهما إذا كانت هذه الأصناف في غالب البلد ، وعلل ذلك بأن الأصناف الواردة في الحديث الشريف إنما جاءت ؛ لأنها كانت غالب أقوات أهل المدينة ، ولم تأت علي سبيل الحصر والتخصيص .

وكذلك إذا كان الحكم الشرعي وارداً بالنسبة لمكان معين وزمان معين فيجب الإفتاء فيه في ذلك المكان والزمان دون الإفتاء بالحكم العام ، كالسرقة في أرض العدو ، فالحد فيها عدم القطع ويلزم تأجيل إقامته لعله هي خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلي الله من تعطيله ، أو تأخيره من لحقوق صاحبه بالمشركون حمية وغضباً (٢) .

وتغير الفتوي حسب تغير المكان والعرف أمر مقرر لدي العلماء ، وليس هو تغييراً في أحكام الشريعة ونصوصها ؛ لأن المراد أن الشارع أحال في تطبيق هذه الأحكام علي العوائد ، وهو راجع إلي فهم مراد الإنسان وقصده

(١) الحديث متفق عليه: عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري ، أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول: (كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من إقط ، أو صاعاً من زبيب) البخاري مع الفتح (٣/ ٣٧١) ، كتاب الزكاة باب (٧٣) صدقة الفطر صاعاً من طعام ، مسلم بشرح النووي (٣م/ ج٧/ ٦١) كتاب الزكاة باب زكاة الفطر .

(٢) الحق ومدي سلطان الدولة في تقييده د. الدريني (١٧٨-١٧٩) ، المدخل الفقهي العام للزرقاني (١/ ١٣٧) .

أيضاً ، ولذلك أوجب العلماء علي المفتين إذا جاءهم مستفت من غير بلادهم ألا يفتوه بما يفتون به أهل البلد ، ولهذا قرر العلماء في شروطه أنه لا بد فيه من معرفة عادات الناس بل عليه أن يسألهم عن العرف في بلادهم ، وهل هو يخالف عرف بلد المفتي ، أو يتفق معه ، وهل تجدد لهم عرف إذا كان المفتي يعرف عرفهم السابق ؟

قال القرافي رحمه الله : وهذا أمر متيقن وواجب لا يختلف فيه العلماء ، وأن العادتين متي كانتا في بلدين ليستا سواء أن حكمهما ليس سواء^(١) .

وهكذا فالأحكام المترتبة علي العوائد تدور معها كيفما دارت وتبطل معها إذا أبطلت ، وكل من له عرف يحمل كلامه علي عرفه^(٢) .

وبناء علي ما تقدم ، يتضح معني تغير الفتوي بتغير الأزمنة والأمكنة وأحوال الناس، وعاداتهم وظروفهم ، وهذا ما عبر عنه الفقهاء بقولهم : (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان)، وعلي المفتي أن يلاحظ ذلك في فتواه ويعرف ما اعتاده الناس من أعراف، وعليه أن يكون صاحب فطنة حتي لا يخدع ، كما أنه يجب الحذر في تطبيق هذه القاعدة وذلك بملاحظة العرف والتحقق منه، علي أنه عرف معتبر شرعا ، أو ليس بمعتبر ، ومعلوم أن العرف يقسم إلي نوعين : عرف صحيح تابع للشرعية لا مصادم لها ، وعرف فاسد مصادم للشرعية وهذا الأخير لا اعتبار له ولا قيمه ؛ لأنه لو قيل : إن العرف

(١) الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام (٢٤٩).

(٢) نبصرة الحكام (٢/٦٣ ، ٦٥) ، تهذيب الفروق (١ / ١ / ١٩١)

هو الحاكم لنسفت أحكام الشريعة كلها .

وأن الشريعة حينما أحالت المسائل إلي العرف للحكم فيها ، إنما أرادت الأمور التي يكون لنظر الناس فيها اعتبار كالتقديرات والتعويضات والإقرارات وحمل أقوال الناس وعقودهم وشروطهم علي ما تعارفوا عليه ، وهذا هو الذي يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال ، أما أصل خطاب الشارع وأحكامه وقواعده فلا تتغير ؛ لأنها أبدية ولا يؤثر فيها تغير مكان ، أو زمان ، أو حالة وهي صالحة لكل الناس في مختلف البيئات والأمكنة والعصور .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أحكام تتعلق بالمفتى

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تعريف المفتي

الفرق بين المفتي والمجتهد والفقهاء، صفات المفتي تعريف المفتي لغة واصطلاحاً

أولاً : تعريفه لغة :

الحروف الأصلية التي قامت عليها الكلمة ، هي : الفاء ، والتاء ،
والحرف المعتل ، ولها مدلولات كثيرة - كما ذكرنا في مبحث تعريف
الفتوى - والذي يناسب هذه الكلمة في بحثنا هو مدلول : (تبيين الحكم)^(١).

فالمفتي اسم فاعل علي وزن : (مفعل) مشتق من الافتاء ، بمعنى
الإبانة، يقال : أفتاه في الأمر ، أبان له ، ويقال : أفتى الفقيه في المسألة ،
إذا بين حكمها^(٢).

ثانياً : تعريفه اصطلاحاً :

أما في الاصطلاح : فقد عرفه العلماء بتعاريف عدة^(٣).

(١) المعجم الوسيط (٢ / ٦٨٠) .

(٢) مجمع البحرين (١ / ٣٢٦) .

(٣) عرف البشام (ص ١٢) ، الأحكام للأمدى (٤ / ٢٩٨) ، الفقيه والمتفقه (٢ / ١٥٢) ،
الفروق للقرافي (م / ١ / ج ٢ / ١٠٧) ، إرشاد الفحول (ص ٢٦٥) .

قال البهوتي رحمه الله : المفتى : من بين الحكم الشرعي ويخبر به من غير إلزام (١) .

وقال ابن حمدان رحمه الله : المفتى : هو المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله ، وقيل : هو المخبر عن الله بحكمه ، وقيل : هو المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعا بالدليل مع حفظه لأكثر الفقه (٢) .

وقال الشاطبي رحمه الله : المفتى : هو القائم في الأمة مقام النبي ﷺ (٣) .

الفرق بين المفتى والمجتهد والفقيه

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا فرق بين المفتى والمجتهد ، وأن المفتى والمجتهد والفقيه ألقاظ مترادفة في الأصول (٤) .

قال ابن الهمام (٥) رحمه الله : إن المفتى هو المجتهد ، وهو

(١) كشف القناع (٦/٢٩٩) .

(٢) صفة الفتوى لابن حمدان (ص٤٤) .

(٣) الموافقات للشاطبي (م٢/ج٤ / ١٧٨) .

(٤) الفتوى في الإسلام (ص٥٤) ، بيان المختصر (٣/٢٨٨ و ٣٥٠-٣٥١) ، تهذيب الفروق (٢/١١٦) ، فتح القدير لابن الهمام (٦/٣٦٠) .

(٥) ابن الهمام : كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السويسي الأصل ، الإسكندري ، ثم القاهري الحنفي ، المعروف بابن الهمام ، ولد بالإسكندرية سنة (٧٨٨ هـ) وقيل (٧٩٠ هـ) ، عالم مشارك في الفقه والأصول والتفسير وعلم الطبيعة والفرائض والحساب والتصوف والنحو والصرف والمعاني وغير ذلك ، قدم القاهرة ورحل إلى حلب وأقام بها مدة ، وجاور بالحرمين ، وكان معظما عند الملوك وأرباب ==

- وقال الشوكاني رحمه الله : (إن المفتي هو المجتهد) (٢) .
وقال ابن النجار (٣) رحمه الله : (لا يفتي إلا مجتهد) (٤) .
وقال السبكي (٥) رحمه الله : (والمجتهد الفقيه) (٦) .

== الدولة ، توفي - رحمه الله - بالقاهرة سنة (٨٦١ هـ)، ومن تصانيفه : شرح الهداية في فروع الفقه الحنفي وسماه فتح القدير للعاجز الفقير ، التحرير في أصول الفقه ترجمته في : شذرات الذهب (٧/ ٢٩٨) ، معجم المؤلفين لعمر كحالة (١ / ٢٦٤) .

(١) التقرير والتحجير (٣/ ٣٤١) .

(٢) إرشاد الفحول (ص ٢٦٥) .

(٣) ابن النجار : هو الإمام تقي الدين ، أبو بكر محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح المصري الحنبلي ، الشهير بابن النجار ، ولد بالقاهرة سنة (٨٩٨ هـ)، فقيه من القضاة ، توفي رحمه الله سنة (٧٩٢ هـ) ، من مؤلفاته : منتهي الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح ، شرح الكوكب المنير .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٨/ ٢٧٦ - ٢٧٧) ، الأعلام (٦/ ٦) .

(٤) شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٥٧) .

(٥) السبكي : تاج الدين ، أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف ابن موسي بن تمام الأنصاري ، الشافعي ، السبكي ولد بالقاهرة سنة (٧٢٧ هـ)، وقيل (٧٢٨ هـ)، وانتقل إلي دمشق مع والده ، وولي بها القضاء ثم عزل ، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر وأتوا به مقيدا مغلولاً من الشام إلي مصر ، ثم أفرج عنه وعاد إلي دمشق ، توفي رحمه الله بالطاعون سنة (٧٧١ هـ) ، من مؤلفاته : شرح منتهي السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل سماء رفع الحاجب عن شرح مختصر ابن الحاجب ، الفتاوي ، جمع الجوامع . ترجمته في : شذرات الذهب (٦/ ٢٢١) ، معجم المؤلفين لعمر كحالة (٦ / ٢٢٥) ، الأعلام (٤/ ١٨٤ - ١٨٥) .

(٦) جمع الجوامع مع المحلي (٢ / ٣٨٢) .

وقال ابن نجيم ^(١) رحمه الله : (وقد استقر رأي الأصوليين علي أن المفتي هو المجتهد) ^(٢) .

وقال المتأخرون من الأصوليين : فالذي تكون له ملكة يتمكن بها من استنباط الأحكام العملية من أدلتها الشرعية يطلق عليه اسم الفقيه ، أو المفتي ، أو المجتهد . ^(٣)

صفات المفتي

١- العدالة في الأقوال والأفعال ، وذلك بأن يكون مستقيما في أحواله ، محافظا علي مروءته صادقا فيها بقوله موثوقا به قال ابن حمدان رحمه الله : (والعدل من استمر علي فعل الواجب والمندوب والصدق وترك الحرام والمكروه والكذب ، مع حفظ مروءته ومجانبة الريب والتهم) ^(٤) . وهذه الصفة مجمع عليها ، حيث أن المفتي يخبر عن الله تعالي بحكمه ، ولا يكون ذلك إلا لمن اتصف بالعدالة ^(٥) ، ثم إن علماء

(١) ابن نجيم : سراج الدين ، عمر بن إبراهيم بن محمد المصري ، الحنفي ، المعروف بابن نجيم ، فقيه مشارك في بعض العلوم توفي رحمه الله سنة (١٠٠٥ هـ) ، من مؤلفاته : إجابة السائل باختصار أنفع الوسائل ، عقد الجواهر في الكلام علي سورة الكوثر .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٢٧١/٧) ، الأعلام (٣٩/٥) .

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢٨٩/٢) .

(٣) أصول الفقه الإسلامي زكي الدين شعبان (٤٠٧) ، أصول الفقه الإسلامي بدران أبو العنين (ص ٤٧١) .

(٤) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان (ص ١٣) .

(٥) المصدر نفسه .

المسلمين لم يختلفوا في أن الفاسق غير مقبول الفتوي في أحكام الدين ، وإن كان بصيرا بها ^(١) .

٢- حسن الطريقة ، وسلامة المسلك ، ورضي المسيرة ، فلا بد لمن تقلد هذا المنصب أن يتصف بذلك ، فيكون حسن الطريقة ، سليم المسلك ، مرضي السيرة ، حتى يثق الناس بأقواله ، ويقبلوا ما يقوله لهم ، حيث إنهم يتلقون منه أمورا هي أعظم شئ في نفوسهم ، وهي أحكام الدين ومن المعلوم أنهم لا يتلقون ذلك إلا ممن تحروا فيه هذه الأوصاف ، وأما من لا يتحلي بها ، فهم يعرضون عنه مهما كانت درجته الكبرى في الناحية العلمية . لذلك أكد الإمام القرافي رحمه الله في هذه الصفة وأوضحها بقوله : (وينبغي للمفتي أن يكون ... حسن السيرة ... ويقصد بجميع ذلك التوصل إلي تنفيذ الحق وهداية الخلق ، فتصير هذه الأمور كلها قربات عظيمة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام : ﴿وَأَجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ ^(٢) [الشعراء : ٨٤] .

قال المفسرون : معناه ثناء جميل حتي يقتدى به الناس ^(٣) .

٣- رؤيته لنفسه بأنه أهل لهذا المنصب ، وشهادة الناس بالأهلية له ،

(١) الفقيه والمتفقه (١٥٧/٢) ، روضة الناظر وجنة المناظر (١٢١/٣) ، مختصر البعلي (ص١٦٧) ، المسودة (ص٤٦٤ ، ٤٧٢ ، ٥٥٥) ، شرح تنقيح الفصول (ص٤٤٢) ، تيسير التحرير (م٢ / ج٤ / ٢٤٨) .

(٢) الإحكام في الفتاوي عن الأحكام (ص٢٧١ وما بعدها) .

(٣) تفسير أبي السعود (م١١١/١٤/٣) ، تفسير فتح القدير للشوكاني ، (١٥٤ / ٢) ، تفسير البحر المحیط (٢٤/٧) .

فهذه صفة تورثه اليقين بصلاحيته للفتيا فيمضي فيها ، فيقدمون عليه يتلقون عنه أحكام دينهم ، ومالم يعزز الإنسان بهذين الوصفين ، فلن يكون صالحا لتبؤ هذا المنصب ، ولن يكون موثقا بما يفتى به .

وللإمام مالك رحمه الله نصوص لطيفة تدل علي ما قلنا ، فقد ذكر عنه أنه قال :

لا ينبغي للعالم أن يفتى حتى يراه الناس أهلا لذلك ، ويرى هو نفسه أهلاً لذلك ، يريد تثبيت أهليته عند العلماء ويكون هو ييقين (١) .

وما أفتى الإمام مالك رحمه الله حتى أجاز له خلق كثير ، ويتحدث عن نفسه : ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك (٢) .

وقد شدد الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في صفاته ، لما يرى في أمر الفتوى من عظمة وأنها لا تجوز لكل الناس ، بل من توفرت فيه آلته ، ووصل إلي مرتبة المجتهد ، ذلك أن منصبها واحد من حيث التأهيل فقال : لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال وهي (٣) :

(١) الفروع (٤٢٨/٦) ، التمهيد لأبي الخطاب (٤٠٣/٤) .

(٢) المجموع للنووي (١ / ٤١) ، الفقيه والمتفقه (١٥٤/٢) ، الفروق للقرافي (م/١ - ج ٢ / ١١١) .

(٣) المسودة (ص ٥٤٥) ، صفة الفتوي (ص ٣٤) ، كشف القناع للبهوتي (٢٩٩/٦) ، إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ١٥٢ - ١٥٧) ، شرح الكوكب المنير (٤ / ٥٥٠ - ٥٥٢) ، الغياثي (ص ٤٠١ - ٤٠٣) ، العدة (٥ / ١٥٩٩) ، مطالب أولي النهي (٤٣٨/٦) ، تبصرة الحكام (١ / ٢٠) .

أ - أن تكون له نية ، فإن لم تكن له نية لم يكن عليه نور ولا علي كلامه نور :

يعنى أن يبتغي بفتواه وجه الله تعالى ، فلا يفتي طمعا في مال أو جاه ، ولا خوفا من ذي سلطان ، وقد جرت عادة الله تعالى أن يلبس المخلص من المهابة والنور ومحبة الخلق ما يناسب إخلاصه وأن يلبس المرائى من المهانة والبغض ما يلائم رياءه (١) .

ب - أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة (٢) :

أما العلم : فالحاجة إليه ظاهرة ، ومن أفتى بغير علم فقد تعرض لعقاب الله تعالى ، ودخل في حكم قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] ، وقوله سبحانه وتعالى في كلام عن الشيطان : ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ١٦٩] . وقال رسول الله ﷺ : « من أفتى بغير علم كان إثمه علي من أفتاه » (٣) ، وشر منه من يفتى بغير ما يعلم ،

(١) أصول التشريع علي حسب الله (ص ١١١ وما بعدها) ، أصول الفقه الإسلامي بدران أبو العينين (ص ٤٩٥ وما بعدها) ، ابن حنبل لأبي زهرة (ص ٣٨١ وما بعدها) .
(٢) الفروع (٤٢٨ / ٦) ، صفة الفتوى (ص ١٣ ، ٦٩) ، البرهان (١٣٣٣ / ٢) ، فواتح الرحموت (٤٠٣ / ٢) ، الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام للقرافي (ص ٢٧٤) الأحكام للآمدى (٢٩٨ / ٤) ، المحصول (١١٢ / ٣ / ٢) .

(٣) أبو داود مع العون (م ٥ / ج ١٠ / ٦٥) ، كتاب العلم باب (٨) التوقي في العلم رقم الحديث (٣٦٥٢) والحديث عن أبي هريرة ، ابن ماجه (٢٠ / ١) ، المقدمة باب اجتناب الرأي والقياس رقم الحديث (٥٣) ، مشكاة المصابيح للتبريزي (٨١ / ١) ، كتاب العلم رقم الحديث (٢٤٢) ، والدارمي (٥٧ / ١) باب الفتيا وما فيه من الشدة .

فإنه كاذب علي الله : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [الزمر : ٦٠] وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يَفْلِحُونَ ﴾ (١١٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿ [النحل : ١١٦-١١٧] .

وأما الحلم فإنه كسوة العلم وجماله ، فالعلم يعرف المرء رشده ،
والحلم يثبته والوقار والسكينة من ثمرات الحلم .

ت - أن يكون قويا علي ما هو فيه وعلي معرفته :

أي متمكنا من العلم غير ضعيف فيه ، فإنه إذا كان قليل البضاعة أحجم عن الحق في موضع الإقدام أو أقدم في موضع الإحجام ^(١) .

ث - الكفاية وإلا مضغه الناس :

يريد بالكفاية ، الغنى عن الناس وعدم الحاجة إلي ما في أيديهم ، فإن هذا يعين العالم علي إحياء علمه ، ومن امتدت يده إلي الناس زهد الناس في علمه وتناولته ألسنتهم بالذم ^(٢) .

ج - معرفة الناس :

فإن الجاهل بأحوالهم يفسد بالفتوي أكثر مما يصلح ، إذ يروج عنده مكرهم وخداعهم حين يتمثل له الظالم بصورة المظلوم ، والمبطل بصورة المحق .

(١) الفقيه والمتفقه (١٥٨/٢) .

(٢) أصول التشريع الإسلامي علي حسب الله (ص ١١١) .

وكذلك في حاجة إلي أن يعرف الناس ، وما يصلحهم من أحكام طبقا لأحوالهم ، وأعرافهم وتهيتهم بقبول الشديد من الأحكام أو الميسر أو الوسط فيلتمس من الأحكام باجتهاده أو فقها وأعدلها .

وفي ذلك يقول الشاطبي رحمه الله : المفتى البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس علي المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلي طرق الإنحلال . . . ومقصد الشارع من المكلف الحمل علي التوسط من غير إفراط ولا تفريط . . . لذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموما عند العلماء الراسخين ، وأيضا فإن هذا المذهب كان المفهوم من شأن رسول الله ﷺ وأصحابه الأكرمين ، وقد رد ﷺ التبتل ^(١)، وقال لمعاذ - رضي الله عنه - لما أطل بالناس في الصلاة: «أفتان أنت يا معاذ» ^(٢).

وهذا مما يدل علي جلالة الإمام أحمد رحمه الله عنه ومحله من العلم والمعرفة ، فإن هذه الخمسة هي دعائم الفتوي ، وأي شئ نقص منها ظهر الخلل في المفتى بحسبه ^(٣).

(١) الموافقات للشاطبي (٢م / ج٤ / ١٨٨ - ١٨٩) .

(٢) [متفق عليه] من حديث سفيان بن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه البخاري في مواضع منها : (٢٢٦ / ٢) كتاب الأذان باب (٦٠) إذا طول الإمام وكان لرجل حاجة رقم الحديث (٧٠٠ و ٧٠٥) باب من شكى إمامه إذا طول و (٧١١) باب (٦٦) إذا صلي ثم أم قوما ، وفي كتاب الآداب (٥٣٢ / ١٠) باب (٧٤) ، من لم ير إكفار من قال ذلك متأولا ، أو جاهلا رقم الحديث (٦١٠٦) ، مسلم بشرح النووي (٢م / ج٤ / ١٨٠) كتاب الصلاة باب القراءة في العشاء .

(٣) إعلام الموقعين (١٥٢ / ٤) .

ح- أن يكون منزها عن خوارم المروءة ، فقيه النفس سليم
الذهن رصين الفكر ، حسن التصرف والاستنباط متأنيا في فتواه ،
متشبها فيما يفتى به ^(١) .

فهذه صفات يلزم وجودها فيمن يتصدى للفتيا ، إذ أن ممن كان ناقصا
في فهمه ، أو متصفا بالغفلة ، أو معروفا بالعجلة في فتواه والتسرع بالإجابة
عما يسأل عنه - دون أن يثبت من ذلك إذ أن من كانت أوصافه كذلك - قد
فقد أول أسباب التوفيق ، وحرى بمن فقد أولها ألا يحالفه الحظ في وجدان
آخرها وألا ينال في آخر المطاف غايته التي قصدها .

★★★

(١) أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ٨٦) ، صفة الفتوى لابن حمدان (ص ١٣) ،
البرهان (١٣٣٢ / ٢) ، المنحول (ص ٤٦٤) ، روضة الطالبين للنووي (٩٥ / ٨) .

ضوابط المفتى

المفتى هو المخبر عن حكم الله سبحانه وتعالى ، والموقع عنه وهذا هو معنى الخلافة لرسول الله ﷺ علي التحقيق ^(١) ومكانته الرفيعة ، لا بد أن يتصف بضوابط تؤهله هذا المنصب العظيم ، الذي يصير به موضحاً للأحكام الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهذه الضوابط هي :

الضابط الأول : الإسلام :

لا يمكن لأحد أن يتبوأ منصب الإفتاء إلا أن يكون مسلماً ، وهذا الضابط أجمع الناس عليه ^(٢) ، إذ أنه يخبر عن الله وينوب عن رسوله ﷺ ، ويتلقى الناس ما يقوله علي أنه دين الله ، ولا يتصف بذلك إلا من كان مسلماً ^(٣) .

ولأن الكافر قد يبلغ رتبة الافتاء في الشريعة بعد حصوله شرائط الافتاء كما يقول الشاطبي رحمه الله : وقد أجاز النظار وقوع الاجتهاد في الشريعة من الكافر المنكر لوجود الصانع والرسالة والشريعة إذ كان الاجتهاد إنما

(١) الموافقات (م ٢/ج ٤/ ١٧٩) .

(٢) صفه الفتوي لابن حمدان (ص ١٣) ، البلبلى في أصول الفقه (ص ٢٤٧) ، نشر البنود علي مراقبي السعود (ص ٣٣٢) ، مجموع فتاوى لابن تيمية (٢٠٨/٢٠) ، شرح الكوكب المنير (٥٤١/٤) ، الرسالة للشافعي (ص ٣٨) .

(٣) المفتى في الشريعة (ص ٢٠) .

ينبنى علي مقدمات تفرض صحتها (١) .

ولكن لا ثمرة لهذا الاجتهاد ، لا له ولا لغيره لعدم إيمانه بم يستنبطه ،
ولعدم جواز تقليده والأخذ بفتواه .

ومن ثم فإن من لم يؤمن بما جاء به الإسلام ولم يجر في عروقه
الإيمان ، ولم يمتلي جوفه الإخلاص لله ولدينه لن يصل إلي معرفة الأحكام
معرفة تلائم طبيعة هذا الدين ومن تثقف بثقافة أجنبية ، لن يتخلي عما تثقف
به في أحكامه ، ولن يقدر الهروب من تأثيرها مالم يكن مؤمنا فلا يكون ما
وصل إليه هذا الإنسان باجتهاده نتيجة معرفته بالعلوم الإسلامية اللازمة
لإدراك مرتبة الاجتهاد بل هي حصيلة عدة ثقافات .

الضابط الثاني : التكليف - البلوغ :

لابد أن يكون المفتي بالغاً عاقلاً ؛ لأن غير البالغ لا يصح نظره لعدم
اكتمال قواه العقلية ، ولهذا لم يكن مكلفاً بأداء ما كلف به البالغون من
الأعمال (٢) .

قال السيوطي رحمه الله (٣) : لا بد من العقل والبلوغ ، إذ الصبي

(١) الموافقات للشاطبي (٢م / ٤ ج ٨٠) .

(٢) البرهان لإمام الحرمين (٢ / ١٣٣٠) ، حاشية العطار علي جمع الجوامع (٢ / ٣٨٢) ،
الفقيه والمتفقه (٢ / ١٥٦) ، الفتاوى الهندية (٣ / ٣٠٩) ، الاجتهاد والتقليد رضا
الصدر (ص ١٠٣ ، ١٠٥) .

(٣) السيوطي : هو جلال الدين ، أبو الفضل ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن ==

لا يقبل قوله وروايته . (١) ، وقد يسأل سائل بأنه ما المانع في أن يصل الصبي إلي هذه المرتبة ، وقد يكون ذكياً يمكنه ذكاؤه من تحصيل العلوم ؟
ونجيب علي هذا السؤال : بأن العادة تحيل هذا ؛ لأن قواه العقلية قبل سن البلوغ غير مألوف ، ولا تنضج القوة العقلية ودقة الملاحظة إلا بعد سن البلوغ ، ولهذا جعل الشارع الحكيم حداً فاصلاً للبلوغ ، فيجب علينا الوقوف عنده .

الضابط الثالث : عدم اشتراط الذكورية والحرية (٢) :

ومن ضوابط المفتى عدم اشتراط الذكورية فيه ، ويدل علي ذلك رجوع الصحابة رضوان الله عليهم إلي فتاوي أمهات المؤمنين ، وخاصة عائشة - رضوان الله تعالي عليهن - في أمور كثيرة وعملوا بفتاواهن (٣) .

= سابق الدين الخضري السيوطي ، الشافعي ، عالم مشارك في أنواع العلوم ، ولد سنة (٩٤٩ هـ)، نشأ بالقاهرة يتيماً ، وقرأ علي جماعة من العلماء ، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس ، وخلا بنفسه في روضه المقياس علي النيل متزويماً عن أصحابه جميعاً ، فألف أكثر كتبه ، ومن مؤلفاته : الإكليل في استنباط التنزيل ، الإتقان في علوم القرآن . ترجمته في : شذرات الذهب (٥١/٨ - ٥٥) ، معجم المؤلفين (١٢٨/٥) ، الأعلام (٣٠١/٣ - ٣٠٢) .

(١) الرد علي من أخلد إلي الأرض (ص ١٥٩) .

(٢) شرح الكوكب المنير (٥٤١/٤) ، كشف القناع للبهوتي (٣٠٠/٦) ، المنحول (ص ٤٦٣) ، المسودة (ص ٥٥٥) ، بداية المتهجد (٤٤٩/٢) ، أدب المفتى والمستفتي لابن الصلاح (ص ١١٥) ، أحكام الفتوى للزياري (ص ٣٤) ، حاشية البناني علي جمع الجوامع (٣٨٥/٢) .

(٣) البحر المحيط للزركشي (٣٠٦/٦) .

وكذلك عدم اشتراط الحرية ؛ لأن التابعين رحمهم الله ، أخذوا
بفتاوى (نافع ^(١) وعكرمة ^(٢)) قبل عتقهما ^(٣) .

فاذا كان بالغين رتبة الافتاء ، فلا تأثير في اعتبار خلاف العبد والأثني ،
فاشتغال المرأة بالأمور الزوجية ، والعبد بخدمة سيده ، ليس من الموانع
التي تمنع من طلب العلم والاشتغال به في جميع الظروف ، وبالنسبة لكل
عبد وامرأة ، فقد يستطيع بعض الزوجات وبعض الأرقاء الاشتغال بالعلم ،
بحيث يجعله في مصاف المفتين والمجتهدين ، مع أن الفرصة متاحة للمرأة
قبل الزواج وبعده أكثر من الكثير من الرجال وخاصة في زماننا هذا .

الضابط الرابع : العدالة والتقوى :

الاتزان في تقدير الأمور ، والتزام جانب الحق والعدل ، هي صفة

(١) نافع المدني : أبو عبد الله ، من أئمة التابعين ، كان علامة في فقه الدين ، متفقا علي
رياسته ، كثير الرواية للحديث ، ثقة ، لا يعرف له خطأ ، وهو ديلمي الأصل مجهول
النسب ، أصابه عبد الله بن عمر في بعض مغازيه ونشأ في المدينة ، أرسله عمر بن عبد
العزيز إلي مصر ليعلم أهلها السنن ، توفي رحمه الله (١١٧ هـ) .

ترجمته في : تهذيب التهذيب (١٠ / ٤١٢ - ٤١٥) ، الأعلام (٨ / ٥ - ٦) .

(٢) عكرمة : أبو عبد الله ، عكرمة بن عبد الله البربري المدني ، مولى عبد الله بن عباس
التابعي الجليل ، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي ، طاف البلدان وروي عنه زهاء
ثلاثمائة رجل ، منهم أكثر من سبعين تابعيا ، ذهب إلي نجدة الحروري فأقام عنده ستة
أشهر ، ثم كان يحدث برأي نجدة ، وخرج إلي بلاد المغرب وعاد إلي المدينة ، فطلبه
أميرها ، فغيب عنه حتى مات ، توفي رحمه الله بالمدينة سنة (١٠٥ هـ) .

ترجمته في : تهذيب التهذيب (٧ / ٢٦٣ - ٢٧٣) ، حلية الأولياء (٣ / ٣٢٦ - ٣٤٧) .

(٣) البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٦ / ٣٠٦) .

تحمل صاحبها علي ملازمة التقوى والمروءة ، وتجعله موضع ثقة الناس ، ويكون ذلك باجتناب الكبائر ، وأن يترك من الصغائر ما يدل علي نقص الدين وعدم الترفع عن الكذب ، كسرقة لقمة ، والتطفيف بحبة ، ويترك من المباحاة ما يدل علي نقص المروءة ودناءة الهمة ، كالأكل في السوق ، والبول في الشوارع وصحبة الأراذل .

إن وجود العدالة والتقوى فيه ، لا يتوقف عليه وجود ملكة الإفتاء ، وإنما يتوقف عليه قبول الفتوى والوثوق بأنه لم يجب وفق ما تميل اليه هواه ، بل أجاب وفق ما عرفه حكما للشرع بالطرق السليمة ، ولم يتساهل في أمر الفتوى ، والبحث عما هو الحكم الصحيح في القضية ، وإلا فإن الفاسق أيضا يمكنه الوصول إلي هذه المرتبة ، وإن لم يصلح لأن يفوض إليه المسلم أمر دينه ودنياه (١) .

ولهذا أجمع العلماء علي أن العدالة شرط لقبول الفتوى وليست شرطا للأهلية (٢) ، قال ابن حمدان رحمه الله : (أما اشتراط إسلامه وتكليفه ،

(١) مختصر البعلي (ص ١٦٧) ، روضة الناظر وجنة المناظر (١٢١/٣) .

(٢) إعلام الموقعين (٩-٨/٤) ، نزهة الخاطر العاطر (٤٥٢/٢ - ٤٥٣) ، بذل النظر للأسمندي (ص ٦٩٢) ، نثر الورود عي مراقبي السعود (٤٠١/١ ، و ٦٤٤ / ٢) ، كشف الاسرار شرح أصول البزداوي (م ٢/ج ٤ / ١٥) ، شرح اللمع للشيرازي (١٠٣٥/٢) ، تيسير التحرير (م ٢/ج ٤ / ١٩٣) ، الفقيه والمتفقه (١٥٦/٢) ، الوصول إلي الأصول لابن برهان البغدادى (٣٦٥/٢) ، بيان المختصر شرح بيان مختصر ابن الحاجب (٣٥٩/٣ - ٣٦٠) ، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٣٨٧) ، شرح الورقات لابن الصلاح (ورقة ١٠٥) .

وعدالته فبالإجماع (١) .

وكذلك أن المرء الذي لا يتقي الله ، ولا يخاف حسابه قلما يوفق إلى الصواب ، ويخشى أن تطمس ظلمة المعصية نور الفقه في قلبه ولهذا قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال : ٢٩] .

★★★

(١) صفة الفتوى والمفتى والمستفتى لابن حمدان (ص ١٣) .

الشروط الأساسية (المتفق عليها)

الشرط الأول : العلم بالقرآن الكريم ^(١):

القرآن الكريم هو المصدر الأول ، وكلية الشريعة ، وعمدة الملة ،
كما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى
وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل : ٨٩] .

فعليه معرفة أحكام هذا الكتاب الذي : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ [فصلت : ٤٢] ، ونقصد بالأحكام - هنا - الأحكام
الشرعية التي جاء بها ، وطرق استنباط هذه الأحكام من آياتها ومعرفة
الأحكام المتعلقة بوجوه الدلالات من المنطوق والمفهوم والمجمل والمفصل
والنص والظاهر والعام والخاص والمطلق والمقيد والحقيقة والمجاز المحكم
والمتشابه والصريح والكناية والمعاني التي يدل عليها الكلام بنفسه ،
والمعاني البلاغية والبيانية .

(١) البلبل في أصول الفقه (ص ٢٣٢) ، وما بعدها ، الرسالة للشافعي (ص ١٩) ،
الإبهاج في شرح المناهج (٢٧١ / ٣) ، الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد
للسنيطي (ص ٨١) ، تبين الحقائق للزيلعي (١٧٦ / ٤) .

ولا يشترط معرفة جميع آيات القرآن ، وإنما ما تعلق بالأحكام
وقدروها بخمسمائة آية (١) .

قال الشوكاني رحمه الله : ودعوى الإنحصار في هذا المقدار إنما هي
باعتبار الظاهر للقطع بأن في الكتاب العزيز من الآيات التي تستخرج منها
الأحكام الشرعية أضعاف أضعاف ذلك . (٢) أ.هـ .

وكذلك ذهب القرافي رحمه الله مذهب الشوكاني حيث يقول : إن
استنباط الأحكام إذا حقق لا يكاد تعري عنه آية . . فإن القصص أبعد الأشياء
عن ذلك . . . فلا تكاد تجد آية إلا وفيها حكم وحصرها في خمسمائة
بعيد . (٣) .

والذي يبدو لي - والله أعلم : أن يكون للمفتي اطلاع عام علي معاني
القرآن كله ، وهذا مع توجيه عناية خاصة إلي الآيات المتعلقة بالأحكام وهذه
يلحظها المفتي وإن كان بين ثنايا القصص والمواعظ كما قال الطوفي (٤)
رحمه الله : إن مقدار أدلة الأحكام في ذلك - أي في العدد المذكور - غير

(١) المستصفي للغزالي (٢ / ٣٥٠) ، روضة الناظر وجنة المناظر (٣ / ٩٦٠) ، المحصول
(٢ / ٣٣ / ٣) ، الذخيرة للقرافي (١ / ١٣٧ - ١٣٨) .

(٢) إرشاد الفحول (ص ٢٥٠) .

(٣) شرح تنقيح الفصول (ص ٤٣٧) .

(٤) الطوفي : نجم الدين ، أبو ربيع ، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد ،
الطوفي ، نسبة إلي طوف من أعمال صرصر في العراق ، الحنبلي ولد سنة (٦٥٧ هـ) ،
عالم مشارك في أنواع من العلوم ، قدم الشام ثم مصر ، وجاور بالحرمين ، توفي رحمه
الله في الخليل (فلسطين) ومن مؤلفاته : بغية السائل في أمهات المسائل في أصول
الدين البديل في أصول الفقه .
==

منحصر فإن أحكام الشرع كما تستنبط من الأوامر والنواهي ، كذلك تستنبط من الأقايصص والمواعظ ، فقل أن يوجد في القرآن آية إلا ويستنبط منها شيء من الأحكام . (١) . اهـ .

كما نجد - اليوم - في سورة يوسف عليه السلام دلالة واضحة علي مشروعية التخطيط الاقتصادي لمواجهة الأزمات من العمل الدائب علي زيادة الإنتاج : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ﴾ (٢) [يوسف : ٤٧] .

وتنظيم الإدخار : ﴿ فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ ﴾ [يوسف : ٤٧] .

وتقليل الاستهلاك : ﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ [يوسف : ٤٧] .

والإشراف عليه : ﴿ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ ﴾ [يوسف : ٤٨] : وهكذا .

وكذلك لا يشترط حفظ القرآن جميعه عن ظهر قلب ، ولا الآيات المتعلقة بالأحكام ، بل يكفي أن يكون عالماً بمواضعها (٣) .

وقيل : يجب عليه أن يحفظ ما اختص بالأحكام دون ما سواه (٤) .

== ترجمته في شذرات الذهب (٣٩/٦) ، معجم المؤلفين (٢٦٦/٤) ، الأعلام (١٢٧-١٢٨) .

(١) شرح مختصر الروضة (٥٧٧-٥٧٨ / ٣) .

(٢) دأبا : دأب فلان في عمله : أي جد وتعب : دأبا ودؤوبا ، فهو دائب الصراح (١٢٣/١) ، المعجم الوسيط (٢٦٧/١) .

(٣) المستصفي (٣٥١/٢) ، عقد الجيد لولي الله الدهلوي (ص ٥١) ، إرشاد النقاد إلي تيسير الاجتهاد ، للأمير الصنعاني (ص ٦١-٦٢) .

(٤) كشف الأسرار شرح أصول البزداوي (م ٢/ج ٤ / ١٥) .

والذي يبدو لي : عدم اشتراط الحفظ ، نعم ، لا ريب أن حفظ القرآن عن ظهر قلب أفضل سواء كله أم حفظ ما اشترط معرفته على اختلاف الآراء ؛ لأن الحافظ أقدر على استحضار ما يحتاج إليه ، من غير الحافظ ، لكن قد وجدت اليوم فهارس تعين غير الحافظ على استحضار - ما يريد في موضوعه كالمعاجم المفهرسة ، والآلات الإلكترونية التي سجل عليها القرآن علي أبواب الفقه مرة وعلي غير ذلك مرة أخرى ^(١) . ومما يشترط معرفته لمعرفة القرآن الكريم ، واستنباط الحكم الصحيح ما يلي :

أ - معرفة الناسخ والمنسوخ ^(٢) :

فلا بد أن يكون المفتي عارفا بمواقع الناسخ والمنسوخ من الكتاب ؛ لأن المنسوخ بطل حكمه ، وصار العمل علي الناسخ ، فإن لم يعرف الناسخ من المنسوخ ، أفضي إلي اثبات المنفي ونفي المثبت ، ويكفيه أن يعرف أن دليل ذلك هذا الحكم ليس بمنسوخ ، فلا يشترط عليه أن يكون حافظا لجميع النصوص المنسوخة ، والنصوص الناسخة ، بل تكفيه القدرة علي الرجوع إلي ما عنده من المصادر الموثوق بها ، ليعرف أن ما تمسك به غير منسوخ ،

(١) كالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي

(٢) المنحول (ص ٤٦٤) ، الغياثي لإمام الحرمين (ص ٤٠٠) ، الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد محمد إبراهيم شفرة (ص ٤) ، التقرير والتحجير (٢٩٣/٣) ، الأصول العامة للفقه المقارن محمد تقي الحكيم (ص ٥٧٣ وما بعدها) ، غايه الاقتصاد في علم الاجتهاد لابن الكندي (ورقة ٧) ، مطالب أولي النهي (٦ / ٤٦٩) ، أصول الفقه محمد أبو النور زهير (٢٢٧/٤) ، المفتي والمستفتي محمد بن ياسين بن عبد الله (ص ١٥) .

ولا يخفي أن هذا العلم شرط ضمنى وليس بمستقل ، بمعنى أنه داخل في معرفة القرآن الكريم ، والله أعلم .

ب- معرفة أسباب النزول^(١) :

ومما يدخل في العلم بالقرآن الكريم ، العلم بأسباب النزول ، فإن العلم بها يلقي ضوءاً على المقصود بالنص القرآنى .

وقد اشترط الإمام الشافعي - رحمه الله - معرفة تلك الأسباب ، كما أنه اشترط معرفة مكى الآيات ومدنيها أيضاً^(٢) .

والذي يبدو لي : أن معرفة أسباب النزول ضرورية إلى حد كبير ، وليس بمثابة معرفة اللغة والقرآن نفسه ، وكذلك للسنة نفسها .

أما أهمية معرفة الآيات المكية والمدنية ، فلازمة لمعرفة المتقدم منها والمتأخر ولكن ليست بمثابة أسباب النزول ؛ لأن معظم الأحكام نزلت في المدينة ، ومعرفة متقدم من هذه الآيات من متأخرها لا يتيسر بمعرفة المكي والمدني فقط ؛ لأن معظم هذه الآيات مدنية .

وقد عني المفسرون بأسباب النزول ودونها في كتبهم ، كما أفردوا بعضهم بكتب خاصة مثل كتاب الواحدى^(٣) ، وكتاب (لباب النقول في

(١) مغنى المحتاج (٣٧٦/٤) ، مراقي السعود إلى مراقي السعود (٣١٣/٢٤) ، غاية الوصول شرح لب الأصول (ص ١٤٨) .

(٢) إعلام الموقعين (٣٧/١) ، الفقيه والمتفقه (١٥٧/٢) .

(٣) الواحدى : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدى ، النيسابوري ، مفسر نحوي ، لغوى ، فقيه ، شاعر ، إخباري ، أصله من سادة من أولاد التجار توفي رحمه ==

أسباب النزول) للسيوطي رحمه الله .

ت- لزوم معرفة عادات العرب :

وذلك في أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم في الاعتقاد والاعتماد للتمكن من فهم القرآن فهما دقيقا ^(١) .

الشرط الثاني : العلم بالسنة النبوية ^(٢) :

لا بد للمفتي أن يكون عالما بالسنة النبوية ؛ لأنها المصدر الثاني للشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم ؛ ولأنها مفسرة لمجمله ، ومقيدة لمطلقه ، ومخصصة لعامه ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] .

وقد قرن الله سبحانه وتعالى طاعته ﷺ بطاعته في كثير من المواضع قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء : ٥٩] فلا بد أن يكون له باع في معرفة السنة حتى يتم الطاعة علي الوجه المطلوب . ولم يشترط العلماء معرفة جميع ما جاء في السنة ؛ لأنها بحر زاخر ،

== الله بنيسابور سنة (٤٦٨ هـ) ، ومن تصانيفه : المغازي ، شرح ديوان المتنبي ، أسباب النزول .

ترجمته في شذرات الذهب (٣٣٠ / ٤) ، معجم المؤلفين (٢٦ / ٧) .

(١) الموافقات للشاطبي (٢م / ٣ جـ / ٢٥٨ - ٢٦١) .

(٢) نزهة خاطر العاطر (٤٠٣ / ٢) ، كتاب الأم للشافعي (٧م / ٧ جـ / ٤٩٢) ، صفة الفتوي لابن حمدان (ص ١٦) ، الملل والنحل للشهرستاني (٢٠١ / ١) ، المغنى لابن قدامة (٣٨٣ / ١١) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ٨٦) ، روضة الطالبين (٨٣ / ٨) ، الروضة الندية (٣٥٤ / ٢) .

بل معرفة مقدار ما تعلق به الأحكام، وهذا مما لا خلاف فيه بينهم^(١)، إلا أنه وقع بينهم الخلاف في العدد الذي يستنبط منه الأحكام، فقليل: عدد هذه الأحاديث المسماة بأحاديث الأحكام ألف ومائتان، وقد نسب هذا القول إلي الإمام أحمد ابن حنبل^(٢) رحمه الله، وقيل: ثلاثة آلاف^(٣)، وقيل: خمسمائة^(٤)

رأي الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في العدد المشترك :

سئل الإمام أحمد : إذا حفظ الرجل مائة ألف حديث ، يكون فقيها ؟
قال : لا ، قال : فمائتي ألف حديث ، قال : لا ، قال : فثلاثمائة ألف
حديث ، قال : لا ، قال : فأربعمائة ألف حديث ؟ قال بيده هكذا ،
وحرك يده ، أي أجاب بالاثبات .

ونقل عنه في بعض الروايات عدم موافقته إلا علي خمسمائة ألف
حديث^(٥) ، وحمل القاضي أبو يعلى^(٦) ذلك منه علي التغليظ والاحتياط

(١) المتقي للإمام الباجي (٣م / ٣ج / ١٨٣) ، شرح فتح القدير (٦ / ٣٦١) ، شرح
مختصر الروضة (٣ / ٥٧٨) .

(٢) المدخل إلي مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٧٠) .

(٣) نسب الشوكاني رحمه الله هذا القول إلي ابن العربي رحمه الله ، إرشاد الفحول (ص
٢٥١) .

(٤) تيسير التحرير (٢م / ٤ج / ١٨١) .

(٥) إعلام الموقعين (١ / ٣٥) وما بعدها ، صفة الفتوي (ص ٢٠) .

(٦) أبو يعلى : عماد الدين أبو يعلى الصغير ، محمد بن محمد بن الحسين ابن القاضي أبي
حازم ابن أبي يعلى الكبير ، من كبار شيوخ الحنابلة ، فقيه ، أصولي ، محدث ، ولد
سنة (٤٩٤ هـ) ، ولي القضاء بباب الأزج ، ثم القضاء بواسط ، ثم عزل ، فلم يبال ،
واستمر في الحكم ، توفي رحمه الله ببغداد سنة (٥٦٠ هـ) .

ترجمته في : شذرات الذهب (٤ / ١٩٠) ، معجم المؤلفين (١١ / ٢٧٦) ، الأعلام
(٧ / ٢٤) .

في الفتوى (١) :

تعليق الإمام الشوكاني رحمه الله :

علق الشوكاني علي الذين فرطوا في اشتراط السنة للمفتي ، واكتفوا له بخمسمائة حديث ، والذين أفرطوا واشتراطوا خمسمائة ألف حديث ، أي ألف ضعف بالنسبة لقول الأول ، قال : ولا يخفأك أن كلام أهل العلم في هذا الباب بعضه من قبيل الإفراط وبعضه من قبيل التفريط ، والحق الذي لا شك ولا شبهة أن المجتهد لابد أن يكون عالما بما اشتملت عليه مجاميع السنة التي صنفها أهل الفن كالأمّهات الست وما يلحق بها . اهـ (٢) .

ثم أن الجزم بعدد أحاديث الأحكام ، يحتاج إلي استقراء تام ونظر دقيق ، ووقت طويل ، والقيام بمثل هذا العمل لا يأتي مني ، بل من الكثير من أهل العلم ، ولذلك لم يحدد المحققون من الأصوليين عدد هذه الأحاديث واكتفوا باشتراط معرفة ما تتعلق به الأحكام إجمالاً (٣) .

وقيل : التي يدور عليها العلم ألف ومائتان ، ولكن لم يجزم صاحبه كما هو واضح من كلامه (٤) .

إلا أن ذلك لا يعوق سير الافتاء ، ولا يمنع من وجود الملكة ؛ لأن

(١) العدة في أصول الفقه لأبي يعلي (١٥٩٧/٥) .

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني (ص ٢٥١) .

(٣) مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول لملا خسرو (٤٦٥/٢) ، حاشية البناني (٣٨٣/٢)
تيسير التحرير (م ٢/ ٤٤ / ١٨٠) ، الإبهاج (٢٧١/٣) ، هداية العقول (٢/ ٦٤٠) .

(٤) المدخل إلي مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٧٠) .

ماله اتصال وثيق بالاجتهاد من الاحاديث كثير ومعلوم ، بل ومدون أيضا .

ثم أن المفتى إذا لم يطلع علي حديث ، مما يمكن أن يغيب عن الذهن ، بعد البحث الجاد عن كل ما يتصل بموضوع اجتهاده من النصوص ، لا يمنعه ذلك من تحصيل الظن بالحكم الشرعي .

وقد اجتهد الصحابة رضي الله عنهم ، وقد ظهر لهم بعد ذلك حديث يخالف اجتهادهم ، أو يوافقه ولم يسلب ذلك منهم الملكة .

والذي يبدو لي والله أعلم : علي المفتى أن يكون واسع الاطلاع علي السنة كلها ، وأن يوجه مزيد اهتمامه إلي أحاديث الأحكام ، فقد توجد أحاديث بعيدة عن مجال الأحكام في الظاهر ولكن المفتى يستنبط منها من الأحكام ما قد يفوت غيره ، ولا يشترط حفظها عن ظهر قلب ، بل يكفي أن يعرف مواقع كل باب فيراجع وقت الحاجة إلي الفتوى ^(١) .

وقد يساعد علي هذا كتب الفهارس اللفظية ، والموضوعية ، وكتب الأطراف وغيرها ، ويمكنه الاكتفاء علي أصل مصحح لجميع أحاديث الأحكام ، الا أن الاكتفاء بكتاب ، أو كتابين أبعد من الاحتياط .

فلذلك يلزم المفتى البحث عن أحاديث الأحكام في جميع أو معظم ما كتب فيها ، وما جمع بين أحاديث الأحكام وغيرها من الكتب .

(١) غاية الأصول شرح لب الأصول (ص ١٤٨) ، بذل النظر للأسمندى (ص ٦٩١) ، شفاء غليل السائل عما تحمله الكافل (٢ / ٢٦٠ - ٢٦١) ، نشر البنود (٣١١ / ٢) .

العلوم المتعلقة بالسنة النبوية :

١ - العلم بدراية الحديث ^(١) :

والمراد بهذا العلم معرفة الرواية ، وتمييز الصحيح منها عن الفاسد والمقبول عن المردود ، فإن مالا ينقله العدل فلاحجة فيه ، وكذلك عليه الاطلاع علي علم الجدل ، وشرط القبول وأسباب رد الحديث ، ومراتب الجرح والتعديل ، وكيفيه اليوم - أن يقف علي الرجال ، وشروط القبول وأسباب رد الحديث ، ومراتب الجرح والتعديل ، وكيفيه اليوم - أن يقف علي تعديل الأئمة السابقين الموثوق بهم في هذا المضمار .

٢ - معرفة أسباب ورود الحديث ^(٢) :

إن معرفة أسباب ورود الحديث لازمة من فهم السنة ؛ لأنها كثير ما تأتي لعلاج قضايا خاصة ، وأوضاع معينة ، يتغير الحكم بتغيرها مثال ذلك : حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » ^(٣) فظاهره النهي عن تكنية أحد (بأبي القاسم) في كل زمان

(١) إجابة السائل شرح بغية الأمل للأمير الصنعاني (ص ٣٨٥) ، الإبهاج للسبكي (٢٧٣/٣) ،
مراقي السعود إلي مراقي السعود (ص ٤٣٧ وما بعدها) ، المحصول (٣٣/٣/٢) ،
عون المعبود (م/٥ ج٩ / ٣٥٤) .

(٢) لباب النقول في علم الأصول (ص ٩٥) ، كشف الأسرار (م/٢ ج٤ / ١٥) ، أصول
الفقه محمد أبو النور زهير (٢٢٧/٤) .

(٣) الحديث متفق عليه البخاري مع الفتح في عدة مواضع : (٦٤٧/٦) ، كتاب المناقب
باب كنية النبي ﷺ رقم الحديث (٣٥٣٧) عن أنس و (٣٥٣٨) عن جابر و (٣٥٣٩)
عن أبي هريرة ، مسلم النووي (م/٥ ج١٤ / ١١١) ، كتاب الأدب باب النهي عن
التكني بأبي القاسم وبيان ما يستحب من الاسماء .

ومكان، ولكن روي عن أنس^(١) رضي الله عنه، قال : كان النبي ﷺ في السوق، فقال رجل : يا أبا القاسم ، فالتفت النبي ﷺ ، فقال : إنما دعوت هذا ، فقال النبي ﷺ : « سمو باسمي ولا تكنوا بكنتي »^(٢) .

فهذا الحديث يدل علي أن النهي مقصور علي زمنه ﷺ وحتى لا يحدث التباس عند الدعاء ونحوه^(٣) ، ولهذا تكنى كثير من العلماء الصلحاء (بأبي القاسم) علي مر العصور الإسلامية ، ولم يجدوا في ذلك حرجا ، ولم ينكر عليهم أحد^(٤) .

وانما يعرف ذلك بالرجوع إلي مصادر الحديث الأصلية فإن المختصرات كثيرا ما تذكر الحديث مبتورا عن سببه وملابسة وروده .

(١) أنس بن مالك بن النضير بن ضمضم النجاري ، الخزرجي ، الأنصاري ، أبو ثمامة ، وقيل : أبو حمزة الصحابي الجليل رضي الله عنه وخادم الرسول ﷺ ، ولد بالمدينة وأسلم وهو صغير شهد بدر ، ثم شهد الفتح ، كان له بستانا فيه ريحان يجيء منه ريح المسك ، وكانت إقامته بعد رسول الله ﷺ بالمدينة ، ثم بالبصرة ومات فيها رضي الله عنه سنة (٩٣ هـ) ، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة .

ترجمته في : الإستيعاب (١٠٩/١ - ١١١) ، أسد الغابة (١٥١/١ - ١٥٣) ، شذرات الذهب (١ / ١٠٠ ، ١٠١) .

(٢) الحديث سبق تخريجه .

(٣) فتح الباري لابن حجر (٦/٦٤٨ و ١٠/٥٨٧ وما بعدها) ، شرح النووي علي صحيح مسلم (٥م/١٤٤ / ١١٢) .

(٤) ينظر علي سبيل المثال كتب رجال الحديث مثل : لسان الميزان لابن حجر (٧/٩٥) ، ميزان الاعتدال (٤/٥٦٣) ، تهذيب الكمال (٣٤/١٩١ وما بعدها) .

٣- معرفة الناسخ والمنسوخ^(١) :

إن معرفة الناسخ والمنسوخ ضروري للمفتي ، ولا يشترط عليه أن يعرف جميع الأحاديث المنسوخة من الناسخة ، ومع هذا فالإحاطة بمعرفة ذلك أسير من غيره ، لقلة المنسوخ بالنسبة إلي المحكم من الكتاب والسنة .

الشرط الثالث : العلم بالقياس^(٢) :

وذلك بمعرفة شروطه وأركانه وأقسامه ومسالك العلة وعلل الأحكام وكيفية استنباطها من الأدلة الشرعية وأصول الشرع الكلية ؛ لأن القياس قاعدة الإفتاء ومن لا يعرف القياس لا يتمكن الإستنباط .

وأن العلم بالقياس يقتضي العلم بثلاثة أمور :

١- العلم بالأصول من النصوص التي يمكن أن تبنى عليها أحكام غيرها ، والعلل التي لها التأثير في أحكام هذه النصوص والتي يمكن تطبيقها علي الفروع غير المنصوص علي حكمها .

٢- العلم بقوانين القياس وضوابطه ، كالقياس علي ما يثبت أنه خاص

(١) الغياثي لإمام الحرمين (ص ٤٠٠) ، الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص ٤٩) ، مواهب الجليل شرح مختصر الخليل (٩٦/٦) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ٨٦-٨٧) ، نثر الورود علي مراقبي السعود (٦٢٤/٢) ، غاية الاقتصاد في علم الاجتهاد (ورقة ٧) .

(٢) التلويح علي التوضيح (١١٧/٢) ، مطالب أولي النهي (٤٧٠/٦) ، الإبهاج للسبكي (٢٧٢/٣) ، الفروع (٤٢٥/٦) ، أصول الفقه للخضري بك (ص ٣٦٨) ، بذل النظر للأسمندي (ص ٦٩٠) .

بحال معينة لا تقاس عليها وكمعرفة أوصاف العلة التي يبنى عليها القياس ، ويلحق ببناء عليها الفرع بالأصل .

٣- أن يعرف المنهاج الذي سلكه السلف الصالح من العلماء في تعريف علل الأحكام ، والأوصاف التي اعتبروها أساسا لبناء الأحكام عليها ، واستخرجوا بها طائفة من الأحكام الفقهية .

يقول الأسنوي^(١) رحمه الله : في معرفة القياس بالنسبة للمفتي ، لا بد أن يعرفه ويعرف شرائطه المعتمدة ، أنه قاعدة الاجتهاد والموصل إلي تفاصيل الأحكام التي لا حصر لها .^(٢) هـ .

ومن العلماء من جعل هذا الشرط (معرفة أصول الفقه) وجعل القياس تحته ؛ لأن القياس من أبوابه ، وشعبة من شعبه^(٣) .

الشرط الرابع : العلم بمسائل الإجماع والخلاف^(٤) :

الغرض من هذا الشرط ، أن تتميز عند المفتي مواقع الإجماع حتي

(١) الأسنوي : جمال الدين أبو محمد ، عبد الرحمن بن الحسن بن علي بن عم الأسنوي ، الشافعي ، نزيل القاهرة ، ولد بإسنا سنة (٧٠٤ هـ) مؤرخ ، مفسر ، فقيه ، أصولي ، عالم بالعربية والعروض ، توفي رحمه الله (سنة ٧٧٢ هـ) ، من تصانيفه : التمهيد في تنزيل الفروع علي الأصول ، شرح ألفية ابن مالك في النحو . ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٢٠٣/٥ - ٢٠٤) .

(٢) نهاية السؤل (٥٥١/٤) .

(٣) إرشاد الفحول (ص ٢٥٢) .

(٤) إيقاظ همم أولي الأبصار (ص ٥١) ، الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير (١١٣/٤) وما بعدها) ، الإمام أحمد بن حنبل حياته وعصره لأبي زهرة (ص ٣٨٢) ، مغني المحتاج (٣٧٦/٤) ، المصنفي (٣٥١/٢) ، مراقبي السعود إلي مراقبي السعود (ص ٤٣٧) ، شرح الورقات لابن الصلاح خ- (ورقة ١٠٥) .

لا يفتى بخلافه ، ومواقع الخلاف حتى يمكن اختيار وجوهه ، واختيار ما هو أليق وأنسب بموقفه وعصره .

ولا يشترط أن يحفظ كل مواضع الإجماع حفظا يستظهره في كل أحواله ، بل المراد أن يعرف موضع الإجماع في كل مسألة يتصدى لدراستها ، ومع العلم بمواضع الإجماع التي أجمع عليها سلف الأمة ، يجب أن يكون على علم باختلاف الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من الأئمة المجتهدين .

ويكون له عقل مدرك حسن التقدير ، يستطيع أن يوازن بين الصحيح وغير الصحيح ، ولقد أوجب ذلك الإمام الشافعي رحمه الله حيث يقول : ولا يمتنع عن الاستماع لمن خالفه ، أنه قد يتنبه بالاستماع ترك الغفلة ، ويزداد تثبيتا فيما اعتقد من الصواب ، وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده ، والانتصاف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما يقول ويترك ما يترك ، ولا يكون بما قال أعنى مما خالف ، حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله (١) .

الشرط الخامس : معرفة اللغة العربية (٢) :

أن يكون المفتى عالما بهذه اللغة ، وما تفرع منها ، من العلوم ، من نحو وصرف ، وبلاغة ، وبيان ، ومعان للمفردات ، بحيث يميز بين الظاهر

(١) الرسالة (ص ٥١٠) .

(٢) الغيathi لإمام الحرمين (ص ٤٠٠) ، شرح كوكب المنير (٤ / ٤٦٢ ، - ٤٦٤) ، آداب الفتوى والمفتى والمستفتى للنووي (ص ٢٣) ، كفاية الأخيار (٤٨٨ / ٢ - ٤٨٩) ، البحر الزخار (١١٩ / ٦ وما بعدها) ، المنحول (ص ٤٦٣ - ٤٦٤) ، الأصول العامة محمد تقي الحكيم (ص ٥٧٤) ، الملل والنحل (٢ / ٢٠٠) ، الذخيرة للقرافي ==

منها ، والخفى ، وبين الحقيقة والمجاز ، والإشراك ، والشبه ، حتى يتمكن من العلم بما تدل عليه كل كلمة ، وبطريقة دلالتها عبارة ، أو إشارة ، أو فحوى والسبب فى اشتراط هذا الشرط ، أن كلا من الكتاب والسنة ، واردة باللغة العربية ، فلا سبيل إلى استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الواردة إلا أن يفهمها كما يفهمها العربى الذى وردت هذه النصوص بلغته .

قال الماوردى رحمه الله : معرفة لسان العرب فرض على كل مسلم من مجتهد وغير مجتهد . (١) اهـ .

المقدار الذى يجب عليه الإمام به

ذهب العلماء فى المقدار الذى يجب عليه الإمام به إلى قولين :

القول الأول : أن يعلم من اللغة وما يتعلق بها ، القدر الذى يفهم به خطاب العرب وعاداتهم فى الاستعمال ، وهذا ما ذهب إليه الجمهور (٢) .

القول الثانى : أن يكون عالما باللغة ، بحيث يبلغ علمه فيها مبلغ الأئمة ، كالأصمعى (٣) والخليل وسيبويه (٤) وغيرهم .

== (١٣٧/١) ، عقد الجيد فى أحكام الاجتهاد والتقليد (ص ٥) .

(١) أدب القاضى للماوردى (٤٩٥/١) .

(٢) المجموع للنووى (٤٢/١) ، روضة الناظر وجنة المناظر (٩٦٢/٣) ، شرح تنقيح

الفصول (ص ٤٣٧) ، أصول التشريع الإسلامى على حسب الله (ص ٨١) .

(٣) الأصمعى : أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع الباهلى ،

المعروف بالأصمعى أديب لغوى ، نحوى ، إخبارى ، محدث ، فقيه ، أصولى ، من

أهل البصرة ، ولد سنة (١٢٢ هـ) ، قدم بغداد فى أيام هارون الرشيد ، توفى رحمه

الله بالبصرة سنة (٢١٦ هـ) ، ومن تصانيفه : المذكر والمؤنث ، الأجناس فى أصول

الفقه ، كتاب الخراج .

ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (١٨٧/٦) ، شذرات الذهب (٣٦/٢) .

(٤) سيبويه : أبو بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، ومعنى سيبويه بالفارسية ، راحة==

وهذا ما ذهب إليه بعض العلماء (١) .

والراجح : والله أعلم ، وهو ما ذهب إليه الجمهور ، ولا يشترط أن يكون فى اللغة كالأصمعى وفى النحو كسيبويه ، بل أن يكون قد حصل من ذلك على ما يعرف به أوضاع العرب ، والجارى من عاداتهم فى المخاطبات ، بحيث يميز بين دلالات الألفاظ ، وبهذا القدر يتمكن من فهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويدرك العلل الظاهرة ، والمفهومة ، ويتمكن من استخراج الأحكام والقياس عليها ، وهذا لا يستدعى بلوغ مبلغ علماء اللغة .

قال عبد العزيز البخارى (٢) - رحمه الله - : معرفة اللغة والنحو وما تخص فائدته بالكتاب والسنة ، ونعنى به القدر الذى يفهم به خطاب العرب وعاداتهم فى الاستعمال . . . ولا يشترط أن يبلغ مبلغ الخليل والمبرد (٣) ،

== التفاح ، أديب لغوى ، أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وأبى الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر ، وورد بغداد ، وناظر بها الكسائى ، وتعصبوا عليه ، وجعلوا للعرب جعلاً حتى وافقوه على خلافه ، توفى رحمه الله سنة (١٨٠ هـ) ، ومن آثاره : كتاب سيبويه فى النحو .

ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (١٠ / ٨) ، الأعلام (٨١ / ٥) .

(١) الموافقات للشاطبى (م ٢ / ج ٤ / ٨٣) ، إرشاد الفحول (ص ٢٥١ - ٢٥٢) ، أصول الفقه الإسلامى زكى الدين شعبان (ص ٤١١) .

(٢) عبد العزيز البخارى : علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى ، الحنفى ، فقيه أصولى توفى رحمه الله سنة (٧٣٠ هـ) ، من تصانيفه ، كشف الاسرار فى شرح أصول البزداوى ، كتاب الأقضية ذكر فيه فناء المسجد وفناء الدار وفناء مصر .

ترجمته فى : معجم المؤلفين (٢٤٢ / ٥) ، الأعلام (١٣ / ٤ - ١٤) .

(٣) المبرد : هو أبو العباس ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي ، المعروف بالمبرد ، ولد بالبصرة سنة (٢١٠ هـ) ، أديب ، نحوى ، لغوى ، عالم ==

وأن يعرف جميع اللغة ، ويتعمق فى النحو ، بل القدر الذى يتعلق بالكتاب والسنة ويستدل به على مواقع الخطاب ودرك دقائق المقاصد فيه . اهـ (١) .

ولأهمية هذا الشرط جعله بعض العلماء أول الشروط (٢) قال الشهرستانى (٣) رحمه الله : لأن معرفة قدر صالح من اللغة يعتبر كآلة التى بها يحصل الشئ ، ومن لم يحكم الآلة والأداة لم يصل إلى تمام الصنعة (٤) .

هذه هى الأمور التى أجمع العلماء على اشتراطها فى المفتى ، وقد يسأل سائل ، من الذى وضع هذه الشروط ، وجعل نفسه حاكما على الإفتاء؟ ومن أى شئ أخذه ؟

هذه أسئلة بلا ريب قد ترد فى ظاهر الأمر ، وقد أوردها الذين يريدون

== بأخبار العرب وأنسابهم ، أخذ عن خلق كثير ، تصدر للاشتغال ببغداد ، وأخذ عنه نفطويه ، توفى رحمه الله ببغداد سنة (٢٨٥ هـ) وقيل : (٢٨٦ هـ) .

ترجمته فى : شذرات الذهب (٢ / ١٩٠ - ١٩١) ، معجم المؤلفين (١٢ / ١١٤ - ١١٥) .
(١) كشف الأسرار (م ٢ / ج ٤ / ١٦) .

(٢) الغياثى - غياث الأمم - (ص ٤٠٠ ، ٤٠٥) ، فقه إمام الحرمين عبد العظيم الديب (ص ٥٠٣) ، إجابة السائل للأمير الصنعانى (ص ٣٨٣) .

(٣) الشهرستانى : أبو الفتح ، محمد بن عبد الكريم بن أحمد بن أحمد الشهرستانى ، الشافعى ، ولد سنة (٤٦٧ هـ) ، وقيل : سنة (٤٧٩ هـ) ، بشهرستان بين نيسابور وخوارزم ، وسمع الحديث بنيسابور وكتب عنه السمعانى ، وأخذ علم النظر والأصول عن أبى القاسم الأنصارى وأبى النصر القشيرى ، رحل إلى بغداد وأقام بها ووعظ ، توفى رحمه الله سنة (٥٤٨ هـ) ، ومن آثاره : الملل والنحل ، المناهج والبيان .

ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (١٠ / ١٨٧) ، شذرات الذهب (٤ / ١٤٩) .
(٤) الملل والنحل (٢ / ٢٠٠) .

أن يتجهّموا على الإفتاء من غير أن يكون بأيديهم أدواته ، ولم يؤثروا مؤهلاته ، والإجابة عن هذه الأسئلة : أن تلك الشروط إما أن تكون بديهية تقرها العقول ، وإما أن تكون من صفات المفتين الأولين الذين سنوا طريق الإفتاء والاجتهاد .

ونحن نتبعهم في الإفتاء من غير تقصير ، فإن اشتراط الإسلام والبلوغ والعقل وكذا الإيمان والعدالة ، كلها شروط تميل إليها البديهيات العقلية ولا يمارى فيها عاقل ، وإلا فكيف يفتى من لم يكن على الصفات والشرائط المذكورة ، وكيف يتجهّم على الإفتاء من لم يكن ذا نية خالصة ، أو كيف يتعرف على أحكام الشريعة من لا يعرف مقاصدها ، ولا يدرك القواعد التي تستنبط منها ؟

وأما اشتراط العلم بالقرآن والسنة واللغة العربية ومواضع الإجماع ؛ فلأن الذين اجتهدوا من الصحابة كان عندهم علم ذلك ، وهم الذين سلكوا طريق الاجتهاد والإفتاء في عهد الرسول ﷺ ، وأقرهم عليه ، فافتاؤهم واجتهادهم هو الذي يعتبر حجة ، ومسالكهم هي السبل التي أقرها النبي ﷺ فالخروج عليها خروج على مناهج الإفتاء من غير أن يتقيدوا بمصادر الإسلام، لهم أن يجتهدوا كما يشاؤون ، ولكن لا يصح أن يقولوا لما يصلون إليه من أحكام أنه الإسلام ، بل هي أهواؤهم .

★★★

الشروط المختلف فيها

الشرط الأول : العلم بالمنطق :

من الأصوليين من اشترط معرفة المنطق ومباحث الحدود والبرهان ، وكيفية ترتيب المقدمات للأقيسة ، وشروط إنتاج الأشكال ، مما يستفاد به فى الإستدال وأن ذلك هو الأداة التى بها يكون استخدام كل الأمور السابقة وتوجيهها، وتميز زيف الآراء من جيدها، وغثها من سمينها، وليأمن من الخطأ فى الاستنباط ونصب الأدلة على أحكامها مع صحة الفهم وحسن التقدير ، حتى يستطيع التفرقة بين الصحيح والفاسد، لا أن يكون متوغلاً فيه ^(١)

قال ابن بدران الدمشقى ^(٢) - رحمه الله - : ولا بأس أن يكون عالماً بشئ من المنطق لا متوغلاً فيه ^(٣) .

(١) المحصول للرازى (٣٥٠/٣/٢)، نهاية السؤل (٥٥١/٤) ، التحصيل (٢٨٧/٢) ، الإيهاج فى شرح المنهاج (٢٧٢/٣)، حاشية الجرجانى على ابن الحاجب (١م/١ج/٢/٢٩٠) ، نثر الورود على مراقى السعود (٢ / ٦٢٣)، الفتاوى الهندية (٣٠٩/٣) .

(٢) ابن بدران عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم ، الدومى ، الدمشقى المعروف بابن بدران ولد بدوما ، فقيه ، أصولى ، أديب ، ناثر ، ناظم ، مؤرخ ، مشارك فى أنواع من العلوم ، عاش بدمشق وتوفى بها سنة (١٣٤٦هـ) ومن مؤلفاته : . جواهر الأفكار ومعادن الأسرار فى التفسير لم تكمل ، شرح سنن النسائى لم يكمل ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل . ترجمته فى : معجم المؤلفين (٢٨٣/٥ - ٢٨٤) .

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٧٢) .

وأول من صرح بهذا الشرط الإمام الغزالي - رحمه الله - وقد رأيت أنه عقد بابا في مقدمة كتابه - المستصفى - على مدى حاجة المفتى إلى هذا العلم ، وذلك لإعجابه بالمنطق ، حيث يقول : وليست هذه المقدمة من جملة علم الأصول ، ولا من مقدماته الخاصة ، بل هي مقدمة العلوم كلها ، ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا (١) .

ويقول في موضع آخر : أن يعلم - أي المفتى - أقسام الأدلة ، وأشكالها وشروطها فيعلم أن الأدلة ثلاثة ... فإن من لم يعرف شروط الأدلة لم يعرف حقيقة الحكم (٢) .

إلا أنه تراجع عن رأيه في آخر حياته ، وقال : لا يتعلق شيء منهما بالدين (٣) ، ويقصد بذلك المنطقيات .

ومنهم من لم يشترط هذا الشرط ، كابن تيمية - رحمه الله - وبغض المنطق إلى أبعد الحدود حتى أنه ألف كتابا في نقد المنطق وقال فيه : ليست شريعة الإسلام موقوفة على شيء من علومهم (٤) .

ولعل هؤلاء لا يشترطون أن يكون عالما بالمنطق نظرا لعدم وصول هذا

(١) المستصفى (١ / ١٠ - ٥٥) .

(٢) المصدر نفسه (٢ / ٣٥١ - ٣٥٢) .

(٣) الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص ١٩٨) ، الوسيط للغزالي (١ / ١٠٦ - ١٠٧) ، الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد لمحمد الأمين الشنقيطي (ص ٧٥ ، ٧٨ ، ٢١٣) .

(٤) الرد على المنطقيين لابن تيمية (ص ٢٥٨) .

العلم إلى الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، مع أنهم وصلوا إلى ما وصلوا .
فى الإفتاء الفقهى ، وذاع صيتهم فى الأمصار الإسلامية .

وفى ظنى : قد نوافق على أن العلم بالمنطق ليس بشرط أساسى ،
لأن المفتى الذى يسلك طريق الأقدمين من الوصول إلى معرفة القواعد ،
والمصادر الأصلية للفقه ، ثم استخراج الفروع منها لا يحتاج إليه .

لكننا لا نراه حراما كما ظن البعض ، بل أداة قيمة للمفتى ، تعصمه من
الخطأ فى الفكر والنظر والاستدلال ، فضلا عن أنه ثقافة عقلية ممتازة ،
وميزان ضابط يفيد فى المناظرة ، والدفاع عن الحق وحسن الفهم ونفاذ
النظر؛ لأن من يختار طريق النظر فى الجزئيات الفقهية عن طريق دراسة
الكتب فعليه بالمنطق ، بقدر ما يمكنه من معرفة هذه الكتب ، لكثرة
إستعمال الاصطلاحات المنطقية فيها ، بل من الضرورى معرفة قدر من
الفلسفة أيضا ، ولا ريب أن لمعرفة هذا العلم فوائد :

أحدها : أن المتعلم لهذا العلم يدرك بسهولة تسلسل المقدمات
والبراهين والافتراضات العقلية .

الثانى : تساعده على حسن الجدل والمناظرة واستخراج أوجه الأدلة ،
وإبطال حجج الخصم .

الثالث : معرفته ، تعين على وضع منهج واضح للبحث العلمى ^(١).

(١) الاجتهاد فى الإسلام د/ نادية شريف العمرى (ص ١٠٦-١٠٧) .

الشرط الثانى : معرفة مقاصد الأحكام : (١)

أن يكون عالما بمقاصد الشريعة مدركا لاسرارها ومراميها ، وذلك عن طريق استقراء الأحكام الشرعية فى مواردنا ، واستقراء العلل والأحكام التشريعية التى قرنها الشارع بكثير من هذه الأحكام وأن يكون خبيرا بمصالح الناس وأحوالهم وأعرافهم وعاداتهم التى يصح رعايتها وصيانتها ؛ ليستطيع فهم الوقائع التى لا نص فيها ، واستنباط الأحكام الملائمة لها عن طريق القياس أو الاستحسان ، أو المصالح المرسلة أو غيرها .

والمراد من هذه المقاصد : حفظ مصالح الناس بجلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم ؛ لأنه ثبت بالاستقراء أن نزول الشرائع إنما هو لمصالح العباد فى الدنيا والآخرة معا (٢) ، قال تعالى : ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء : ١٦٥] ، وقال أيضا : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] .

الشرط الثالث : العلم بالفقه : ذهب بعض العلماء إلى ضرورة أن يعرف المفتى الفقه ، وأن يطلع على آراء العلماء وما ذهب كل منهم إليه فى المسائل (٣) ، قال سحنون رحمه الله : أجزأ الناس على الفتيا أقلهم علما

(١) الموافقات للشاطبى (٢م / ٣ جـ / ٧) وما بعدها و (٣م / ٤ جـ / ٧٦) ، أصول الفقه الإسلامى زكريا البرى (ص ٣٠٩) ، الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية قرضاوى (ص ٤٣ - ٤٧) .

(٢) الموافقات (١م / ٢ جـ / ٤) .

(٣) المستصفى (٢ / ٣٥٢) ، المسودة (ص ٥٤٦) ، أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ٨٧) .

باختلاف العلماء (١) .

والمقصود : معرفة أقوال السلف من الفقهاء ، وهذا يدعوه إلى أن يأمن العثار في الفتوى .

وذهب الجمهور من الأصوليين إلى عدم اشتراط الفقه ؛ لأنه يلزم عليه اشتراط الدور ، فكيف يحتاج إليها وهو الذى يولدها بعد حيازته لمنصب الإفتاء (٢) .

الشرط الرابع : معرفة البراءة الأصلية :

من الأصوليين من اشترط معرفة البراءة الأصلية ، أى أن يعرف المفتى أن لا حكم إلا بالشرع ، وأن ليس على الإنسان الإتيان بعمل ما ، أو الامتناع عن عمل ما امتثالاً لحكم الشرع ، من غير أن يرد دليل من قبله به (٣) .

ولعل من لم يذكر هذا الشرط اكتفى بوضوحه ؛ لأن الكلام فى المفتى ومن كان مفتياً توفر لديه كافة الشروط ، لا يتصرف إلا فيما ورد فى الشرع من الأدلة ، ولا يستنبط إلا من النصوص ، أو مما دلت النصوص على كونه دليلاً .

(١) جامع بيان العلم وفضله (٥٥ / ٢) ، صفة الفتوى والمفتى (ص ٨) .

(٢) شرح الكوكب المنير لابن النجار (٤٦٦ / ٤) ، حاشية البناني على جمع الجوامع (٣٨٥ / ٢) ، المحصول للرازي (٢ / ٣ / ٣٦) ، شرح مختصر الروضة للطوفى (٥٨٢ / ٣) ، البحر المحيط للزركشى (٢٠٥ / ٦) .

(٣) الإبهاج فى شرح المنهاج لابن السبكي (٢٧٣ / ٣) ، نهاية السؤل للأسنوى (٥٥٥ / ٤) حاشية الجرجاني على ابن الحاجب (م / ٢٠١ / ٢٩٠) ، حاشية العطار على جمع الجوامع (٤٢٢ / ٢) ، المستصفى للغزالي (٣٥١ / ٢) .

الشرط الخامس : العلم بالرياضيات ^(١) :

أن يعرف قدرًا من الرياضيات ؛ لأن من المسائل ما لا يمكن استخراج الجواب منه إلا بالحساب ، ولهذا عني به من سلفنا وأئمتنا من لا يزال اسمه كالبدر في السماوات، وعلمه وآثاره مرجع للعويصات ، أمثال ابن خلدون ^(٢) . وابن البيطار ^(٣) ، وابن النفيس ^(٤) رحمهم الله ، ومن لا يحصى من

(١) تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد للسيوطي (ص ٤٤) ، المجموع (٤٢ / ١) ، الفتوى في الإسلام (ص ١٤٢ وما بعدها) ، الرد على من أخلد إلى الأرض (ص ١٨٠) ، الفتاوى الهندية (٣ / ٣٠٩) ، أدب الدنيا والدين للماوردي (ص ٤٦) ، الغيathi (ص ٦٥) .

(٢) ابن خلدون : ولي الدين ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد الحسن الخضرى ، الأشبيلي الأصل ، التونسي ، القاهري ، المالكي ، المعروف بابن خلدون ، ولد سنة ٧٣٢ هـ ، بتونس ونشأ بها ، عالم أديب ، مؤرخ ، اجتماعي ، حكيم ، طلب العلم وسمع من الوادي آشي وغيره ، رحل إلى غرناطة وبجاية ، واعتقل ، وتنقلت به الأحوال إلى أن رجع إلى تونس ، فأكرمه سلطانها ، ثم انتقل إلى مصر وولى قضاء المالكية بها مرارا ، رافق العسكر إلى تملنك ، توفي رحمه الله بالقاهرة سنة (٨٠٨ هـ) ، من مؤلفاته : العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم ذوى السلطان الأكبر ، طبيعة العمران ، رحلة .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (١٨٨ / ٥) ، شذرات الذهب (٧٦ / ٧) .

(٣) ابن البيطار : هو ضياء الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن البيطار المالقي ، عالم بالنبات والطب رحل من الأندلس إلى المشرق ، فقدم مصر والشام وسافر إلى بلاد الأغارقة وأقصى بلاد الروم ، ولقى جماعة من علماء النبات ، توفي رحمه الله بدمشق سنة (٦٤٦ هـ) ، من تصانيفه جامع مفردات الأدوية والأغذية ، الأفعال الغريبة والخواص العجيبة .

ترجمته في : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٢٢ / ٦) ، الأعلام (٦٧ / ٤) ، شذرات الذهب (٢٣٤ / ٥) .

(٤) ابن النفيس : علاء الدين ، علي بن أبي الحزم القرشي ، الدمشقي المصري ، الشافعي ، المعروف بابن النفيس ، طبيب مشارك في الفقه والأصول والحديث والعربية ، والمنطق ==

الأئمة كما تراه فى كتب تواريخ الأعلام ، ومن عنى بهذا العلم ، علم
ميسس الحاجة إليه وأدرك موضع الكمال منه ، وكم توقف القضاء والإفتاء
فى النوازل على الإمام بهذه الفنون .

أليس تحرير سمت القبلة يتوقف على معرفة أصول فن الميقات ، وكذا
تحرير أوقات الصلوات فى البلاد على معرفة عروضها وأطوالها المقررة فى
علمها .

وكذلك حسم المنازعات فى مساحة قطع الأرض أو مقادير السقيا من
الأنهار يتوقف على فن الهندسة والمقاييس ، وهكذا التقاضى فى وقف على
بلد من بلاد دولة من الدول معينة ترتيب فى كون تلك البلد من حوزتها
وحدودها يتوقف على علم الجغرافيا (تقويم البلدان) فمنه يعلم دخولها فى
شرط الوقت ، أو عدم دخولها .

وهكذا أفتى من المحققين غير واحد أن لمن له معرفة بعلم هيئة الفلك
أن يعمل بحسابه فى صوم رمضان والفطر منه وبالجملية : فحاجيات الفنون
الرياضية فى الأقضية والأحكام وفى العبادات والمعاملات أوسع من أن
يدخلها الحصر ولا غنى للقاضى والمفتى عن الإمام بها .

== والسيرة وغيرها ، توفى رحمه الله بمصر سنة (٦٨٧ هـ) ، ومن آثاره : الشامل فى
الطب ، الرسالة الكاملة فى السيرة النبوية ، طريق الفصاحة .

ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٥٨/٧ - ٥٩) ، شذرات الذهب (٤٠١/٥) .

قال الاستاذ أبو إسحاق (١) - رحمه الله - : معرفة أصول الفرائض
والحساب والضرب والقسمة لا بد منه . (٢) .

★★★

(١) الاستاذ أبو إسحاق : هو ركن الدين ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن
مهران الإسفرائيني ، الفقيه الشافعي ، المتكلم ، الأصولي ، توفي رحمه الله بنيسابور
سنة (٤١٨ هـ) ، ومن مؤلفاته ، جامع الحلى فى أصول الدين ، والرد على الملحدين
فى خمس مجلدات ، تعليقة فى أصول الفقه .

ترجمته فى شذرات الذهب (٢٠٩/٣ - ٢١٠) ، معجم المؤلفين عمر كحالة (٨٣/١)
(٢) البحر المحيط للزركشى (٢٠٥/٦) .

تجزؤ الإفتاء :

تجزؤ الإفتاء معناه : أن يتمكن العالم من استنباط الحكم في مسألة من المسائل دون غيرها ، أو في باب فقهي دون غيره ، فالمفتي المتجزء هو الذي له ملكة في استنباط بعض الأحكام ، فإذا تم له ذلك بتوافر شروط المفتي ، فهل له أن يفتي في المسألة ، أم لا بد من أن يكون مفتيا مستقلا ؟
اختلف العلماء في جواز تجزؤ الإفتاء وعدمه إلى ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : الجواز :

ذهب جمهور العلماء من الأصوليين من أهل السنة ^(١) والمعتزلة ^(٢)

(١) أهل السنة : هم الذين يتفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته وأسمائه ، وفي سائر أصول الدين ، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام ، وليس بينهم فيما اختلفوا فيه منها تضليل ولا تفسيق ، وهم الفرقة الناجية والسواد الأعظم من الأمة المحمدية : الفرق بين الفرق (ص ٢٦) .

(٢) المعتزلة : تنسب هذه الطائفة إلى رأس المعتزلة واصل بن عطاء (ت ١٣١ هـ) ، وذلك لاعتزاله حلقة دروس الحسن البصري بسبب مسأله المؤمن العاصي الذي ارتكب ذنبا كبيرا هل هو يسمى مؤمنا أو لا ؟ فكان رأى واصل بن عطاء، أنه لا يسمى مؤمنا ولا كافرا، بل يكون في منزلة بين المنزلتين، فقال الحسن البصري: إن واصلًا اعتزل عنا، ومن ثم أطلق خصوم واصل عليه وعلى أتباعه اسم المعتزلة: الفرق بين الفرق (٢٠-٢١).

والشيعة ^(١) والإباضية إلى جواز أن يكون المفتى عالماً بفن دون فن ، أو باب دون باب ^(٢) ، واستدلوا بقول الرسول ﷺ : « استفت قلبك وإن أفنك الناس وأفنك المفتون » ^(٣) .

وجه الاستدلال : هو أن الرسول ﷺ رجح إفتاء الشخص نفسه على إفتاء غيره وليس هذا إلا لمن هو أهل الإفتاء وهو المفتى .

وقوله ﷺ : « أعلم أمتي بالحلال والحرام معاذ بن جبل » ^(٤) .

فهذا إن دل على شيء ، فإنما يد على جواز التخصص في فن من الفنون ، أو باب من الأبواب الفقهية .

المذهب الثاني : المنع :

يرى طائفة من العلماء أن من لم يحط بأدلة جميع أبواب الفقه ، ومسائله لا يحصل له التقصى عن الحكم في باب أو مسألة ، لإمكان وجود

(١) الشيعة : هم الذين نصرُوا علياً رضي الله ، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية ، إما جلياً وإما خفياً واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتيقن من عنده . الفرق بين الفرق (ص ٢١) ، الملل والنحل للشهرستاني (ص ١٤٦) .

(٢) المستصفى (٣٥٣/٢ - ٣٥٤) ، إعلام الموقعين (١٦٦/٤) ، شرح مختصر الروضة (٥٨٦/٣) ، فتح الغفار (٣٧/٣) ، أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ٨٩) طلعة الشمس للسالمى الإباضى (٢٧٨/٢) ، الأصول العامة للفقه المقارن (٥٨٠ - ٥٨٣) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٣٨) ، واسطة النظام في التقليد والإستفتاء - (خ- ورقة [١- أ]) ، المعتمد في أصول الفقه (٩٢٩/٢) .

(٣) الحديث أخرجه الدارمى في سننه عن وابصة حين سأله ﷺ عن البر والإثم (٢٤٦/٢) كتاب البيوع باب دع ما يريك إلى ما لا يريك .

(٤) الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، رواه أبو نعيم في الحلية (١ / ٢٢٨) .

بعض ما يتصل بموضوعه فى موضع آخر لم يقدر له الإطلاع عليه ، والنظر فيه ^(١) ، وهذا قد ذهب إليه بعض علماء الحنفية والإمام الشوكانى - رحمه الله .

وقالوا : أن الإفتاء بعد توافر الضوابط اللازمة ، يصير كالملكة الفقهية يستطيع بها المفتى الإحاطة بكل مسائل الشريعة ، وعلى ذلك فلا يستعاض أن يقال : فلان يفتى فى المعاملات ويقلد فى العبادات ، أو يفتى فى الأنكحة ويقلد فى البيوع ، ففى ذلك الجمع بين المتنافيات ويطلق عليه (نصف المفتى) ، ولا يتصور أن يكون المفتى عالما بالقياس ومناهجه وعلله ، كما هو شرط فى الإفتاء ، ويكون غير قادر على تطبيقه فى موضع ، بينما يستطيع فى موضع آخر ^(٢) .

ورد عليهم : بمنع ذلك فإنه لا يلزم أن يسمى المفتى فى بعض الأحكام دون بعض (نصف مفتى) ولا نحو ذلك ، بل يسمى مفتيا فى ذلك البعض ، وهو مفت تام فيما أفتى فيه ، وإن كان قاصرا بالنظر إلى ما فوقه ^(٣)

المذهب الثالث : مذهب القائلين بالتفصيل :

هناك من يفرقون بين مسائل الميراث وغيرها من مسائل الفقه ،

(١) المرأة لملا خسرو (٤٦٧/٢ - ٤٦٨) ، إرشاد الفحول للشوكانى (ص ٢٥٥) ، فصول البدائع للفنارى (٤٢٥/٢) ، مسلم الثبوت (٣٦٤/٢) ، المصقول فى علم الأصول للكنوى (ص ٥٦) ، أصول التشريع على حسب الله (ص ١٠٣) .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) طلعة الشمس للسالمى الإباضى (٢٧٩/٢) .

فيجيزون حصول قدرة الإفتاء في مسائل الميراث وحدها^(١) ، ومن هؤلاء :
ابن الصباغ^(٢) - رحمه الله - من الشافعية .

واستدلوا : بأن الصلة بين مسائل الميراث ، وبين غيرها من مسائل
الفقه كالإجارات والبيوع وغيرها منقطعة .

وكلما كانت الصلة بين بعض أبواب الفقه وبعضها منقطعة ، كان
حصول قدرة الإفتاء في بعضها دون بعضها الآخر جائزا ، فيجوز أن يصل
عالم إلى درجة الإفتاء في هذه المسائل وحدها .

قال ابن حزم^(٣) - رحمه الله : وكل من علم مسألة واحدة من دينه

(١) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ٩٠-٩١) ، إعلام الموقعين (١٦٦/٤) ،
الكاشف لذوى العقول (ص ٣٤٢) ، المجموع (٤٣/١) ، نثر الورود على مراقي
السعود (٦٢٩/٢) .

(٢) ابن الصباغ : أبو منصور، أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد البغدادي ،
الشافعي فقيه حافظ للمذهب الشافعي ، توفي رحمه الله سنة (٤٩٤هـ) .
ترجمته في : معجم المؤلفين (١٥١/٢) .

(٣) ابن حزم : هو أبو محمد ، على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح
الفارسي الأندلسي القرطبي ، اليزيدي ، فقيه ، أديب ، أصولي ، محدث ، حافظ ،
متكلم ، أديب مشارك في التأريخ والأنساب والنحو واللغة والشعر والطب والمنطق
والفلسفة ، ولد بقرطبة سنة (٣٨٣ هـ) وقيل : (٣٨٤ هـ) ، وكان يستنبط الأحكام
من الكتاب والسنة ، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء ، فأجمعوا هؤلاء على تضليله ،
وحذروا أرباب الحل والعقد من فتنه ، ونهوا عوامهم عن الدنو منه والأخذ عنه فطورد ،
فرحل إلى بادية بالأندلس فتوفي بها سنة (٤٥٦ هـ) ، ومن تصانيفه : المحلى بالآثار
في شرح المحلى بالاختصار في الكتاب والسنة ، المغرب في تأريخ المغرب .
ترجمته في : معجم المؤلفين (١٦/٧ - ١٧) ، شذرات الذهب (٢٩٩/٣ - ٣٠٠) .

على الرتبة التى ذكرنا ، أجاز له أن يفتى بها ^(١) .

وفى نظرى : أن ذلك لا يختص باب المواريث ، بل يجوز أن يكون العالم مفتيا فى مسألة من مسائل الفقه ، إذا كان حافظا جزئيات المسألة وما يتعلق بها ، لا سيما فى عصرنا الحاضر ، لما يترتب عليه من مجافاة مقتضيات الواقع .

المهم فى الأمر كما قال الإمام الغزالي رحمه الله : وليس من شرط المفتى أن يجيب عن كل مسألة . . . ، أن يكون العالم على بصيرة فيما يفتى ، فيفتى فيما يدرى ، ويدرى أنه يدرى ، ويميز بين ما لا يدرى وبين ما يدرى ، فيتوقف فيما لا يدرى ، ويفتى فيما يدرى ^(٢) .

★ ★ ★

(١) الأحكام لابن حزم (١١٩ / ٥) .

(٢) المستصفى للغزالي (٢ / ٣٥٤) .

أنواع المفتين

النوع الأول : المفتى المستقل :

هؤلاء مستقلون باجتهادهم ويقولون بما يرونه ، فهم يستنبطون الأحكام من أدلتها التفصيلية ، بأصول يضعونها لأنفسهم ولا يتبعون أحداً ، وهذه أعلى مرتبة يبلغها الفقيه ، إلا أنها فقدت منذ دهر طويل وطوى بساطها ، بل لو أرادها الإنسان لامتنع عليه ؛ لأن الأصول التي يبنى عليها الاستنباط قد اهتدى السابقون إلى ما هو حق فيها وفرغ منها ، وليس لأحد أن يزيد عليها ، ويشترط في هذا النوع كل الشروط التي ذكرناها ^(١) ، ومن هذه المرتبة فقهاء الصحابة والتابعين ، وأئمة المذاهب الأربع .

النوع الثاني : المفتى المقيد :

وهذا النوع له أربع حالات :

الحالة الأولى : المفتى المستقل المتسبب : ^(٢)

هذا النوع تابع للنوع الأول في أصوله ، ولكنهم يختلفون عنهم في

(١) عقود رسم المفتى لابن عابدين (١١/١) ، كشف الأسرار (١٧/٤) ، شرح الكوكب المنير (٤٦٧/٤) ، المسودة (٥٤٦ - ٥٤٧) ، البناني على جمع الجوامع (٣٨٥/٢) ، الأصول العامة للفقه المقارن (٥٩١ - ٥٩٤) ، عقد الجيد (ص ٧) ، واسطة النظام في التقليد والاستفتاء ورقة [٢ - أ] .

(٢) صفة الفتوى (ص ١٨) ، روضة الطالبين (٨٩/٨) ، الغياثي (٤١٧) ، أصول الفقه للشيخ محمد الخضرى بك (ص ٣٨٢) ، حاشية الروض المربع (٥١٨/٧ - ٥١٩) .

التفريع وعلى هذه الأصول إذا ما بدا لهم من آراء ، تخالف ما عليه أئمتهم ،
وقد يتفوقون معهم فى بعض ما توصلوا إليه من فروع فإن طبقة المنتسبين هم
الذين يتبعون إمامهم فى الأصول ويخالفونه فى الفروع . وقد يشابههم فيما
ما وصلوا إليه فى الجملة ، ولما وصل إليه إمامهم وإن اختلفت طرقهم فى
الاستدلال .

فإنفاؤهم ينحصر فى الفروع التى يستقلون فيها عن أئمتهم مع اتباعهم
لهم فى الأصول ، فهم مقيودون بأصل إمامهم ومنهجه دون فروعه . وقد
يتفوقون معه فى الجملة ، وشرط هذا النوع أن يكونوا مع إمامهم صحة
وملازمة ، ومن هذا النوع أبو يوسف (١) وابن وهب (٢) والمزنى (٣)

(١) أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى الكوفى ، البغدادى - صاحب
أبى حنيفة - فقيه ، أصولى ، مجتهد ، محدث ، حافظ ، عالم بالتفسير والمغازى ،
ولد بالكوفة سنة (١١٣ هـ) ، تفقه على أبى حنيفة ولازمه ، وسمع من عطاء بن السائب
وطبقته ، وروى عنه محمد بن الحسن الشيبانى وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ،
وولى القضاء ببغداد لثلاثة من الخلفاء العباسيين المهدي والهادى وهارون الرشيد ،
ودعى بقاضى القضاة ، توفى رحمه الله ببغداد سنة (١٨٢ هـ) ، ومن آثاره : كتاب
الخراج ، كتاب أدب القاضى على مذهب أبى حنيفة ، ترجمته فى : معجم المؤلفين
(٢٤٠/١٣) .

(٢) ابن وهب : هو أبو محمد ، عبد الله بن وهب بن مسلم القرشى بالولاء ، المصرى ،
المالكى ، ولد بمصر سنة (١١٥ هـ) ، فقيه ، مفسر محدث ، مقرر ، وروى عن
عدد من العلماء ، وصحب مالك بن أنس عشرين سنة توفى رحمه الله سنة (١٩٧ هـ) ،
من تصانيفه : أهوال القيامة ، الجامع فى الحديث ، ترجمته فى : معجم المؤلفين
(١٦٢/٦) ، شذرات الذهب (١٢٦/٢) .

(٣) المزنى : أبو إبراهيم ، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم المزنى ،
نسبته إلى مزينة إحدى قبائل اليمن ، المصرى ، الشافعى ، ولد سنة (١٧٥ هـ) ، فقيه ==

وغيرهم من العلماء - رحمهم الله .

وهذا النوع يلى النوع الأول - المفتى المستقل - ويجوز لهذا المفتى أن يفتى، وفتواه تعتبر كفتوى المفتى المستقل، إلا أنه لا يخرج عن أصول إمامه، والله أعلم.

الحالة الثانية : المفتى المقيد :

مقيد بمذهب إمامه مستقل بتقريره بالدليل ^(١) ، وهذه الحالة تلى الحالة السابقة فى الرتبة ؛ لأنها تابعة للإمام فى الأصول وتخالفه فى الفروع ، ولكنهم مع ذلك يستنبطون من الأصول أحكاماً أخرى ، لا رواية لإمامهم فيها ، وذلك لا يكون إلا فى المسائل التى تستجد بعد ذلك ، فيخضعون هذه المسائل على حسب أصول المذهب، وعملهم فى ذلك إنما هو تحقيق المناط ومن أصحاب هذه الحالة شمس الأئمة الإمام السرخسى رحمه الله ^(٢) فى

== مجتهد، صاحب الإمام الشافعى وحدث عنه ، توفى رحمه الله بمصر سنة (٢٦٤ هـ) ، ومن آثاره : الجامع الكبير، مختصر الترغيب فى العلم ، ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٢/٢٩٩ - ٣٠٠) ، شذرات الذهب (١٤٨/٢) .

(١) إعلام الموقعين (٤/١٦٢) ، الرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطى (١٣٧) ، عقود رسم المفتى (١/١٢) ، أصول الفقه بدران أبو العينين (٤٨١) ، المسودة (٥٤٧ - ٥٤٨) .

(٢) السرخسى : شمس الأئمة أبو بكر ، محمد بن أحمد بن سهل السرخسى ، نسبة إلى السرخسى فى خراسان من كبار فقهاء الأحناف ، متكلم ، أصولى ، مناظر ، سجن بالجب فى أوزجند فى فرغانة، وكان سبب سجنه كلمة نصح بها الخاقان ولما أطلق سكن فرغانة إلى أن توفى بها سنة (٤٩٠ هـ) ، ومن آثاره : المبسوط فى الفقه والتشريع، النكت وهو شرح لزيادات الزيادات للشيبانى .

ترجمته فى : معجم المؤلفين (٨/٢٣٩) ، الأعلام (٥/٣١٥) .

المذهب الحنفى ، وابن العربى رحمه الله^(١) من المالكية ، والغزالى من الشافعية ، وهذا المفتى أهل لأن يفتى لكن المستفتى يعتبر مقلداً لإمام المذهب وليس لهذا المفتى ؛ حيث لا يعتبر مستقلاً بنفسه عن أصول الإمام .

الحالة الثالثة : مجتهد الترجيح : (٢)

أن لا يصل إلى درجة أصحاب الحالة السابقة فى معرفة الاستدلال من أصول الإمام فى المذهب لكنه حافظ للمذهب عالم بأدلته وتقريرها ، وهذه صفة كثير من المتأخرين ، فقد رتبوا المذهب وحرروه وصنفوا فيه تصانيفه ، والناس اليوم معظمهم عالة عليها - التصانيف - ولهم أهلية الفتوى فى المذهب ، ومستفتوهم يعتبرون مقلدين لإمام المذهب ، والله أعلم .

الحالة الرابعة : مجتهد الفتيا (٣) - الحافظ :

(١) ابن العربى : أبو بكر ، محمد بن عبدالله بن محمد المعافى الأشبلى ، المالكى ، ولد فى أشبيلية سنة (٤٦٨ هـ) وقيل (٤٦٩ هـ) ، عالم مشارك فى الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتأريخ وغير ذلك ، نشأ فى بيت عرف بالعلم والأدب والفقه ، حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين ، ودرس العربية والحساب ، ثم درس غريب اللغة والشعر حتى بلغ رتبة الاجتهاد فى علوم الدين ورحل إلى المشرق وزار أكبر المدن وأهم المراكز العلمية فيه ، ثم عاد إلى أشبيلية ، وولى القضاء بها ، توفى رحمه الله بقرب فاس سنة (٥٤٣ هـ) ، ومن آثاره : العواصم من القواصم ، أحكام القرآن ، ترجمته فى : معجم المؤلفين (١٠ / ٢٤٢) ، الأعلام (٦ / ٢٣٠) .

(٢) أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ٩٨) ، الأصول العامة للفقه المقارن (ص ٥٩٢) البنائى مع جمع الجوامع (٢ / ٣٨٥) .

(٣) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٤ / ١٢٩) ، الأنوار (٢ / ٣٩٥) ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (٣٧٦ - ٣٧٧) عقد الجيد (ص ٨) .

هو القادر على فهم المذهب وفقهه ، مع حفظه ذلك الفقه ، أو أكثره ،
وفهم كذلك ضوابطه وتخريجات الأصحاب وبإمكانه أن يرجع إلى مصادر
المذهب ، وهذا المجتهد له أن يفتى فى المسائل التى بين أحكامها أصحاب
المذهب والمجتهدون فيه ، ومن هؤلاء الإمام الرافعى رحمه الله ^(١) .

النوع الثالث : المفتى الخاص بنوع من العلم ، أو المسائل :

وهو أن يكون عالماً بنوع من العلم وما يتعلق بهذا العلم ، فله أن يفتى
فيه ^(٢) وقد مثلوا لهذا النوع بقولهم : « من عرف القياس وشروطه فله أن
يفتى فى مسائل القياس » ^(٣) .

وإذا كان عالماً بمسألة ، أو مسائل معينة ، فله أن يفتى فيها دون
غيرها ^(٤) ، فإذا كان المفتى يفتى فى مسألة من البيوع، أو الإجارة، أو الرهن،

(١) الإمام الرافعى : أبو القاسم ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعى ، نسبة إلى
رافع بن خديج الصحابى القزوينى من كبار الشافعية ، ولد بقزوين سنة (٥٥٥ هـ) ، كان
له مجلس بقزوين ، توفى رحمه الله سنة (٦٢٣ هـ) ، وقيل : (٦٢٤ هـ) بقزوين ومن
آثاره : الأمالى الشارحة على مفردات الفاتحة ، التدوين فى أخبار قزوين ، ترجمته فى :
شذرات الذهب (٥ / ١٠٨) ، معجم المؤلفين (٦ / ٣) .

(٢) بذل النظر للأسمندى (ص ٦٩٢) ، إجابة السائل شرح بغية الأمل للأمير الصنعانى
(ص ٤٠٣) الذخيرة للقرافى (١ / ١٣٧) ، رأى السيد فى الاجتهاد والتقليد (٣١ /
٣٣) ، رد المحتار على الدر المختار (٤ / ٣٢٠) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠ / ٢١٢) ،
(٢١٣) .

(٣) المستصفى (٢ / ٣٥٢) بتصرف يسير .

(٤) الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع (٤ / ٣٢٠) ، التمهيد لأبى الخطاب (٤ / ٣٩٤) ، =

فإنه يكفي أن يعرف ما ورد فيها من آيات وأحاديث ، وما وقع فيها من إجماع واختلاف مع معرفة الناسخ والمنسوخ إلى غير ذلك مما يتوقف عليه الإفتاء ، ولكنه لا يحتاج إلى ما يتعلق بغيرها كأحكام الصلاة ، والصوم ، أو الحج ، أو غيرها .

النوع الرابع: المفتى المقلد :

وهذا النوع دون الأنواع السابقة ، وذلك ؛ لأن علمهم ينحصر في فهم ما كتبه الأولون ، ولا قدرة لهم على الترجيح بين الآراء والروايات ، ولا علم لهم بترجيح المرجحين ، وتمييز أنواع الترجيح ^(١) ، وقد قال عنهم ابن عابدين رحمه الله : لا يفرقون بين الغث والسمين ، ولا يميزون الشمال من اليمين بل يجمعون ما يجدونه ، كحاطب ليل ، فالويل لمن قلدهم كل الويل ^(٢).

وهذا النوع قد كثر في العصور الأخيرة فهم لا يخرجون عن عبارات الكتب ، ويتعبدون ما فيها ، ولا يستطيعون أن يميزوا بين الأدلة ولا الأقوال ولا الروايات واكتفوا بأن يقولوا: هناك قول بهذا، وقد كان عمل هذا الفريق له

== روضة الناظر وجنة المناظر (٣/ ٩٦٣) ، حاشية الجرجاني على ابن الحاجب (٢/ ٣٩١) ،
البند في أصول الفقه لابن حزم (ص ١٥١) ، شرح مختصر المنار في أصول الفقه لابن
قاسم الكوراني (ص ١٠٥) ، الأحكام للآمدی (٤/ ٢٢١) ، البلبل في أصول الفقه
(ص ٢٣٣) .

(١) إعلام الموقعين (٤/ ١٦٤) ، أصول الفقه لأبي زهرة (ص ٣١٧) .

(٢) عقود رسم المفتى لابن عابدين (١/ ١٢) .

أثر في البيئات والطبقات التي تحاول أن تجد مسوغاً لما تفعل ، فيسارع هؤلاء إلي قول يجدونه أيا كان قائله ، وأيا كانت قيمته ، ولو لم يعتمد علي دليل واضح ، أو تفكير راجح ، ثم يشرون ذلك نشرأ فالويل لمن قلدهم كل الويل.

الأدب : استعمال ما يحمد قولاً وفعلاً ، وهو الأخذ بمكارم الأخلاق ،
والوقوف مع المستحسنات ، وقيل : هو تعظيم من فوقك ، والرفق بمن
دونك^(١).

فهناك آداب ينبغي للمفتى أن يتحلى بها ، فى خاصة نفسه ، لكن تكون
فتواه مقبولة عند المستفتى وهذه الآداب هى :

الأدب الأول : موافقة فعله قوله :

ينبغي له أن يكون عاملاً بما يفتى به من الخير ، وأن لا يخالف فعله
قوله ، فيدخل فى مقت الله^(٢) ، كما قال تعالى : ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ
تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٣] .

وأن يقصد بذلك التوصل إلى تنفيذ الحق وهداية الخلق ، فتصير قرينة

(١) فتح البارى (١٠ / ٤١٤) ، دليل الفالحين (١ / ٢٨) ، كشف القناع (٦ / ٣٠٩ ،
٣١٠) ، مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة المقدسى (ص ٢٣) ، عون المعبود (م ٧/
ج ١٣ / ٨٩) ، لباب الآداب الأمير أسامة بن منقذ (٢٢٦ - ٢٢٨) .

(٢) تلبس إبليس لابن الجوزى البغدادى (ص ١٢١) ، الأذكار للنووى (ص ٢٨٧) ، معين
الحكام (ص ١٦) ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى (١٨ / ٧٧ - ٨١) ، الأحكام للآمدى
(٤ / ٢٩٨) ، الأحكام لابن حزم (٥ / ١٣٣) ، تذكرة السامع فى أدب العالم والمتعلم
لابن جماعة (ص ١٥ وما بعدها) ، الاعتصام للشاطبى (٢ / ٣٤٤) .

عظيمة، وإليه الإشارة بقوله تعالى بحكاية عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَاجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء : ٨٤] ، وليبدأ في نفسه في كل خير يفتي به فهو أصل استقامة الخلق بفعله وقوله ، قال تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٤] . ومتى كان المفتي على هذا الأدب مع نفسه ، جعل الله البركة في قوله وكذلك يسر قبول قوله عند المستفتي .

قلت : فهذا أمر مطلوب منه ، إذ هو علامة صدقه في فتواه ، وهو السبيل لوضع البركة في قوله ، وتيسير قبوله في نفوس مستفتيه ، ولذا نجد القرآن يعتبر في الصدق مطابقة القول للفعل وفي الكذب مخالفته له ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب : ٢٣] .

وقد سلك الرسول ﷺ هذا المسلك ، فجاءت أقواله مطابقة لأفعاله ، وسيرته ممتثلة بالشواهد لذلك قال في حجه الوداع : « وأول رباً أضعه ، ربا العباس بن عبد المطلب ^(١) » ^(٢) فهذا منه ظاهر في المحافظة على مطابقة

(١) العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه ، هو أبو الفضل ، عباس بن عبد المطلب بن هاشم ، عم رسول الله ﷺ وصنو أبيه ، وجد الخلفاء العباسيين ، كان أسن من رسول الله ﷺ بستين ، وكان في الجاهلية رئيساً في قريش ، وإليه كانت عمارة المسجد الحرام ، والسقاية ، شهد مع رسول الله ﷺ بيعة العقبة ، لما بايعه الأنصار ، وكان حينئذ مشركاً ، وكان ممن خرج مع المشركين إلى بدر مكرهاً ، وأسر يومئذ فيمن أسر ، ثم فدى نفسه ، وأسلم عقب ذلك ، وقيل : إنه أسلم قبل الهجرة وكان يكتم إسلامه ، كان رسول الله ﷺ يعظمه ويكرمه بعد إسلامه ، استسقى عمر بن الخطاب بالعباس رضى الله عنهما عام الرمادة لما اشتد القحط ، فسقاهم الله تعالى به ، وأخصبت الأرض ، كان له من الولد عشرة ذكور دون الإناث أضر في آخر عمره ، توفي رضى الله عنه بالمدينة سنة (٣٢ هـ) ، وصلى عليه عثمان ودفن بالبقيع ، ترجمته في : أسد الغابة (٣/ ٦٠ - ٦٣) .

(٢) الحديث عن جابر بن عبد الله ، أخرجه مسلم بشرح النووي (٣م / ٨ / ١٧٠) كتاب==

القول للفعل بالنسبة إليه وإلى قرابته ، وهكذا ينبغي لمن تصدى لأحكام الله من الناس .

وكما جاء الشرع ذاماً للفاعل بخلاف ما يقول ، فقال الله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٤] .

ومما ينبغي التنبيه إليه ، أن هذا الأمر يعتبر وجوده أكمل في انتفاع المستفتى ، وقبوله لما يقوله المفتى ، وليس معناه ، أنه لا بد من وجوده من أجل صحة الفتوى من الناحية الشرعية ، اللهم إلا إذا سقطت درجته إلى مرحلة الفسق ، فإنه حيثئذ لا تقبل فتواه لاختلال شرط العدالة فيه ولهذا يقول الشاطبي رحمه الله : واطراد ما سقنا من عدم مخالفة المفتى لما يفتى به ، أن هذا أكمل في الانتفاع ولا يعنى هذا عدم صحة الفتوى من الناحية الشرعية ، ما لم ينحط المفتى إلى رتبة الفسق بالمخالفة ^(١) .

الأدب الثاني : حسن السريرة :

وينبغي أن يحسن سريرته ، ويتقيد بتلك التوجيهات الإسلامية من مراعاة النظافة ، وستر العورة ، واجتناب ما نهاه الله لبسه للرجال من ذهب

== الحج باب حجة النبي ﷺ ، وابن ماجه (٢/ ١٠٢٢) ، كتاب المناسك باب (٨٤) حجة النبي ﷺ رقم الحديث (٣٠٧٤) ، السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ٥) كتاب الحج باب ما يدل على أن النبي ﷺ أحرم إحراماً مطلقاً ينتظر القضاء ثم أمر بإفراد الحج ومضى في الحج ، أبو داود مع العون (٣م/ ٢٥١) ج٥/ ٢٥١ ، كتاب المناسك باب (٥٧) صفة حجة النبي ﷺ ، والدارمي (٢/ ٤٤) كتاب المناسك باب (٣٤) في سنة الحاج .

(١) الموافقات للشاطبي (٢م/ ٤/ ١٨٧) بتصرف .

وحرير ، واجتناب مجالس اللهو ، وليكن أبدا حسن الزى والمظهر ، وليلبس ما يليق به من الثياب ^(١) وله عليه السلام : « البذاذة ^(٢) من الإيمان » ^(٣) والبعيدة من شعارات الكفار فإن ذلك رهيب في حقه ، وأجمل في شكله ، وأدل علي فضله ، وعقله ، قال علاء الدين الطرابلسي رحمه الله ^(٤) : فإنه أهل لأن ينظر إليه ويقتدى به . فالعيون مصروفة إليه ، ونفوس الخاصة على الاقتداء بهديه موقوفة ^(٥) .

الأدب الثالث : الصبر على إيصال الحق :

ينبغي له أن يكون متلطفاً في إيصال الحق وصبراً عليه ^(٦) ، لقوله

(١) تهذيب الفروق بهامش كتاب الفروق (م/٢ ج/٤/٢٤٥) ، أدب طالب العلم لأبي عبد الله محمد بن سعيد بن أرسلان (ص ٢٩-٣١) ، الجامع لأحكام الراوي وآداب السامع (١٥٤/١) ، مختصر الشرائع للمحمدية للألباني (ص ٤٦ وما بعدها) ، أحكام الفتوى للزياري (ص ١٢٩) ، المفتى في الشريعة الإسلامية د. عبد العزيز عبد الرحمن علي (ص ٢٩) ، الفتيا للأشقر (٦٠-٦٥) .

(٢) البذاذة : رثاءة الهيئة : يقال : بذ الهيئة وبأذ الهيئة : أي رث اللبسة ، أراد التواضع في اللباس وترك التبجح به ، النهاية في غريب الحديث (١/١١٠) ، الفائق في غريب الحديث (١/٩٠) ، لسان العرب (٣/٤٤٧) .

(٣) عون المعبود (م/٦ ج/١١ / ١٤٦) كتاب الترجل رقم الحديث (ص ٤١٥٥) ، سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني تحت رقم (ص ٣٤١) ، ابن ماجه (٢/١٣٧٩) كتاب الزهد باب من لا يؤبه له رقم الحديث (ص ٤١١٨) .

(٤) علاء الدين الطرابلسي : هو أبو الحسن علي بن خليل الطرابلسي ، فقيه ، حنفي ، ولى القضاء بالقدس ، توفي رحمه الله سنة (٨٤٤هـ) ، ومن تصانيفه ، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام .

ترجمته في : معجم المؤلفين (٧/٨٨) ، الأعلام (٤/٢٨٦) .

(٥) معين الحكام (ص ١٦) .

(٦) الخرشي على مختصر سيد خليل (٧/١٤١) ، أخلاق العلماء لأبي الحسين بن عبد ==

تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه : ٤٤] ، وكذلك أن يكون قليل الطمع ، كثير الورع حريصا على استطابة مأكله ، فإن ذلك أولى لأسباب التوفيق^(١).

الأدب الرابع : معالجة النفس وعدم الغرور والكبرياء :

ينبغي له أن يعالج قلبه مما قد يعرض لمن يتولى مثل هذا المنصب من الغرور والكبرياء والتعالى على عباد الله ، ومشابهة الفضلاء ذوى الأقدار أو من الإعجاب بما يقول ، وما يجيب به ، وخاصة إن أصاب الحق^(٢) .

وقد قيل : « فتنه الجواب بالصواب أشد من فتنه المال »^(٣).

فليقدم تصحيح النية وإخلاصها ، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسها ، وليحذر حب الرياسة ورعونتها^(٤) .

== الله الآجري (ت ٣٦٠ هـ) ، (ص ٤٦) ، الفقيه والمتفقه (١٥٨/٢) ، الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ٢٧٤) ، جواهر العقود (٣٥٧/٢) ، الإنصاف (١٨٧/١) ، دليل الفالحين (٢٨/١) .

(١) تبصرة الحكام (٥٢/١) ، أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعيد السمعاني (ص ٣٦) ، أصول الدعوة زيدان (ص ١٦٠) ، أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح الشهرزوري (ص ١٣٥) .

(٢) أدب الدنيا والدين للماوردي (٨٠-٨١) ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٣٥٨) .

(٣) صفة الفتوي ابن حمدان الحنبلي (ص ١١) .

(٤) تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة (ص ٢٥) ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١٧٦/١ و ١٨٦) .

الأدب الخامس : عدم ذكر طريق الاجتهاد في الفتوى :

لا ينبغي له أن يذكر في فتواه طريق الاجتهاد وما إلى ذلك ، إلا إذا ما تعلق الفتوى بقضاء قاض فيومئ فيها إلى طريق الاجتهاد ، وله أن يشدد في جوابه إذا احتاج إلى ذلك ، فيقول مثلاً : وهذا إجماع المسلمين ، أو لا أعلم في هذا خلافاً ، وما أشبه هذه الألفاظ على حسب ما تقضيه المصلحة ويوجبه الحال (١) .

الأدب السادس : ذكر الدليل في الفتوى :

ينبغي له أن يذكر في فتواه الحجة إذا كان نصاً قاطعاً (٢) ، قال ابن القيم رحمه الله : (ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ما أمكنه من ذلك) (٣) .

الأدب السابع : الحلف علي ثبوت الحكم :

ينبغي للمفتي أن يحلف علي ثبوت الحكم ، ويدل علي ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ ﴾ [يونس : ٥٣] ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ﴾ [سبا : ٣] وقد أقسم النبي ﷺ علي ما أخبر به من الحق

(١) الفقيه والمتفقه (٢/١٩١-١٩٢) ، تيسير التحرير (م٢/ج٤ / ٢٤٧) ، أدب المفتي والمستفتي للنووي (ص٦٤) .

(٢) شرح كوكب المنير (٤/٥٩٤) ، الفتوي في الإسلام (٩٨-٩٩) ، حاشية البناني علي جمع الجوامع (٢/٣٩٧) ، مجموع فتاوى (٢٧/٣٠٧) ، مختصر البعلي (ص١٦٨) ، إعلام الموقعين (٤/١٣٠) .

(٣) إعلام الموقعين (٤/١٢٣) .

في أكثر من ثمانين موضعاً ، كقوله ﷺ : « والذي نفسي بيده ، لو فاطمة فعلت ذلك لقطعت يدها »^(١).

الأدب الثامن : عدم الفتوى في اسم مشترك :

ينبغي للمفتي إذا أفتى أن لا يكون فتواه في اسم مشترك بل يفصل كمن يسأله مثلاً عن الأكل في رمضان بعد طلوع الفجر فلا بد أن يقول له ، يجوز في الفجر الأول لا الثاني^(٢).

الأدب التاسع : رد الفتوى إذا خاف غائلتها :

ينبغي للمفتي أن يرد الفتوى إذا خاف غائلتها ، أو كان في بلده قائم مقامه ؛ لأن الإفتاء في حقه مع وجود من يقوم مقامه سنة ، وإن لم يكن في البلد من يقوم مقامه ، لم يجز ردها بل تعين عليه الجواب^(٣).



(١) [متفق عليه] البخاري مع الفتح (٨٦ / ١٢) ، كتاب الحدود باب (١١) إقامة الحدود علي الشريف والوضيع ، مسلم بشرح النووي (م ٤ / ج ١١ / ١٨٦) كتاب الحدود باب النهي عن الشفاعة في الحدود .

(٢) مطالب أولي النهي (٤٤٣ / ٦) ، شرح منتهى الإرادات (٤٥٨ / ٣) ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل (٩٠ / ٦) ، مختصر البعلي (ص ١٦٨) ، كشاف القناع (٣٠٤ / ٦) .

(٣) التقرير والتحجير (٣ / ٣٤٢) ، تيسير التحرير (٢٤٢ / ٤) ، صفة الفتوى (ص ٦) ، الفروع (٤٣٣ / ٦) ، شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي (٢ / ١٠٥٣) .

أخذ الأجرة والهبة في الفتوى

أولا : أخذ الأجرة في الفتوى :

الأصل فيه ، أن يتبرع لهذا المنصب ، دون أن يأخذ عليه الأجرة ، أما إذا لم يكن له مصدر يرتزق منه ، فله أن يأخذ من بيت المال ، ولا يجوز له أن يأخذ من أعيان المستفتين علي الراجح كالقاضي ، وإذا كتب للمستفتي فله أن يأخذ أجرة الكتابة فقط ^(١) .

قال القزويني رحمه الله ^(٢) : له أن يقول يلزمني أن أفتيك قولاً ، أما كتابة الخط فلا ، فإذا استأجره على الكتابة جاز ^(٣) .

والذي يبدو لي : أنه يلزمه الجواب مجاناً لله بلفظه وخطه ، ولكن لا يلزم أدوات الكتبة من ورق ومداد ، وعلي ولي الأمر أن يفرض لمن فرغ نفسه للتدريس والفتوى ، ما يغنيه عن الإحتراف ، ويكون من بيت المال ،

(١) الفتاوي الهندية (٣/٣٠٩) ، إعلام الموقعين (٤/١٧٨) ، نشر الورود علي مراقي السعود (٢/٦٥٢) .

(٢) القزويني : أبو حاتم ، محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف القزويني الأنصاري ، الشافعي ، فقيه ، أصولي ، تفقه بآمل ، ثم ببغداد ودرس وألمي وحدث ، توفي رحمه الله بآمل سنة (سنة ٤١٤هـ) ، وقيل : (٤١٥ هـ) ، من تصانيفه : كتاب الحيل في الفقه ، تجريد التجريد .

ترجمته في : معجم المؤلفين (١٢/١٥٨) ، الأعلام (٧/١٦٧) .

(٣) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١١٤-١١٥) .

كما أعطى الإمام عمر بن الخطاب رضى الله عنه لكل رجل ممن هذه صفته
مائة درهم في الشهر^(١) ، فإن لم يكن هناك بيت مال ، أو لم يفرض الولي
شيئا تعين علي أهل البلد أن يجعلوا له من أموالهم رزقا^(٢) .



(١) كما فرض لزيد بن ثابت لما بعثه إلي الكوفة رزقا ، ورزق شريحا في كل شهر مائة درهم.

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني (٢٣٠/٨) ، رقم الحديث (٢٦٠٦-٢٦٠٧) .

(٢) روضة الطالبين (٩٦/٨) ، غاية المتهي في الجمع بين الإقناع والمتهي (٤٣٠/٣) ،
الفقيه والمتفقه (١٦٤-١٦٥) ، صفة الفتوى (ص ٣٥) .

أخذ الهبة في الفتوى :

أما الهبة ، فله قبولها ، إن لم تكن بسبب الفتوى ، كمن عادته يهاديه ،
أو من لا يعرف أنه مفت (١) ، لقوله ﷺ : « تهادوا تحابوا » (٢) .

وإن كانت سبباً إلي أن يفتيه بما لا يفتي به غيره ممن لا يهدى له حرم
عليه قبولها (٣) ، لقول الرسول ﷺ : « هدايا العمال غلول » (٤) .

قال ابن الصلاح الشهرزوري رحمه الله : ينبغي أن يحرم قبولها إن
كانت رشوة علي أن يفتيه بما يريد (٥) .

قلت : وإن كان لا فرق بينه وبين غيره عنده في الفتيا ، بل يفتيه بما
يفتي به الناس كره له قبولها ؛ لأنها تشبه المعاوضة ، والله أعلم .

(١) شرح الكوكب المنير (٥٤٩/٤)، مطالب أولي النهي (٤٨١/٦)، حاشية قلوبوي وعميرة
(٣٠٣/٤) .

(٢) الحديث رواه البخاري في الأدب المفرد عن أبي هريرة : صحيح الأدب المفرد للألباني
(ص٢٢١)، باب (٢٣٦) قبول الهدية رقم الحديث (٤٦٢) ، وقال في الإرواء : حديث
حسن ليس في شيء من الكتب الستة (٤٥-٤٤/٦) باب الهبة رقم الحديث (١٦٠١)،
السنن الكبرى (١٦٨-١٦٩) كتاب الهبات باب التحريض علي الهبة والهدية صلة بين
الناس .

(٣) آداب العالم والمتعلم والمفتي والمستفتي للنووي (ص٦٦) ، نهاية المحتاج (٢٥٦/٨) ،
الفتاوى الهندية (٣١٠/٣) ، شرح منتهى الإرادات (٤٧١/٣) .

(٤) الحديث عن أبي حميد الساعدي رضى الله عنه ، رواه البيهقي في السنن الكبرى
(١٣٨/١٠) كتاب آداب القاضي باب لا يقبل منه هدية ، وفي كنز العمل تحت رقم
(١٥٠٦٧) ، وفي مجمع الزوائد (٢٠٠/٤) كتاب الأحكام باب هدايا الأمراء ،
و(٢٤٩/٥) كتاب الخلافة باب هدايا الأمراء .

(٥) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص١١٥) .

عدم التصريح بالفتوى عند خروجه عن الاعتدال وتقديم الأسبق عند اجتماع الرقاع^(١) بحضرته

أولاً : عدم التصريح بالفتوى عند خروجه عن الاعتدال :

الاعتدال : هو توسط حال بين حالين في كم ، أو كيف^(٢) .

إذا لحق المفتي حال ، تغير فيها عقله ، أو خلقه ، أو فهمه ، كالغضب ، توقف عن الافتاء ، حتى يعود إلي سكون نفسه ، وكمال عقله ، وهدوء طبعه وظهور فهمه^(٣) . لقوله ﷺ : « لا يقضى القاضى بين اثنين وهو غضبان »^(٤) .

ويلحق بالغضب أيضا ، الهم والحزن المفرط ، والمرض المؤلم ،

(١) الرقاع : مفردة : الرقعة التى تكتب وفي الحديث : « يجئ أحدكم يوم القيامة علي رقبته رقاع تخفق » أراد بالرقاع ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقاع . النهاية في غريب الحديث (٢/٢٥١) ، لسان العرب (٨/١٣١) .

(٢) لسان العرب (١١/٤٣٣) ، القاموس المحيط للفيروز آبادي (ص ١٣٣٢) .

(٣) المسودة (ص ٥٤٥) ، فتح الباري (١٣/١٤٧) ، الغاية القصوى في دراية الفتوى (٢/١٠١) ، أصول الفتوى والقضاء (ص ٢٤٥) ، كشف القناع (٦/٣١٦) ، قواعد الأصول في معاهد الفصول لصفي الدين البغدادي (ص ٢١٠) ، مواهب الجليل (٦/١٢٢) ، نيل الأوطار (٨/٣١٣-٣١٤) ، عون المعبود (٥م/٩-٣٦٦) .

(٤) [متفق عليه] عن أبي بكره : البخاري مع الفتح (١٣/١٤٦) ، كتاب الأحكام باب هل يقضى القاضي أو يفتى وهو غضبان ، مسلم بشرح النووي (٤م/١٢ج/١٥) كتب الأفضية باب كراهة القاضي وهو غضبان بلفظ (أن لا يحكم) .

والجوع المفرط ، لقوله ﷺ : « لا يقضى القاضى وهو غضبان مهموم ولا مصاب محزون، ولا يقضى وهو جائع » (١) . وفي رواية « .. إلا وهو شبهان ريان » (٢) .

وكذلك إذا دفعه الأخبثان ، لقوله ﷺ : « لا صلاة بحضرة الطعام ، ولا هو يدافعه الأخبثان » (٣) .

ولما نهى النبي ﷺ أن يصلى الرجل وهو يدافعه الأخبثان ، والصلاة لا تحتاج من الإفتاء ما يحتاج إليه في الأحكام ، فكان منع الأخبثين من الإفتاء والقضاء أولى .

ويلحق به - بالغضب - كل حال يخرج فيه عن سداد النظر واستقامة الحال كالنعاس والملل ، والفرح الغالب والخوف والعطش ، والبرد المؤلم، والحر المزعج وشدة الشهوة - التوقان إلى النكاح - (٤) .

(١) تفرد بهذا الحديث أبي عوانة في مسنده عن عبد الملك بن عمير بن عبد الرحمن بن أبي بكرة بهذا الإسناد وبهذا اللفظ ، مسند أبي عوانة (ج ٤ / ١٥ - ١٧)

(٢) أخرجه البيهقي عن أبي سعيد الخدري في السنن الكبرى (١٠٦/١٠) كتاب آداب القاضي باب لا يقضى القاضى إلا وهو شبهان ريان، الدارقطني (م ٢/٤ ج ٤ / ٢٠٥-٢٠٦) كتاب الأقضية والأحكام الحديث (ص ١٤)، مجمع الزوائد (٤/١٩٥) باب لا يقضى القاضي إلا وهو شبهان ريان.

(٣) رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها (م ٢/٥ ج ٥ - ٤٦ - ٤٧) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام المراد أكله ، البيهقي في السنن الكبرى (٧٣/٣) كتاب الصلاة باب ترك الجماعة بعذر الأخبثين إذا أخذاه ، أو أحدهما حتى يتطهر ، وفي كنز العمال (٧/٥٢١) آداب الصلاة باب مدافعة الأخبثين رقم الحديث (٢٠٠٦١) .

(٤) شرح منتهي الإرادات (٣/٤٧١) ، المجموع (٢٠/١٣١) ، إعلام الموقعين ==

وإذا أفتى فى هذه الأحوال التى منع من الإفتاء والقضاء فيها ، واطمئن
من نفسه أن ذلك لا يمنعه من إدراك الصواب ، نفذت فتواه ، أو حكمه ،
إن وافق الصواب ، وإن ظن أنه لا يصيب فالترك أولى ^(١) .

فينبغى للمفتى ، أو القاضى أن يعتمد بنظره الوقت الذى يكون فيه
ساكن النفس معتدل الأحوال ليقدر على الإفتاء ، أو القضاء ، فى النوازل ،
ويحترس من الزلل فى الأحكام .

== (٤/١٧٤-١٧٥) ، السبيل فى معرفة الدليل (٣/٢٧٦) ، عرف البشام (ص ٢٣) ، الفقيه
والمتفقه (٢/١٢٠) ، شرح كوكب المنير (٤/٥٤١) .

(١) أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ١١٣) ، صفة الفتوى والمستفتى لابن حمدان
(ص ٣٤) .

تقديم الأسبق عند اجتماع الرقاع بحضرته

السبق معتبر شرعا ، لقوله ﷺ : « منى مناخ من سبق » ^(١) وقوله ﷺ : « من سبق إلى ماء لم يسبقه إليه مسلم فهو له » ^(٢) .

وكما يراعى السبق في مقاعد الأسواق لقول على رضى الله عنه : « من سبق إلي مكان في السوق فهو أحق به » ^(٣) .

(١) الحديث رواه ابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها (٢/ ١٠٠٠) كتاب المناسك باب ٥٢ التزول بمنى رقم الحديث (٣٠٠٦ و ٣٠٠٧) ، أبو داود مع العون (٣م/ ٥ / ٣٤٨) كتاب المناسك باب (٩٠) باب تحريم مكة رقم الحديث (ص ٢٠١٧) ، الترمذي مع التحفة (٣/ ٦٢٠-٦٢١) كتاب الحج باب (ص ٥٠) ما جاء أن منى مناخ من سبق رقم الحديث (٨٨٢) ، الدارمي (٢/ ٧٣) كتاب المناسك باب كراهية البنيان بمنى ، السنن الكبرى للبيهقي (٥/ ١٣٩) كتاب الحج باب التزول بمنى ، وفي (١٠/ ١٣٩) كتاب آداب القاضى باب القاضى يقدم الناس الأول فالأول فلأول حق السبق والسبق أصل فى الشريعة .

(٢) الحديث رواه أبو داود مع العون عن أسمر بن مضر رضى الله عنه (٤م/ ٨ / ٢٢٥) كتاب الخراج والإمارة والفئ باب فى إقطاع الأرضين ، البيهقى فى السنن الكبرى (٦/ ١٤٢) كتاب إحياء الموات باب من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد ولا فى حق أحد فهي له ، وفي (١٠/ ١٣٩) كتاب آداب القاضى باب القاضى يقدم الناس الأول فلأول ، فلأول حق السبق ، والسبق أصل فى الشريعة .

(٣) تفرد به البيهقى فى السنن الكبرى (٦/ ٥١) ، كتاب إحياء الموات باب ما جاء فى مقاعد الأسواق وغيرها .

فيجب على المفتي عند إجتماع الرقاع بحضرته ، أن يقدم الأسبق فالأسبق للنصوص الواردة في السبقية إلى الشيء كما يفعله القاضي عند اجتماع الخصوم في مجلسه (١) .

وهذا من أهم ما يجب العناية به ، لا سيما على القاضي ، وأرى له ، وقت حضوره لسماع الدعاوى ، أن يقف على بابه حاجباً يدخل عليه مدعيًا ، وفي ذلك - بله (٢) - الترتيب - ، وليسمع الدعاوى باصغاء تام ، وأما ما عليه الآن من دخول مدع بأثر آخر بعقب سائل ، وتزاحم المدعين والكتاب فذاك مما يجب التفكير باصلاحه ، وأرى أيضا أن يعلن القاضي عدم قبول الزيارة لأحد ما - كائنا من كان - وقت جلوسه للحكم والقضاء . وهذا فيما يجب فيه الإفتاء (٣) .

وإذا تساوا ، أو جهل السابق ، قدم بالقرعة ؛ لأن الرسول ﷺ ، كان

(١) السموط الذهبية أحمد الشوكاني (ص ٢٧٥) ، فتح الباري (٢/٤٥٦-٤٥٧) ، المبسوط (ط ١٦/٨٠) ، السيل الجرار (٤/٢٨٦) ، كشف القناع (٦/٣١٣) ، تبين الحقائق (٤/١٧٩) ، تبصرة الحكام (١/٣٣) ، صفة الفتوة (ص ٦٧) .

(٢) بله : من أسماء الأفعال بمعنى : دع وأترك ، تقول : بله زيدا وفي حديث نعيم الجنة : « ولا خطر على قلب بشر ، بله ما اطلعتم عليه » . الفائق في غريب الحديث (١/١٢٧) ، النهاية في غريب الحديث (١/١٥٤-١٥٥) ، لسان العرب (١٣/٤٧٧-٤٧٩) .

(٣) قليوبى وعميرة (٤/٣٠٦) ، شرح أدب القاضي للخصاف (١/٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٣٤٧) أدب العالم المتعلم أو المفتي والمستفتي للنووى (ص ٧٣) ، المغنى لابن قدامة (١١/٤٤٧) ، تاريخ القضاء في الاسلام لابن عرنوس (ص ١٣٨) ، شرح النووى على صحيح مسلم (م ٥ / ج ١٤ / ١٦٠) .

إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه ، فمن خرجت قرعتها سافر بها (١) .

ويقدم المرأة على الرجل ، والمريض على الصحيح والمسافر على المقيم (٢) .

والحكمة في تقديم المرأة على الرجل ؛ لأن الرسول ﷺ جعل لهن يوما علي حدة لأسئلتهن وما يتعلق بهن من الأحكام (٣) .

وفي المريض على الصحيح، فقد عذره الله تعالى في حقوقه بالرخص ، فإن عذره الأدميون في تقديمه عليهم كان أولى بهم ، وأن شاحوه قدمه المفتي .

وأما تقديم المسافر على المقيم ؛ لأنه على جناح السفر ، ويشغل بم يصلح للرحيل وقد خفف الله عنه الصوم وشرط الصلاة تخفيفا عنه ، دفعا للضرر المختص به . والله أعلم .

(١) الحديث عن عائشة رضى الله عنها أن سول الله ﷺ : « كان إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه ، فمن خرجت قرعتها سافر بها » متفق عليه : البخارى مع الفتح في عدة مواضع منها : كتاب الهبة (٢٥٦/٥) ، باب (١٥) هبة المرأة لغير زوجها رقم الحديث (٢٥٩٣) ، كتاب الشهادات باب (١٥) تعديل النساء بعضهن بعضا رقم الحديث (٢٦٦١ و ٢٦٦٨) ، وفي كتاب الجهاد والسير (٩١/٦) ، باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه رقم الحديث (٢٨٧٩) ، ومواضع أخرى ، مسلم بشرح النووي (٥م/١٥ جـ ٢٠٩) ، كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها .

(٢) القضاء في الإسلام محمد عبدالقادر أبو فارس (١١٣-١١٥) ، معين الحكام (ص ٢٣) ، مغنى المحتاج (٤/٤٠٢) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٥٣) ، الغاية القصوى في دراية الفتوى (٢/١٠١٠) .

(٣) فتح البارى (١/٣٦) وما بعدها .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أخطاء المفتين وانحرافاتهم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رجوع المفتي عن الفتوى

إذا أفتى المفتي المستفتي وأعطاه الجواب ، ثم تبين أن فتواه خاطئة ورجع عن فتواه ، فما هو موقف المفتي والمستفتي ، لا يخلو هذا المبحث عن حالتين وقد جعلته في مطلبين

رجوع المفتي عن الفتوى قبل العمل بها :

إذا أفتى المفتي فتوى ، ثم رجع عنها ، وعلم المستفتي برجوع المفتي ، ولم يكن قد عمل بها ، فعليه - المستفتي - مفارقة الفتوى وعدم العمل بها^(١).

مثال ذلك : عن أبيض بن حمال رضي الله عنه ^(٢) قال : وفدت إلي

(١) البحر المحيط للزركشي (٣٠٤/٦) ، المسودة (٥٢٢ ، ٥٢٨) ، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١٩٩/٢) ، الاعتصام (١٠٧/١-١١٠) ، مطالب أولي النهي (٤٤٥/٦) ، صفة الفتوى لابن حمدان (٣٠-٣١) ، أصول الفقه بدران أبو العنين (ص ٤٨٤) ، الآيات البينات (٢٦٠/٤) ، أحكام الفتوى للزياري (ص ١٦٠).

(٢) أبيض بن حمال بن مرثد بن ذى لحيان - بضم اللام - عامر بن ذى العنبر المأربي ، السبائي ، هكذا نسبه النسابة الهمداني ، الصحابي الجليل ، استقطع النبي ﷺ لما وفد عليه الملح الذي بمأرب فأقطعه إياه ، ثم استعاده منه ، وهو من أهل اليمن ، وكان بوجهه حزاة وهي القوبا ، فالتقمت أنفه ، فمسح النبي ﷺ على وجهه فلم يمس ذلك اليوم وفيه أثر ، له صحبة وأحاديث ، والذي غير النبي ﷺ اسمه غير هذا ، ترجمته في الإصابة (١/٢٢-٢٣) ، أسد الغابة (١/٥٧).

رسول الله ﷺ ، فاستقطعت الملح ، فقطعه لى ، فلما وليت ، قال رجل :
يا رسول الله تدرى ما أقطعت ؟ إنما أقطعت الماء العد^(١) فرجع فيه^(٢) .

(١) العد : بكسر العين وتشديد الدال : أى الدائم الذى لا ينقطع مادته ، كماء العين والبئر
وجمعه أعداد ، الفائق في غريب الحديث (٢/ ٤٠٠) ، النهاية في غريب الحديث
(٣/ ١٨٩) ، لسان العرب (٣/ ٢٨١ - ٢٨٧) .

(٢) رواه أبو داود مع العون (م/ ٤/ ٨ ج١/ ٢١٨) كتاب الخراج والغني والامارة باب في إقطاع
الأرضين رقم الحديث (٣٠٦٢) ، والخطيب البغدادي بسنده في الفقيه والمتفقه
(٢/ ١٩٩) .

رجوع المفتى عن الفتوى بعد العمل بها

إذا أفتى المفتى فتوى ، ثم رجع عن فتواه ، وقد عمل المستفتى بالفتوى قبل علمه برجوع المفتى بها ، فيندرج تحت هذه الحالة مسألتان :

المسألة الأولى :

إذا كان رجوعه عن قوله الأول من جهة أن القول الثانى أقوى من الأول ، فلا يجوز له الرجوع عنها ؛ لأن الاجتهاد بالاجتهاد لا ينقض كما صرح بذلك جمهور الأصوليين ^(١) .

قال ابن الحاجب رحمه الله : لا ينقض الحكم فى الاجتهاديات منه ، ولا من غيره باتفاق ^(٢) .

مثال ذلك : أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى امرأة تركت زوجها وأمها وأخواتها لأمها وأخواتها لأمها وأبيها ، فشارك بين الأخوة للأم وبين

(١) نثر الورود على مراقى السعود (٢/٦٣٦) ، حاشية البنانى مع جمع الجومع (٢/٣٩١) ، الأحكام للأمدى (٤/٢٧٣) ، فصول البدائع (٢/٤٢٨) ، المغنى لابن قدامة (١١/٤٠٥) ، الأشباه والنظائر للسيوطى (ص ١٠١) ، مجموع فتاوى (١٩/١٢٢) ، غمز عيون البصائر (١/٣٢٤-٣٢٥) ، قواعد الأحكام فى مصالح الأنام (م/١ ج ٢ / ١٥٧) وما بعدها ، الفواكه العديدة فى المسائل المفيدة (٢/٢٠٨) ، الاجتهاد والتقليد رضا الصدر (ص ٤١٠) ، شرح كوكب المنير (٤/٥٠٣) .

(٢) حاشيتا التفنارانى والمجرجانى علي مختصر ابن الحاجب (٢/٣٠٠) .

الأخوة للأب والأم بالثلث، فقال له رجل : إنك لم تشرك بينهم عام كذا وكذا ؟ قال : فتلك على ما قضينا يومئذ ، وهذه على ما قضينا اليوم ^(١) .

المسألة الثانية :

إذا كان العمل بالفتوى مخالفة للنص القاطع ، فقد وجب علي المستفتي مفارقة الفتوى حالا ^(٢) .

مثال ذلك : عن ابن مسعود رضى الله عنه ، أن رجلا من بنى فزارة ، تزوج امرأة ، ثم رأى أمها ، فأعجبته ، فاستفتى ابن مسعود ، فأمره أن يفارقها ، ثم يتزوج أمها ، فتزوجها ، وولدت له أولاداً ، ثم أتى ابن مسعود المدينة ، فسأل عن ذلك ، فأخبر أنها لا تحل له ، فلما رجع إلى الكوفة ، قال للرجل : إنها عليك حرام ، إنها لا تنبغى لك ، ففارقها ^(٣) ، وقد جعل العلماء تحت النص القطعي ما يلي :

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٢٥٥/٦) كتاب الفرائض باب المشركة بن الحكم بن مسعود الثقفي ، مصنف عبدالرزاق (١٠ / ٢٤٩) كتاب الفرائض رقم الحديث (١٩٠٠٥) ، الدارقطني (م/٢ ح ٤ / ٨٨) كتاب الفرائض والسير رقم الحديث (٦٦) ، الدارمي (٢/٣٤٧ - ٣٤٨) كتاب الفرائض باب في المشركة .

(٢) الترياق النافع (ص ٢١٢) ، الفروق (١/٢ / ١٠٩) ، نشر البنود (م/١ ج ٢ / ٣٢٥) ، التقرير والتحجير (٣/٣٣٥) ، البرهان (٢/١٣٢٨) ، القواعد الفقهية علي أحمد الندوى (١٣٠ ، ٤٠٢) ، المبدع (١٠/٤٩-٥٠) ، السنن الكبرى للبيهقي حيث ترجم باباً علي هذه المسألة (١٠/١١٩) وقال باب من اجتهد ثم رأي أن اجتهاده خالف نصاً ، أو إجماعاً ، أو ما في معناه رده على نفسه وعلي غيره .

(٣) أثر ابن مسعود بطرقه المختلفة ، أخرجه عبدالرزاق في المصنف كتاب النكاح باب (أمهات نساءكم) رقم الحديث (١٠٨١١) ، السنن الكبرى للبيهقي (٧/١٥٩) كتاب النكاح ==

١- القرآن الكريم : فقد أجمع العلماء علي أنه متى خالفت الفتوى إحدى النصوص القرآنية بطلت الفتوى ، ويجب على المفتي الرجوع عن كلامه ، وهذا لا خلاف فيه بين علماء المسلمين^(١) .

٢- السنة المتواترة ، والمشهورة^(٢) ، وخبر الآحاد عند البعض^(٣) .
بالنسبة للأحاديث المتواترة ، كذلك لا خلاف بين العلماء ، أنها في قوة الكتاب ، وعثور المفتي عليها - لكثرة رواتها ، وقلة عددها - سهل لا يعذر بتركها .

وكذلك الأحاديث المشهورة ، وإن كانت أحادية الأصل ، فإن لها حكم المتواتر - في كثرة رواتها - فيما بعد عصر الصحابة^(٤) .

أما خبر الواحد : فمن العلماء من صرحوا بعدم النقض ، ومنهم الإمام

== باب (وأمهات نساءكم) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٣٠٨) الرجل يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها أله أن يتزوج أمها ؟ سنن سعيد بن منصور (٣/ ١٢١١) رقم الحديث (ص ٦٠١) .

(١) شرح العنبر (٢/ ٣٠٠) ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٥٣) ، شرح الإمام النووي علي صحيح مسلم (م ٤/ ج ١٢ - ١٦) ، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٣/ ٣٢٦ - ٣٢٧) .

(٢) التحصيل من المحصول (ص ٢٩٧) ، تبين الحقائق للزيلعي (٤/ ١٨٨ - ١٨٩) ، فتح الغفار (٣/ ٣٧) .

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٨٤) ، جمع الجوامع مع البناني (٢/ ٣٩١) .

(٤) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (٢/ ٣٩٥) .

أبو يعلى رحمه الله من الحنابلة^(١) ، ومن الشافعية الإمام الغزالي^(٢) .

أما البقية ، فقد صرحوا بنقض الحكم بمخالفة الخبر الواحد ، فهذا العلامة ابن بدران رحمه الله يقول : أنه لو خالف نص خبر الواحد ينقض حكمه^(٣) .

والذى يبدو لى : أنه ينقض الحكم والفتوى في مخالفة خبر الواحد ، ولا اعتبار لمن ساوي بينهما في الظنية ؛ ولأن الظنية الموجودة في خبر الواحد أقوى من الظنية الموجودة في غيره ، وهناك من العلماء من قدم خبر الواحد على القياس .

قال الدبوسى^(٤) رحمه الله : الأصل عند علماءنا الثلاثة أن الخبر المروى عن النبى ﷺ ، عن طريق الأحاد مقدم على القياس الصحيح وعند مالك رضي الله عنه القياس الصحيح مقدم على الخبر الواحد^(٥) .

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٨٤) .

(٢) المستصفي (٢/ ٣٨٣) .

(٣) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ٣٨٤) .

(٤) الدبوسى : هو أبوزيد ، عبدالله وقيل : عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسى ، نسبة إلى دبوس من قري بخاري ، وفي رواية ، نسبة إلى دبوسية قرية بسمرقند ، ولد ببخاري سنة (٣٦٧هـ) ، من علماء الحنفية ، أول من وضع علم الخلاف وأبرزه إلى الوجود ، ولى القضاء في بخاري ، توفى رحمه الله ببخاري سنة (٤٣٠هـ) ، وقيل : (٤٣٢هـ) ، من آثاره : تقديم الأدلة في الأصول ، الأسرار في الأصول والفروع عند الحنفية ، تأسيس النظر ، فى اختلاف الأئمة ، ترجمته فى شذرات الذهب (٣/ ٢٤٥ - ٢٤٦) ، معجم المؤلفين (٦/ ٩٦) ، الأعلام (٤/ ١٠٩) .

(٥) تأسيس النظر للدبوسى (ص ٥٥) .

٣- الإجماع^(١) : قال الآمدي رحمه الله^(١) : وإنما يمكن نقضه بأن يكون حكمه مخالفاً للدليل قاطع من نص ، أو إجماع^(٣) .

٤- القياس : وقد صرح بنقض الحكم المخالف للقياس جمهور الأصوليين^(٤) ، وقيد معظمهم بالقياس الجلي^(٥) .

٥- القواعد الكلية : قال القرافي رحمه الله : ينقض الحكم بمخالفة القواعد الشرعية^(٦) .

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ١٠٥) ، وابن نجيم (ص ١٠٥) .

(٢) الآمدي : أحد أذكى العالم ، هو سيف الدين ، أبو الحسن ، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي ، أصله من آمد (ديار بكر) ، ولد بها سنة (٥٥١هـ) ، تعلم في بغداد والشام ، وانتقل إلى القاهرة ، فدرس فيها واشتهر ، وحسده بعض الفقهاء فتعصبوا عليه ، ونسبوه إلى فساد العقيدة ، والتعطيل ومذهب الفلاسفة ، فخرج مستخفياً إلى حماة ، ومنها إلى دمشق ، توفي رحمه الله بدمشق سنة (٦٣١هـ) ، ودفن بجبل قاسيون ، ومن آثاره : غاية المرام في علم الكلام ، دقائق الحقائق في الحكمة ، غاية الأمل في أصول الجدل .

ترجمته في : شذرات الذهب (٥/١٤٤) ، معجم المؤلفين (٧/١٥٥) .

(٣) الأحكام للآمدي (٤/٢٧٣) .

(٤) شرح كوكب المنير (٤/٥٠٥) ، روضة الطالبين (٨/١٣٦) ، جمع الجوامع مع البناني (٢/٣٩١) .

(٥) القياس الجلي : وهو ما كانت العلة فيه منصوصة ، أو كان قد قطع فيه بنفى الفارق بين الأصل والفرع ، الأحكام للآمدي (٤/٣) .

(٦) الفروق (٢/١٠٩) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤١) ، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ٢٠ وما بعدها) .

الأجر والإثم في خطأ المفتي

الأجر على الخطأ إذا كان من أهل الفتوى:

إذا كان المفتي ممن توفرت فيه أهلية الفتوى ، وبذل وسعه ، ولم يقصر للوصول إلي الحق ، ثم أفتى بما غلب علي ظنه أنه الحق ، بمقتضي الأدلة ، فأخطأ فلا إثم عليه ، بل الإثم موضوع عنه ^(١) ، وله أجر واحد إن شاء الله ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٥] . وكذلك مستند هذه الحالة ما جاء في الحديث المشهور الصحيح : « ... وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد » ^(٢) .

وهذا الحديث وإن ورد في شأن القاضى إلا أن المفتى ملحق به : ولا شك أنه متى بذل وسعه مع توافر الشروط المقررة عند العلماء فيه ولم يقصر فله أجران ، كما قال ﷺ : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران » ^(٣) .

(١) الروض النضير (١٩١/٥) ، فتح الباري (٣٣١/١٣) ، مختصر ابن الحاجب (٢٩٤/٢) ، المحلى (٨٨-٨٩/١) ، الملل والنحل (٢٠١/٢) ، البرهان (١٣١٦/٢) ، الاعتصام (١٦٧/١) .

(٢) [متفق عليه] عن عمرو بن العاص : البخاري مع عدة مواضع منه : (٣٣٠ / ١٣) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب (٢١) أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ، مسلم بشرح النووي (م ٤ / ج١٢/١٣) كتاب الأقضية باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ .

(٣) سبق تخريجه .

الإثم على الخطأ إذا لم يكن من أهل الفتوى :

إذا أفتى المفتي ، ولم يكن أهلاً للفتوى وأخطأ ، أو كان أهلاً لذلك إلا أنه لم يبذل جهده المطلوب في إدراك الجواب فأخطأه ، ففي هاتين الحالتين يرتب عليه خطأه إثماً ^(١) ؛ لأنه قصر متعمداً وأضل الناس عن الحق ، وقد قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ [النحل : ١١٦] .

ولعل من هذا الباب ما جاء من قول الرسول ﷺ : « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً من العباد ، ولكن يقبض العلم حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس جهلاً فاستلوا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » ^(٢) .

وقوله ﷺ : « من أفتى بغير علم كان إثمه علي من أفتاه » ^(٣) .

(١) إعلام الموقعين (٢٦/١ - ٢٧ و ٢٩ - ٣٠ - ٣١ و ١٢٥/٢) وما بعدها ، (٤ / ١٢٠ ، ١٣٢ و ١٦٦ - ١٦٨) ، نيل الأوطار (٣٠٥/٨) الفروع (٤٢٥/٦) ، مواهب الجليل شروح مختصر خليل (٩٧/٦) ، الاجتهاد والتقليد رضا الصدر (ص ٤٣٧) ، الرد على من أخلد إلى الأرض (ص ٩٢) ، تيسير التحرير (٢٣٢/٤) .

(٢) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص متفق عليه : البخاري في عدة مواضع منها : (٢٣٤/١) كتاب العلم باب (٣٤) كيف يقبض العلم الحديث (١٠٠٠ ، ١٣ / ٢٩٥) ، كتاب الإعتصام باب (٧) ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس الحديث (٧٣٠٧) ، مسلم بشرح النووي (٦/١٦ ج ١ / ٢٢٣) كتاب العلم باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان .

(٣) الحديث عن أبي هريرة ، أخرجه أبو داود مع العون (م ٥/ج ١٠ / ٦٥) كتاب العلم باب (٨) التوقي في الفتيا ، السنن الكبرى للبيهقي (١١٦/١٠) كتاب آداب القاضي باب من أفتى أو قضي بالجهل المستدرك علي الصحيحين (١٨٤/١) كتاب العلم رقم الحديث (٦٢/٣٥٠) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ضمان ما أتلّف بالفتوى الخطأ

إذا أتلّف المستفتى بناء على ما أفتى به ، مالا له ، أو لغيره ، أو إذا كان المتلف نفساً ، بأن أفتاه بوجوب القصاص فاستوفاه ، أو إذا أخبره بأن الشيء الجامد كالسمن يتنجس جميعه بوقوع النجاسة فيه فأتلّفه المستفتى بسبب فتواه ، ثم تبين للمفتى أنه لا يتنجس الجميع إلا حيث أمكن السريان فيه ، فمن يكون عليه الضمان المفتى ، أو المستفتى ؟ وقد قسمت هذا المبحث إلى مطلبين :

وجوب الضمان عليه :

إذا كان المفتى قد خالف نصاً قاطعاً وهو ممن تتوفر فيهم أهلية الإفتاء يضمن ؛ لأنه قصر في البحث والاستقصاء ^(١) .

قال البرماوى ^(٢) - رحمة الله - : ولو عمل بفتواه فى إتلاف ، ثم بان

(١) المجموع (١ / ٤٥) ، الآيات البينات (٤ / ٢٦٠) ، حاشية البناني على جمع الجوامع (٢ / ٣٩١) ، صفة الفتوى (ص ٣١) ، الأنوار (٢ / ٣٩٦) ، إعلام الموقعين (٤ / ١٧٣) .

(٢) البرماوى : هو شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى بن عبد الدائم ، النعمي ، العسقلاني الأصل البرماوى ، ثم القاهري ، الشافعي ، ولد سنة (٧٦٣ هـ) ، عالم مشارك فى كثير من العلوم ، جاور بمكة ، ثم قدم القاهرة توفى رحمه الله ببيت المقدس سنة (٨٣١ هـ) ، ومن تصانيفه : النبذة الألفية فى الأصول الفقهية ==

أنه أخطأ ، فإن لم يخالف القاطع لم يضمن ؛ لأنه معذور ، وإن خالف .
القاطع ضمن (١) .

أما إذا كانت الفتوى سائغة ، لم يضمن المفتى شيئاً ، بأن يكون قد بذل جهده وظن أنه الصواب ثم بان خطأه ، فليس للمستفتى أن يطلب منه الضمان ، قياساً على الطبيب الحاذق أعطى للصنعة حقها ولم تجن يده ، فتولد من فعله المأذون من جهة الشارع ، ومن جهة من يطبه تلف العضو ، أو النفس ، أو ذهاب صفة فهذا لا ضمان عليه اتفاقاً (٢) .

عدم الضمان عليه :

إذا أفتى المفتى وأتلف المستفتى بفتواه مالياً ، أو نفساً ، ولم يكن المفتى أهلاً للإفتاء لا يضمن ؛ لأن المستفتى قصر وأهمل ولم يسأل من هو أهل لذلك (٣) .

== اللامع الصحيح على الجامع الصحيح .

ترجمته في : شذرات الذهب (٧ / ١٩٧ - ١٩٨) ، معجم المؤلفين (١٠ / ١٣٢) ،
الأعلام (٦ / ١٨٨ - ١٨٩) .

(١) شرح كوكب المنير (٤ / ٥١٥) .

(٢) زاد المعاد في هدى خير البعاد (م ٢ / ج ٣ / ١٠٩) وما بعدها ، عون المعبود (م ٦ / ج ١٢ / ٢١٥) ، أصول الدعوة (ص ١٥٩) ، مراقى السعود إلى مراقى السعود (ص ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠) ، الفتوى في الإسلام (ص ٧٦) .

(٣) أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ١١١) ، صفة الفتوى (ص ٣١) ، الفتيا للأشقر (ص ٩٣) ، أحكام الفتوى للزبياري (ص ١٦٦ - ١٦٧) ، أصول الفتوى والقضاء (٣٢٨) .

والذى يبدو لى : أن المفتى الذى لم يكن أهلاً للإفتاء ، يضمن ؛
لأنه غر من استفتاه وللمستفتى أن يرجع عليه بما ضمن ، قياساً على الطبيب
الجاهل الذى لا يعرف شيئاً من الطب فيتقدم إلى هذا المجال وليس له أية
معرفة بالطب ، فقد هجم بجهله على إتلاف الأنفس والمال وأقدم بالتهور
على ما لم يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزم الضمان لذلك ^(١) ، لقول
الرسول ﷺ : « من تطب ولم يعرف منه طب فهو ضامن » ^(٢) .

(١) زاد المعاد (م ٢ / ج ٣ / ١٠٩) ، الطب النبوى (١٣٥) ، الدر المختار (٢ / ٢٩٠) ،
بداية المجتهد (٢ / ٤١٨) .

(٢) الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : رواه أبو داود مع العون (م ٦ / ج ١٢ /
٢١٤ - ٢١٥) ، كتاب الديات باب (٢٦) من تطب ولا يعلم منه طب فأعت « باب من
تطب بغير علم » رقم الحديث (٤٥٧٣) ، ابن ماجه (٢ / ١١٤٨) كتاب الطب باب
(١٦) من تطب ولم يعلم منه طب الحديث (٣٤٦٦) .

انحرافات المفتين

لقد شهد عصرنا نهضة علمية واسعة في مجال الدراسات الإسلامية ، وقامت جامعات ومعاهد ومؤسسات لتدريس العلوم الدينية الإسلامية في مناطق كثيرة من بلاد العرب والإسلام وذاب جليد الركود الذى ساد الفكر الإسلامى طول عصور التخلف تحت حرارة المواجهة مع العصر والواقع .

وفى وسط هذه الدوامة من صراع الأفكار ، وتدافع التيارات ، كان لابد من أن يتأثر المفتى بهذا الواقع ، فالإنسان - شاء أم أبى - لا يستطيع أن يفصل عن مكانه وزمانه ، وبعبارة أخرى : عن بيئته وعصره والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم ، والمفتون بأى عصر معرضون للخطأ بحكم بشريتهم وعدم ضمان العصمة لهم ، ولكن المؤثرات الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية فى عصرنا أشد منها فى أى عصر مضى .

ومن هنا تكثر الأخطاء والانحرافات التى تزل فيها الأقدام ، وتضل الأفهام وتتعدد أسباب الخطأ والضرر المخوف من الخطأ ، فى فتاوى عصرنا أشد منه فى أزمنة سلفت ، نظراً لسعة الدائرة التى تنتشر فيها الفتوى الخاطئة بواسطة وسائل الإعلام من طبع ونشر وإذاعة وتلفزة .

الجهل بالنصوص أو الغفلة عنها :

وهذا قل ما يحدث مع القرآن الكريم لظهوره لكل مسلم يشتغل بطلب العلم وإنما يحدث هذا مع السنة المطهرة ، لقلة المعنيين بها ، والسبب فى

ذلك فيما نراه، أن الفقه المذهبي الذي غلب على الحياة الإسلامية قروناً طويلة ولا سيما القرون الأخيرة ، جعل أكبر همه أقوال مشايخ المذهب في الدرجة الأولى وتصحيحات علماؤه ، وترجيحاتهم ، دون توجيه مثل هذا الاهتمام إلى المصدرين الأساسيين^(١) .

وقد يكون الجهل بالنصوص من سوء فهمها ، وسوء تأويلها ، كأن يخصها وهي عامة ، أو يقيدوها وهي مطلقة ، أو بالعكس ، بأن يحملها على العموم وهي مخصوصة ، أو على الإطلاق وهي مقيدة ، وربما دفع إلى ذلك التسرع والتعجل والخطف للنصوص ، قبل الدراسة اللازمة والتأمل الكافي والموازنة المطلوبة .

القياس الفاسد :

كأن يقيس النص القطعي على الظني ، أو يقيس الأمور التعبدية المحضة على أمور العادات والمعاملات في النظر إلى حكمها ومقاصدها ، واستنباط علل لها بالعقل ترتب عليها الأحكام .

والخطأ في القياس باب من أبواب الشر قديماً ، حتى أن انحراف إبليس وعصيانته لله واستكباره عن امتثال الأمر كان سببه قياس فاسد ، حين قال إبليس - عليه اللعنة - عن آدم عليه السلام : ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف : ١٢] .

وأكلة الربا من اليهود ، أرادوا أن يستدلوا على إباحة الربا بقياسه على

(١) الاجتهاد للقرضاوى (ص ١٣٩ وما بعدها) .

البيع كما حكى الله عنهم : ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة : ٢٧٥] .

فلا بد أن يكون القياس مستنداً إلى نص ثابت في القرآن أو السنة ،
اتضحت علته ، ولم يجد فارقاً بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس .

الخشوع للأهواء :

ومن أشد الأخطاء على المفتي خطراً أن يتبع الهوى في فتواه والتساهل فيها ، سواء هوى نفسه أو هوى غيره وسواء أكان هذا الغير يتمثل في الأحكام الذين ترجى منفعتهم ، أو تخشى سطوتهم ، أم في الجماهير التي يلتمس بعض الناس رضاها وثناءها ، فيقوم بتزييف الحقائق ، وتبديل الأحكام ، وتحريف الكلم عن مواضعه اتباعاً لأهوائهم ، وارضاءاً لنزواتهم ، ومثل ذلك اتباع أهواء العامة ، والجري وراء ارضاءهم بالتساهل ، أو التشديد ، وكله من اتباع الهوى ، المضل عن الحق^(١) ، وقد حذرنا الله سبحانه وتعالى أشد التحذير من اتباع الهوى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨) إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [الجاثية : ١٨ ، ١٩] .

ومن صور اتباع المفتين للهوى وانحرافهم عن جادة الصواب أن ينظر إلي أقوال العلماء وآرائهم فيختار الذي فيه يسر وسهولة للظالمين من الطغاة أو خاصة الناس ومن حولهم ويختار الشديد لعامة الناس قال الإمام القرافي

(١) أحكام الفتوى للزياري (١٥٧ - ١٥٩) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (١١١) .

رحمه الله (ولا ينبغي للمفتي إذا كان في المسألة قولان :

أحدهما : فيه تشديد وآخر فيه تخفيف أن يفتى العامة بالتشديد والخواص من ولاية الأمور بالتخفيف وذلك قريب إلى الفسوق ، والخيانة في الدين والتلاعب بالمسلمين) ^(١) .

ويصدق على هؤلاء قول الله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الجاثية : ٢٣] .

(١) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (ص ٢٧٠) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

أحكام تتعلق بالمستفتى

التفرغ للعلم والنبوغ فيه لا يتأتى لجميع الأفراد وإنما الموجود في كل
أمة نوابغ من ناحية معينة ، يتبعهم الناس في ترديد نظرياتهم ، والعمل
بأقوالهم وثمرات جهودهم ، وهكذا الشأن في فهم الشريعة ، هناك مفتون
يمثلون الطليعة العلمية في الأمة ، وهناك أفراد كثيرون - مستفتون - يعتبرون
مقلدين لأولئك الأعلام الفطاحل ، وبما أنه سبق توضيح الكلام - فيما
يتعلق بالمفتي - فيلزم المضي قدماً البحث فيما يتعلق بالمستفتي ، وبالله
التوفيق .

تعريف المستفتى لغة واصطلاحاً

تعريف المستفتى لغة :

الهمزة والسين والتاء إذا صدرت أول الفعل دل الفعل على الطلب ،
كالاستقبال والاستجابة ، فالإستفتاء يدل على طلب الإفتاء ، والمستفتى هو
الذي يطلب الفتوى ^(١) .

تعريف المستفتى اصطلاحاً :

عرف الأصوليون المستفتى بأنه : هو كل من لم يبلغ درجة المفتى ،
فهو فيما يسأل عنه من الأحكام مستفت ومقلد لمن يفتيه ^(٢) .

يفهم من تعريفهم ، أن المستفتى خلاف المفتى ، قال ابن الحاجب
رحمه الله : (والمستفتى خلافه) ^(٣) ويقصد بذلك خلاف المفتى ، ويرادف

(١) أحكام الفتوى (ص ١٧١) .

(٢) أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ١٥٧ - ١٥٨) ، صفة الفتوى لابن حمدان
(ص ٥١ ، ٥٤ ، ٦٤) ، المجموع (١ / ٥٤) . البرهان (٢ / ١٣٥٧) ، أصول الدعوة
(١٤١) ، إرشاد الفحول (ص ٢٦٥) ، عقد الجيد (ص ٤٦ - ٤٧) ، الفتوى فى الإسلام
(ص ١٠١) ، المنحول (ص ٤٧٢) .

(٣) بيان المختصر مع شرحه (٣ / ٣٥٠) .

المستفتى المقلد ؛ لأن المقلد هو الذى يقبل قول الغير بلا حجة (١) ،
والمستفتى كذلك ، إلا أنه أعلم من المقلد (٢) ، والفرق بينهما ، أنه متى
ما طلب المستفتى الدليل فيكون متبعاً للدليل لا مقلداً للمفتى والله أعلم .

مما سبق نستطيع أن نعرف المستفتى بأنه : المقلد الذي يطلب الفتوى
بسؤاله عن حكم الشرع في حادثته أو هو المقلد الذي يتقلد قول المفتي
وكأنه جعل الفتوى قلادة في عنق المفتي أو عنقه نفسه وهذا يعني أنه جاهل
بهذا الحكم وإنما يسأل ليعرفه وليعمل بما يفتيه به المفتي مقلداً له بهذه
الفتوى

(١) تيسير التحرير (٤ / ٢٤١) ، مجموع فتاوى (٢٠ / ١٧) ، أصول مذهب الإمام أحمد بن
حنبل (ص ٦٧٣) ، الإبهاج (٣ / ٢٨٨) ، أصول الاستنباط على تقي الحيدري (ص ٢٤٩)
الدر البهية فى التقليد والمذهبية لابن تيمية (ص ٨) .
(٢) الكاشف لذوى العقول عن وجوه معانى الكافل بنيل السؤل (ص ٢٤٢) .

حكم المستفتى وضوابطه

حكم المستفتى

يختلف حكم الإستفتاء باختلاف الناس وأحوالهم ، فقد يحرم على بعضهم ، وقد يجب ، وقد يجوز ، وقد يكره على البعض الآخر .

أولاً : التحريم :

يحرم على من توفرت فيه أهلية الإفتاء ، وصارت له ملكة يقتدر بها على فهم النصوص وأخذ الأحكام الشرعية منها ، واستنباط الحكم فيما لم يرد فيه نص ، ويجب عليه النظر والبحث فى الأدلة الشرعية كالكتاب والسنة وغيرهما ليصل إلى الحكم الشرعى فيما يعرض له من الوقائع والحوادث التى يجوز الإفتاء فيها ، فإذا أفتى فى واقعة منها واهتدى إلى حكم فيها لزمه أن يعمل بما أداه إليه إفتاؤه ، ويحرم له أن يقلد مفتياً آخر يخالفه فى هذه المسألة ؛ لأن الحكم الذى يصل إليه المفتى باجتهاده ، هو حكم الله فى المسألة التى أفتى فيها بحسب ظنه الغالب ، والمفتى يجب عليه العمل بما يغلب على ظنه أنه حكم الله ولا يتركه بقول أحد غيره من غير خلاف بين العلماء ؛ لأن قول الغير مبنى على الظن أيضاً ، ولا يجوز أن يترك الشخص ظن نفسه ويأخذ بظن غيره ^(١).

(١) المحصول (٢ / ٣ / ١١٥) ، روضة الطالبين (٨ / ٨٨) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٣) ، الملل والنحل (٢/ ٢٠٥) ، عمدة التحقيق فى التقليد والتلفيق (٥٣) ، ==

وكذلك يحرم الاستفتاء من العامى الذى لا يعرف شيئاً من الشريعة (١)

ثانياً الوجوب :

من لم تتوفر فيه أهلية الإفتاء ، ولم يصل إليها ، وسواء أكان من العوام ، أم ممن ترقى عن رتبة العامة ، بتحصيل بعض العلوم المعتبرة فى رتبة الإفتاء ، فإنه يجب عليه الاستفتاء (٢) ، قال ابن تيميه رحمه الله : (فأما القادر على الاجتهاد فهل يجوز له التقليد ؟ هذا فيه خلاف ، والصحيح أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد ، إما لتكافؤ الأدلة ، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد ، وإما لعدم ظهور دليل له ، فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه وانتقل إلى بدله وهو التقليد) (٣) .

وقال القرطبي رحمه الله (٤) : (وعلى العامى أيضاً فرض أن يقلد عالماً

= = سلاسل الذهب (ص ٤٤٦ - ٤٤٧) .

(١) الرسالة (ص ١١٥) هامش ، البيهقي (٣ / ١٣٣٩) ، فتح الغفار (٢ / ٣٨) ، روضة الناظر وجنة المناظر (٣ / ١٠٠٨) .

(٢) الإبهاج (٣ / ٢٨٧) ، جامع بيان العلم وفضله (٢ / ١١٥) ، حجة الله البالغة (١ / ١٥٨) ، الموافقات (م ٢ / ٤٠ - ١٩٢ - ١٩٣) ، أصول الدعوة عبد الكريم زيدان (١٤١ - ١٤٢) .

(٣) مجموع فتاوى (٢٠ / ٢٠٤) .

(٤) القرطبي: أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح الأنصارى ، الخزرجى ، الأندلسى ، القرطبي ، تفقه على مذهب مالك ، واعتنى بتفسير القرآن الكريم ، توفى رحمه الله بمصر سنة (٦٧١هـ) ، ومن تصانيفه : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآى الفرقان ، وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا أثبت فيها أحكام القرآن ، واستنباط الأدلة ، الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى ، ترجمته فى : شذرات الذهب =

مثله فى نازلة خفى عليه فيها وجه الدليل والنظر (١) .

وسمى من تكون هذه صفته بالمستفتى ، قال ابن أمير الحاج (٢) رحمه الله : (والمستفتى من هو ليس مفتياً) (٣) .

وقد أوجب الإمام الغزالى رحمه الله على العامى استفتاء العلماء واتباعهم (٤) ، وممن قال بوجوب النظر ، وحرمة التقليد على العامى جماعة (٥) ومنهم الإمام ابن حزم رحمه الله وادعى الاجماع عليه ، وهذا مذهب غريب لقيام الأدلة على خلافه منها :

١- قوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل :

[٤٣] .

== (٥ / ٣٣٥) ، معجم المؤلفين (٨ / ٢٣٩ - ٢٤٠) .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى (٢ / ٢١٢) .

(٢) ابن أمير الحاج : شمس الدين ، أبو عبد الله ، محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج ، وابن الموقت فقيه ، أصولى ، مفسر ، من علماء الحنفية ، ولد بحلب سنة (٨٢٥ هـ) ، وتوفى بها سنة (٨٧٩ هـ) ، ومن آثاره : ذخيرة القصر فى تفسير سورة العصر ، التقرير والتحبير فى شرح التحرير لابن الهام فى أصول الفقه ، ترجمته فى : شذرات الذهب (٧ / ٣٢٨) ، معجم المؤلفين (١١ / ٢٧٤ - ٢٧٥) ، الأعلام (٧ / ٤٩) .

(٣) التقرير والتحبير (٣ / ٣٤٢) .

(٤) المستصفى (٢ / ٣٨٧ - ٣٨٩) .

(٥) الأحكام لابن حزم (٦ / ٢٢٧ وما بعدها) ، المحلى (١ / ٨٥) ، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ص ٩٢) ، إعلام الموقعين (٢ / ١٢٩ وما بعدها) .

وجه الاستدلال :

فإن الله سبحانه وتعالى ، أمر من لا يعلم أن يسأل من يعلم ، وهذا يدل قطعاً على أن الناس لابد أن يكون فيهم المفتى والمستفتى - العالم والجاهل - وأن المستفتى يلزمه أن يسأل المفتى فى كل مسألة تعرض له ، لا يعرف حكمها ، وهذا يقتضى وجوب تقليد المستفتى للمفتى ، فيما سأله عنه ، وإلا لما كان لإيجاب السؤال فائدة ، فالقول بمنع الاستفتاء والتقليد ووجوب الإفتاء على جميع الناس مخالف لما يفيد هذا القاطع .

٢- إجماع الصحابة :

فإنهم كانوا يفتون العوام . ولا يأمرونهم بنيل رتبة المفتى ، فقد كان الصحابى الذى يعمى عليه أمراً من أمور الدين ، ولا يعرف حكم الله فيه يلجأ إلى مفتٍ من الصحابة كأبى بكر وعمر وابن عباس وابن مسعود - رضى الله عنهم جميعاً - فيستفتيه فيفتيه ، فيعمل بما أفتى ويقلده هو وغيره فى هذا الحكم ، ولم ينكر هذا المسلك أحد من الصحابة ، فكان سؤال العاجز عن الإفتاء ، عمن يستطيعه ، ثم الأخذ برأيه موضع إجماع من الصحابة .

٣- العقل :

ويؤيده العقل والواقع ، إذ من المسلم به أن الناس يتفاوت حظهم من العلم والفهم ، وليس كل مكلف قادراً على الاستنباط والإفتاء ، فالعامة إذن مضطرون إلى استفتاء الخاصة من العلماء فيما استنبطوه من أحكام ، هذا فإنه ليس من المعقول أن يتوافد الناس جميعاً على الإفتاء فى الدين وينصرفوا عن شؤون دنياهم ، فليفتى فى الدين من توافرت لديه شروط الإفتاء ، ولينظر فى

أقوال المفتين من يحسن النظر وال ترجيح ، وليقلد من لم تؤهله مواهبه للإفتاء ، ثم إن الإفتاء ليس مستطاعاً لكل لناس ، ولا هو فى مقدور كل واحد ؛ لأنه يستلزم قوة عقلية خاصة تمكن صاحبها من القدرة على الاستنباط وفهم الأدلة الشرعية ، وهذه الملكة لم يمنحها الله لجميع عباده ، بل اختص بها القليل منهم ، فإذا كلف به من لا يقدر عليه كان ذلك تكليفاً بما ليس فى وسعه ، والتكليف بما ليس فى الوسع لا يجوز شرعاً لقوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، أما الأحكام التى لا يلزم بالاستفتاء عنها ، هى التى لا تلزمه كالزكاة بالنسبة للفقير ، فلا يلزمه أن يعرف أحكامها ، وبالتالي لا يجب عليه أن يسأل عن هذه الأحكام ، وإن كان يجوز له أن يسأله عن هذه الأحكام بل معرفة ذلك ربما يكون من الأمور المثلوبة (١) .

رابعاً : الكراهة :

ويكون مكروهاً فى مسائل لم تقع ؛ لأن خطر الإفتاء عظيم ، وربما يتغير حال المستفتى ، فتتغير الفتوى .

★★★

(١) أحكام الفتوى للزيارى (ص ١٧٣) .

ضوابط المستفتي

الضابط الأول : الإسلام

يجب أن يكون المستفتي مسلماً ؛ لأنه هو المخاطب في قوله تعالى : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل : ٤٣] .

قال ابن تيميه رحمه الله : (إذا كان المستفتي من المنافقين والكفار لم يجب الإفتاء) (١) .

الضابط الثاني : التكليف

التكليف لغة : إلزام ما فيه مشقة .

قال الفيروز آبادي (٢) رحمه الله : التكليف : الأمر بما يشق ، وتكلفه ،

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨ / ١٩٨) .

(٢) الفيروز آبادي : هو مجد الدين ، أبو طاهر ، محمد بن يعقوب إبراهيم الشيرازي ، الفيروز آبادي ، ولد بكارزين « بكسر الراء وتفتح » من أعمال شيراز سنة (٧٢٩ هـ) ، من أئمة اللغة والأدب، انتقل إلى العراق ، وجمال في مصر والشام ، ودخل بلاد الروم والهند ، ثم رحل إلى زبيد ، فأكرمه ملكها الأشرف إسماعيل وقرأ عليه ، فسكنها وولى قضاءها ، وانتشر اسمه في الآفاق ، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير ، توفي رحمه الله بزبيد سنة (٨١٧ هـ) ومن آثاره : القاموس المحيط ، المغنم المطابة في معالم طابة ، ترجمته في : معجم المؤلفين (١٢ / ١١٨ - ١١٩) ، شذرات الذهب (٧ / ١٢٦) ، الأعلام (٧ / ١٤٦ - ١٤٧) .

تجشمه^(١) ، وقال أيضاً : الزمه إياه ، فالتزمه ، إذا لزم شيئاً لا يفارقه^(٢) .

وشرعاً : إلزام مقتضى خطاب الشرع : فيتناول الأحكام الخمسة^(٣) .

فلا بد أن يكون المستفتى أهلاً للتكليف ؛ لأن التكليف خطاب ،
وخطاب من لا عقل له ولا فهم محال ، والقدرة بالفهم تكون بالعقل ؛ لأن
العقل هو أداة الفهم والإدراك^(٤) .

قال الآمدي رحمه الله : اتفق العقلاء على أن شرط المكلف أن يكون
عاقلاً ، فاهماً للتكليف ؛ لأن التكليف خطاب ، وخطاب من لا عقل له ،
ولافهم محال كالجماد والبهيمة .^(٥) ، ويترتب على هذا ما يأتي :

١- أن المجنون والصبي الذي لا يميز غير مكلفين ، لعدم القدرة على
فهم الخطاب^(٦) ، أما الصبي المميز فهو وإن كان يفهم مالا يفهمه غير

(١) القاموس المحيط (ص ١٠٩٩) .

(٢) لسان العرب (٩/ ٣٠٧ و ١٢ / ٥٤١) ، القاموس المحيط (ص ١٤٩٤) .

(٣) التعريفات للجرجاني (٥٨) ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (ص ١٤٥) ،
الفروق (م / ١ / ج ١ / ١٦١) ، شرح مختصر الروضة للطوفي (١ / ١٧٦) ، البحر
المحيط في أصول الفقه للزركشي (١ / ٣٤١) .

(٤) المستصفى (١ / ٨٣) ، أصول السرخسي (٢ / ٣٤٠) ، فواتح الرحموت (١ / ١٥٣) ،
المسودة (ص ٣٥) ، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام (١٥ - ١٦) .

(٥) الأحكام للآمدي (١ / ٢١٥) .

(٦) المسودة (ص ٤٤) ، المحلى على جمع الجوامع (١ / ٧٧) ، العضد على ابن الحاجب
(٢ / ١٥) ، منهاج السنة لابن تيمية (٢ / ٨١) .

المميز ، غير أنه أيضاً غير فاهم على وجه الكمال .

٢- آكل البنج ^(١) : وهذا أيضاً لا تكليف عليه ؛ لأنه يصير كالمجنون ، ولا يقع طلاق ، من تناوله ، ونص على ذلك الإمام أحمد - رحمه الله - ؛ لأنه لا لذة فيه ^(٢) .

الضابط الثالث : وجوب معرفة الحكم الشرعي ^(٣) ؛

وهذا يختلف باختلاف الأشخاص ، فمن بلغ عاقلاً لزمه أن يعرف أحكام الصلاة ، فكل من لزمه معرفة حكم شرعي معين وجب عليه أن يسأل أهل العلم ممن يعرفه ، وإذا نزلت حادثة ، ولم يكن بالبلد مفت وخاف فوتها فقد وجب الرحيل إليه ^(٤) .

الضابط الرابع : عدم بلوغ رتبة الاجتهاد ^(٥) ؛

سواء كان سبب ذلك عجزه عن الاجتهاد ، لعدم استعداد له وعدم

(١) البنج : نبت مسبت مخدر ، وهو غير حشيش الحرافيش ، مخبط للعقل ، مجنون مسكن لأوجاع الأورام ، والبثور ، وأوجاع الأذن ، طلاء وضماً ، أسلمه في الاستعمال الأبيض ، وأخبثه الأسود ثم الأحمر ، تاج العروس (٥/ ٤٢٩) مادة بنج .

(٢) شرح كوكب المنير (١/ ٥١١) ، التلويح على التوضيح (٣/ ٢٠٥) ، كشف الأسرار (٤/ ٣٥٢) .

(٣) أصول الدعوة (ص ١٤٢) ، أحكام الفتوى للزبياري (ص ٧١٢) .

(٤) المصدران السابقان .

(٥) صفة الفتوى (ص ٥٣) ، الموافقات للشاطبي (م ٢/ ٤ - ١٩٢ - ١٩٣) ، مختصر البعلی

(١٦٧) ، جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٥) ، الشرح الكبير على الوردقات (٢/ ٥٤٧) .

قدرته عليه ، أو لعدم الملكة الفقهية فيه ، أو لعدم تفرغه لطلب العلم حتى يصل إلى رتبة الاجتهاد .

الضابط الخامس : السؤال عما ينفع ^(١) ؛

شأن المسلم أن يستفتى ويسأل عما ينفعه في عباداته ومعاملاته وليس من شأنه الاستفسار عن قضايا خيالية ، أو ما ليس فيها نفع كالسؤال عن اسم فرعون ، أو عن عدد أصحاب الكهف وأسماءهم ، أو لون كلبهم ، ونحو ذلك من الأسئلة ^(٢) .

فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يسألون الرسول ﷺ عما ينفعهم في حياتهم الدنيوية والأخروية ، كما ورد أن قوماً من المسلمين سألوا الرسول ﷺ ما بال الهلال يبدو رقيقاً كالخيوط ، ثم لا يزال ينمو حتى يصير بديراً ، ثم ينقص حتى يعود كما كان ^(٣) ؟ فأنزل الله سبحانه وتعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٨٩] ، جواباً ينفعهم في دنياهم وآخرتهم .

الضابط السادس : استفتاء العالم :

أن يستفتى من غلب على ظنه أنه من أهل الإفتاء بما يراه من انتصابه

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٧) ، سنن الدارمي (١/ ٥٠) ، حجة الله البالغة (١/ ١٧٢) .

(٢) أحكام الفتوى (ص ١٨٢) .

(٣) أسباب النزول للواحدى (ص ٣٢) ، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ٣٤١) ، تنوير المقياس

من تفسير ابن عباس (ص ٢٦) .

للفتوى بمشهد من أعيان الناس والعلماء وأخذ الناس عنه واجتماعهم على استفتائه ، وما يتلمحه من سمات الدين والستر ^(١) .

الضابط السابع : تقديم الأعلام على الأورع ^(٢) :

ومن ضوابطه ، أن يقدم الأعلام من المفتين على الأورع ؛ لأنه لا تعلق لمسائل الإفتاء بالورع ^(٣) .

والذى أراه : أن فى عصرنا استفتاء الأورع أولى ؛ لأن ما عنده من العلم يكفى للإفتاء ؛ ولأن ورعه يمنعه من التهجم على الفتوى والتساهل فيها وبعده عن مزلق الهوى الخفى كما أن ورعه يدفعه إلى البحث والتقصى لمعرفة الحكم الصحيح ، فتكون إصابته فى الفتوى محتملة جداً ، بل ويمكن القول أن الأورع هو الأصلح للإفتاء فى زماننا هذا ! فيتعين استفتاؤه دون غيره ما أمكن ذلك لقلّة الورع عند العامة وبعض العلماء ، فمن الاحتياط المطلوب فى الدين أن يسأل المستفتى الأورع ما دام عنده من العلم ما يكفى للإفتاء ، ويدع الذى لا ورع عنده ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] .

وإذا ساوى عند المستفتى بين مفتين بالعلم والورع ، كما يبدو للمستفتى ، ولم تسكن نفسه إلى قول من استفتاه فله أن يستفتى الآخرين فإن

(١) إجابة السائل شرح بغية الآمل (ص ٤٠٨) ، المنحول للغزالي (٤٧٢) ، الإيهاج (٣/ ٢٨٧) ، روضة الناظر وجنة المناظر (٣/ ١٠٢١) .

(٢) جمع الجوامع (٢/ ٣٩٦) ، المحصول (٢/ ١١٣) ، البرهان (٢/ ١٣٤٤) ، زاد المعاد (٣/ ١٠٧) ، روضة الطالبين (٨/ ٩٧) .

(٣) المصادر نفسها .

اتفقوا فيها أخذ بفتياهم ، وإن اختلفوا أخذ بما تطمئن إليه نفسه من أقوالهم^(١)
عملاً بالحديث الشريف : « استفت قلبك وإن أفتاك المفتون »^(٢) .

تناقض الفتوى أمام المستفتي

إذا اختلف على المستفتي فتوى مفتيين ، أو أكثر ، بأن يفتي أحدهما له
بالتشديد والآخر بعكسه ، فماذا يفعل المستفتي ، ذهب العلماء في هذه
المسألة إلى خمسة أقوال :

١ - القول الأول :

يأخذ بأغلظ الأقوال ، وأشدّها بالمحذور^(٣) ، فهو أحوط ؛ لأن الحق
ثقل لقوله تعالى : ﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴾ [المزمل : ٥] ،
والباطل خفيف .

٢ - القول الثاني :

يأخذ بأخف الأقوال^(٤) لقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ

(١) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي (٧٣)، الرد على من أخذ إلى الأرض (ص ١٥٤ - ١٥٦)، شرح كوكب المنير (٤/ ٥٧٣ - ٥٧٤)، مختصر ابن الحاجب (٢/ ٣٠٩) .

(٢) الحديث سبق تخريجه .

(٣) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٦٤)، صفة الفتوى (ص ٨٠ - ٨١) ،
الاحكام للأمدى (٤/ ٢٥٥)، إعلام الموقعين (٤/ ٢١٠)، جمع الجوامع مع البناني (٢/ ٣٥٢) .

(٤) المجموع (١/ ٥٥ - ٥٦) ، المستفتي (٢/ ٣٩١) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٤٢) ،
تيسير التحرير (٢م/ ٤ - ٢١٤ - ٢١٦) ، أصول مذهب الإمام أحمد (ص ٧٠٠) ،
سلاسل الذهب (ص ٤٥٣) ، العقد الفريد في أحكام التقليد - خ - ورقة [٣ ب] .

بِكُمُ الْعُسْرِ ﴿ [البقرة : ١٨٥] ، ولقوله ﷺ : « بعثت بالحنيفية السمحة السهلة » ^(١) ، ولحديث عائشة رضی الله عنها « ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن حراماً » ^(٢) .

٣- القول الثالث :

يأخذ بفتوى الأعلام الأورع ^(٣) ، وقيل : الأورع ^(٤) .

٤- القول الرابع :

يسأل مفتياً آخر ويعمل بفتوى من يوافقه للتعاقد ، إما لتعدد الأدلة ، أو لزيادة غلبة الظن بأنه هو الراجح ^(٥) .

(١) الحديث عن جابر رضی الله عنه : رواه الإمام البخارى عن ابن عباس فى الأدب المفرد بصيغة : « أحب الأديان الحنيفية السمحة » : صحيح الأدب المفرد للالبانى (ص ١٢٢) ، رقم الحديث (٢٢٠ / ٢٨٧) وفى السلسلة الصحيحة برقم (٨٨١) .

(٢) الحديث متفق عليه : البخارى مع الفتح فى عدة مواضع منها : (٦ / ٦٥٤) كتاب المناقب باب (٦١) صفة النبى ﷺ رقم الحديث (٣٥٦٠ ، ١٠ / ٥٤١) كتاب الأدب باب (٧٩) ما لا يستحى من الحق فى التفقه فى الدين رقم الحديث (٦١٢٦) ، مسلم بشرح النووى (م/٥ / ج١٥ / ٨٣) كتاب الفضائل باب مبادئه ﷺ للأئام واختياره من المباح أسهله .

(٣) روضة الطالبين (٨ / ٩٧) ، زاد المعاد (م/٢ / ٣ / ١٠٧) ، الغياني (ص ٤٠٤ - ٤٠٥) ، نهاية السؤل (٤ / ٦١٢) ، مختصر البعلی (ص ١٦٩) .

(٤) الأحكام للأمدى (٤ / ٣١١ - ٣١٢) ، البرهان (٢ / ١٣٤٤) .

(٥) تيسير التحرير (م/٢ / ج٤ / ٢٥١ وما بعدها) ، شرح كوكب المنير (٤ / ٥٨١) ، فتح الغفار (٣ / ٣٧) ، شرح مختصر الروضة (٣ / ٦٦٦ وما بعدها) .

٥- القول الخامس :

يتخير ، فيأخذ بفتوى أى مفت شاء ^(١) .

الترجيح :

والراجع عندي - والله أعلم - هو القول الخامس ؛ لأنه مخير بالأخذ بأيهما شاء ، ولا يلزمه مراجعة الأعلّم الأفضل ، أو أن يجتهد في أعيانهم ، كما فعل في زمن الصحابة رضوان الله عليهم ، إذ سأل العوام الفاضل والمفضول ، ولم يحجر على الخلق في سؤال غير أبى بكر وعمر وغير الخلفاء ، ثم أنه لو كلف بالترجيح بين العلماء لكان تكليفاً ولصار مجتهداً وخرج من صفته التى هو عليها المستفتى - ويدل على تخيره بينهم ، أن كل مذهب من مذاهب المفتين وسيلة يتوصل بها إلى الجنة ؛ لأن الكل على هدى من ربهم وإن تفاوتوا في العلم والورع والتشديد والترخيص ، ويدل على ذلك أن داود وسليمان عليهما السلام من الذين قال الله لنبينا بعد ذكرهم : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام : ٩٠] .

وقد اختلفا في حكم الغنم النافشة ^(٢) في حرث القوم وهما مجتهدان

(١) المسودة (ص ٤٦٣) ، إرشاد الفحول (ص ٢٧١) ، التقليد وأحكامه لسعد الشترى (ص ١٥٩ - ١٦١) .

(٢) النافشة : النفس - بالفتح - المتاع المتفرق : والنفس : انتشار الغنم ولا يكون إلا بالليل ، وخص بعضهم - المفسرون - به دخول الغنم في الزرع ، قال تعالى : ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ المفردات في غريب القرآن للأصبهاني (ص ٧٦٥) ، لسان العرب (٦/ ٣٥٧ ، ٣٥٨) ، وفي الحديث : « الحجة مثل كرش البعير بيت نافشاً » . النهاية في غريب الحديث (٥/ ٩٦ - ٩٧) .

قطعاً إذ لو كان هناك وحى لما اختلفا ، وقد صرح بأن سليمان أصاب
الصواب بقوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ﴾ [الأنبياء : ٧٩] ، وعلم كذلك
أن داود اجتهد ولم يصيب بدليل قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ﴾
[الأنبياء : ٧٨] ، ومع هذا قد مدحهما الله تعالى بقوله : ﴿ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا
وَعِلْمًا ﴾ [الأنبياء : ٧٩] .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مسائل تتعلق بالمستفتي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

هل يجوز للعامة اختيار، أو تقليد مذهب معين؟

وأقوال العلماء في ذلك

إذا كان طريق العامة وغير المتأهل للإفتاء ، هو التقليد لمعرفة الأحكام الشرعية ، كما قرر جمهور العلماء، فهل يجب حينئذ على المستفتي التزام مذهب معين في كل حادثة؟ سأبحث ذلك في ثلاثة مطالب .

التزام المستفتي مذهباً معيناً

اختلف العلماء في مسألة التزام المستفتي مذهباً معيناً في كل حادثة إلى ثلاثة أقوال .

القول الأول :

يجب عليه التزام مذهب إمام معين، وانتسابه هذا معتبر في حقه ملزم له؛ لأنه اعتقد أن المذهب الذي انتسب إليه هو الحق فعليه الوفاء بما اعتقده والتزم به ، ويترتب على ذلك أن عليه أن يستفتي من يفتيه بموجب مذهبه^(١)،

(١) لزوم اتباع مذاهب الأئمة محمد الحامد (ص٤٤) ، بجبري على الخطيب (١/ ٥١) ، غاية الوصول (ص١٥٢) ، المجموع (١٤/ ٥٥) ، مختصر البعلبي (ص١٦٨) ، عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق (ص٨١) .

قال به الكيا ^(١) وزكريا الأنصارى ^(٢) والإمام النووى ^(٣) رحمه الله ، وجماعة من المتأخرين ^(٤) واستدلوا بما يأتى :

(١) الكيا : عماد الدين أبو الحسن ، على بن محمد على الكيا الهراسى بكسر الكاف وفتح الياء المثناة . من تحتها ويعلوها ألف ، وفى اللغة العجمية الكيا : هو الكبير القدر ، المقدم بين الناس ، والهراسى فارسية بمعنى الذعر ، من كبار علماء الشافعية ، ولد بطبرستان سنة (٤٥٠ هـ) ، تفقه على إمام الحرمين ، ثم قدم بغداد ، ودرس بالنظامية وتخرج به الأصحاب واتهم بالباطنية فرجم ، وأراد السلطان قتله فحماه المستظهر وشهد له ، توفى رحمه الله ببغداد سنة (٥٠٤ هـ) ، ودفن فى تربة أبى إسحاق الشيرازى . من تصانيفه : أحكام القرآن ، نقد مفردات الإمام أحمد ، التعليق فى أصول الفقه ترجمته فى : معجم المؤلفين لعمر كحالة (٧ / ٢٢٠) ، شذرات الذهب (٤ / ٨) الأعلام (٤ / ٣٢٩)

(٢) زكريا الأنصارى : زين الدين ، أبو يحيى ، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصارى ، السنيكى ، نسبة إلى سنيكة بليدة من شرقية مصر ، القاهرى ، الأزهرى ، الشافعى ، ولد بسنيكة سنة (٨٢٦ هـ) ، عالم مشارك فى الفقه والفرائض والتفسير والقراءات والتجويد والحديث والتصوف والنحو والتصريف والمنطق والجدل ، تولى القضاء فى القاهرة ، توفى رحمه الله بالقاهرة سنة (٩٢٦ هـ) ، ومن تصانيفه : فتح الباقي بشرح الفيه العراقى ، رب البرية بشرح القصيدة الخزرجية ترجمته فى : معجم المؤلفين (٤ / ١٨٢) ، الأعلام (٣ / ٤٦ - ٤٧) ، شذرات الذهب (٨ / ١٣٤ - ١٣٥) .

(٣) النووى : محى الدين أبو زكريا ، يحيى بن شرف بن مرى بن حسن بن حزام النووى نسبة إلى نوى من قرى حوران بسورية الدمشقى ، الشافعى ولد بنوى سنة (٦٣١ هـ) ، فقيه ، محدث ، حافظ ، لغوى ، مشارك فى العلوم ، قدم دمشق فسكن المدرسة الرواحية ولازم كمال الدين إسحاق المغربى ، ولى مشيخة دار الحديث بدشهاب أبى شامه ، توفى رحمه الله بنوى سنة (٦٧٦ هـ) وقيل (٦٧٧ هـ) ومن تصانيفه الكثيرة : منهاج المحدثين وسبيل الطالبين فى شرح صحيح مسلم ، عيون المسائل المهمة ، المجموع شرح المذهب ، روضة الطالبين وعمدة المفتين فى فروع الفقه الشافعى ، ترجمته فى : شذرات الذهب (٥ / ٣٥٤) ، معجم المؤلفين (١٣ / ٢٠٢) ، الأعلام (٨ / ١٤٩ - ١٥٠) .

(٤) برنامج عملى للمتفقهين د. عبد العزيز بن عبد الفتاح القارىء (٢٦ - ٢٩) .

١- أنا لو تركنا العامى مخيراً فى استفتاء من شاء من الفقهاء لأفضى به هذا إلى التلفيق وإلى تتبع رخص المذاهب ، بما يؤدى إلى انحلال ربة التكليف فوجب إلزامه بمذهب معين يأخذ برخصه وعزائمه ، قال ابن عبد البر^(١) رحمه الله : (هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً)^(٢) .

٢- أن إيجاب التزام إمام واحد ، أو التزام تغيير الأئمة حكم زائد على الأصل الذى هو واجب التقليد ، فلا بد من دليل ولا دليل^(٣) .

٣- لم نسمع عن واحد من الأئمة المجتهدين النهى والتحذير عن التزام مذهب معين^(٤) .

القول الثانى :

لا يجب تقليد إمام معين فى كل المسائل والحوادث التى تعرض ، بل يجوز أن يقلد أى مفت شاء ، فلو التزم مذهباً معيناً ، كمذهب الشافعى

(١) ابن عبد البر : هو أبو عمرو ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى ، الأندلسى ، القرطبى ، المالكى ، ولد بقرطبة سنة (٣٦٨هـ) ، محدث ، حافظ ، مؤرخ ، عارف بالرجال والأنساب ، مقرب ، فقيه ، نحوى ، جال فى غرب الأندلس ، وسكن دانية وبلنسية وشاطبة ، روى عن خلق كثير ، وأخذ عنه خلق كثير ، تولى قضاء الآشيون وششتين ، توفي رحمه الله ، فى شاطبة فى شرق الأندلس سنة (٤٦٣هـ) وقيل : (ص ٤٦٠هـ) ، من تصانيفه : الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ، القصد والأمم فى التعريف بأصول أنساب العرب والعجم ، ترجمته فى : معجم المؤلفين (١٣/٣١٥) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٢) .

(٣) اللامذهبية (٦٠ وما بعدها) .

(٤) المصدر نفسه .

رحمه الله ، أو مالك رحمه الله ، أو غيرهما ، لا يلزمه الاستمرار عليه ، بل يجوز له الانتقال كلياً منه إلى مذهب آخر ولو بعد العمل ، إذ إنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، وقد التزم بشيء لم يلزمه به الله ورسوله ، فإن الله تعالى لم يوجب عليه اتباع مذهب معين ، وليس التزامه نذراً عليه حتى يجب الوفاء به ، وإنما أوجب الله تعالى اتباع العلماء من غير تخصيص بعالم دون آخر ^(١) ، فقال تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] . قال الطرطوشي ^(٢) رحمه الله : ولا يلزم أحداً من المسلمين أن يقلد في النوازل والأحكام من يعتزى إلى مذهبه فمن كان مالكيّاً لم يلزمه المصير في أحكامه إلى قول مالك وهكذا القول في سائر المذاهب ^(٣) .

القول الثالث :

إن عمل بما التزمه في بعض المسائل بمذهب معين فلا يجوز له تقليد

(١) عقود رسم المفتى (١/ ٣٢) ، مجموع فتاوى (٢٠/ ٢٠٨ - ٢٠٩) ، أضواء البيان (٧/ ٤٨٨ - ٤٨٩) ، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف ولي الله الدهلوى (ص ٦٨) ، سبيل الجنة بالتمسك بالقرآن والسنة لابن حجر البنعلوى (ص ٥٢) ، هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين للمعصومي (ص ٣٨) .

(٢) الطرطوشي : أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن أيوب الفهرى ، المالكى ، المعروف بالطرطوشى ، ويعرف بابن أبى رندقة ، فقيه أصولى ، محدث ، مفسر ، ولد سنة (٤٥١ هـ) ، نشأ فى طرطوشة بالأندلس ، ورحل إلى المشرق ، فدخل بغداد والبصرة ، وسكن الشام ، ونزل ببيت المقدس ، وأخذ عن جماعة ، توفى رحمه الله بالأسكندرية سنة (٥٢٠ هـ) ، ومن تصانيفه : سراج الملوك ، مختصر تفسير الثعالبى ، ترجمته فى : شذرات الذهب (٤/ ٦٢ - ٦٣) ، معجم المؤلفين (١٢/ ٩٦) .

(٣) مواهب الجليل (٦/ ٩٣) .

الغير فيها، وإن لم يعمل فى بعضها الآخر جاز له اتباع غيره فيها ، إذ إنه لم يوجد فى الشرع ما يوجب عليه اتباع ما التزمه وإنما أوجب الشرع اتباع العلماء دون تخصيصهم^(١) .

والراجع عندى - والله أعلم - هو القول الثانى ، القائلين بعدم التقيد بمذهب معين وذلك ؛ لأن المستفتى فى عصر الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم لم يكونوا ملتزمين بمذهب معين بل كانوا يستفتون ويسألون من تهياً لهم دون التقيد بواحد دون الآخر ، ولم ينكر عليهم أحد ، فكان هذا إجماعاً منهم على عدم وجوب تقليد إمام ، أو اتباع مذهب معين فى كل المسائل .

وللضرورة قد نسوغ المذهب من غير إيجاب ، وأنه لا يحل التقيد بالمذهب فى مسألة ما إذا علم أن الحق الذى يشهد له الدليل بخلافه .

قال ابن تيمية رحمه الله : بل غاية ما يقال ، أنه يسوغ ، أو ينبغى على العامى أن يقلد واحدا لا بعينه من غير تعيين زيد ولا عمرو ، وأما أن يقول قائل : إنه يجب على العامة تقليد فلان أو فلان ، فهذا لا يقوله مسلم^(٢) .



-
- (١) الأحكام للآمدى (٣١٨-٣١٩) ، شرح بيان المختصر للأصفهاني (٣٩٦/٣) - (٣٧٠) ، قواعد الأحكام فى مصالح الأنام (١٥٨/٢) ، تيسير التحرير (م٢/٤-ج٢٥٣) .
- (٢) مجموع فتاوى لابن تيمية (٢٢٢/٢٤٨-٢٤٩) .

التمذهب بمذهب معين من المستحدثات في الدين

قال رسول الله ﷺ : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم »^(١) والقرن قد يراد به مدة من الزمان ، وقد يراد به جيل من الناس ، وهم أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة ، والمعنى الثاني هو المراد في هذا الحديث ، فالمراد بقرن النبي ﷺ : الصحابة « ثم الذين يلونهم » هم التابعون ، « ثم الذين يلونهم هم أتباع التابعين » .

قال ابن حجر^(٢) رحمه الله : واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين ، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهوراً فاشياً ، وأطلقت المعتزلة ألسنتها ، ورفعت الفلاسفة

(١) الحديث متفق عليه : عن عمران بن حصين ، البخارى مع الفتح (٥/٧) كتاب فضائل الصحابة باب (ص١) فضائل أصحاب النبي ﷺ الحديث (ص٣٦٥٠) ، مسلم بشرح النووي (٦م/٦ج-٨٧) كتاب فضائل الصحابة باب الصحابة باب فضل الصحابة رضى الله عنهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم بصيغة : « إن خيركم قرني » .

(٢) ابن حجر : هو شهاب الدين ، أبو الفضل ، أحمد بن علي بن محمد بن محمد المعروف بابن حجر نسبة إلى آل حجر - قوم تسكن الجنوب الآخر على بلاد الجريد وأرضهم قابس - العسقلاني ، المصرى المولد سنة (٧٧٣هـ) والمنشأ والدار والوفاء الشافعى ، محدث ، مؤرخ ، أديب ، شاعر ، توفي رحمه الله سنة (٨٥٢هـ) ، زادت تصانيفه التى معظمها فى الحديث على مائة وخمسين مصنفاً منها : فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، نتائج الأفكار فى تخريج أحاديث الأذكار . ترجمته فى : شذرات الذهب (٧/٢٧٠ - ٢٧٣) ، معجم المؤلفين (٢/٢٠) .

رؤوسها ، وامتنحن أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا ، ولم يزل الأمر فى نقص إلى الآن ^(١) .

ولم يكن التمدد معروفا ولا معمولا به فى القرون الثلاثة المفضلة ، وإنما حدث بعد ذلك ، ولو كان خيرا لعمل به أهل هذه القرون الذين شهد لهم النبى ﷺ بالخيرية فهو من البدع المحدثه بلا شك ^(٢) .

وأىضا فإننا نعلم بالضرورة أنه لم يكن فى عصر الصحابة رجل واحد اتخذ رجلا منهم يقلده فى جميع أقواله ، فلم يسقط منها شيئا ، وأسقط أقوال غيره فلم يأخذ منها شيئا ، ونعلم بالضرورة أن هذا لم يكن فى عصر التابعين ولا تابعى التابعين ^(٣) .

وقال المعصومى الخجندى ^(٤) رحمه الله : وأما اتباع مذهب من المذاهب

(١) فتح البارى (٨/٧) .

(٢) الأحكام لابن حزم (١٤٦/٦) .

(٣) أضواء البيان (٧/ ٤٨٨ - ٤٨٩) .

(٤) المعصومى : أبو عبد الكريم ، محمد سلطان بن أبى عبد الله محمد أرون بن محمد ميرسيد بن محمد بن معصوم المشهور بالمعصومى الخجندى نسبة إلى جده الأعلى محمد معصوم ، ومسقط رأسه بلدة خجندة من بلاد ما وراء النهر التى ذكرها ياقوت الحموى فى معجم البلدان فقال : ولم أر بلدة يزاء الشرق ولا الغرب ، بأنزه من خجندة ، ولد فى بيت ثراء وفضل سنة (١٢٩٧هـ) وتعلم على يد أبويه القراءة والخط ، وهاجر هو وعائلته إلى مكة واستوطن فيها وكان مدرسا فى المسجد الحرام ، توفى رحمه الله (١٣٨٠هـ) ، ومن مؤلفاته رسائل منها : هدية السلطان إلى مسلمى بلاد اليابان وهدية السلطان إلى قراءة القرآن .

ترجمته فى : بدعة التعصب المذهبى (٢٧٥ - ٢٧٦) .

الأربعة أو غيرها ، فليس بواجب ولا مندوب ، وليس علي المسلم أن يلتزم واحداً منها بعينه ، بل من التزم واحداً بعينه في كل مسألة فهو متعصب مخطئ مقلد تقليداً أعمى وهو ممن فرقوا دينهم وصاروا شيعا ، وقد نهى الله تعالى عن التفرق في الدين ^(١) ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعاً لَسْتُ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ١٥٩] فدين الله دين واحد لا مذهب فيه ولا طرق يجب اتباعها إلا طريق محمد ﷺ وهدية : ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾ [يوسف : ١٠٨] .

★ ★ ★

(١) هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين للمعصومي (ص ٣٨) .

أقوال الأئمة الأربعة في اتباع السنة ونهيهم عن تقليد إمام معين

من المفيد أن أسوق هنا ما وقفت عليه منها ، أو بعضها ، لعل فيها ذكرى لمن يقلدهم - بل يقلد من دونهم بدرجات تقليدا أعمى - ويتمسك بمذاهبهم وأقوالهم ، كما لو كانت نزلت من السماء والله عز وجل يقول : ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف : ٣] .

١- الإمام أبو حنيفة - رحمه الله -

أنكر الإمام أبو حنيفة رحمه الله تقليده ، فقال : إذا صح الحديث فهو مذهبي^(١) ، وقال أيضا : لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين أخذناه^(٢) .

٢- الإمام مالك - رحمه الله -

أما الإمام مالك رحمه الله فقال : إنما أنا بشر أخطئ وأصيب ، فانظروا في

(١) عقود رسم المفتى لابن عابدين (٤/١) ، إيقاظ الهمم (ص ٦٢) ، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر (ص ١٤٥) .

(٢) الميزان للشعراني (١/٥٥) ، أعلام الموقعين (٢/٣٠٩) .

رأى، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه ، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه (١) .

وقال أيضا : ليس أحد بعد النبي ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ (٢) .

٣- الإمام الشافعي - رحمه الله-

دعا الإمام الشافعي رحمه الله إلى عدم التزام مذهب معين بقوة وصراحة وقال : أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة عن رسول الله ﷺ ، لم يحل له أن يدعها لقول أحد (٣) .

وقال : إذا صح الحديث فهو مذهبي (٤) ، وقال أيضا : أنتم - والخطاب للإمام أحمد - أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح ، فأعلموني به أي شيء يكون كوفيا ، أو بصريا أو شاميا حتى أذهب إليه إذا كان صحيحا (٥) .

(١) إيقاظ الهمم (ص ٧٢) ، تهذيب التهذيب (٩/١٠) .

(٢) المصادر السابقة .

(٣) إيقاظ الهمم (ص ١١٤) .

(٤) المجموع (٥٧/١) .

(٥) آداب الشافعي (٩٤ - ٩٥) ، الحلية لأبي نعيم (١٠٦/٩) ، الانتقاء لابن عبد البر

(ص ٧٥) ، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص ٤٩٩) .

٤- الإمام أحمد - رحمه الله-

فقد كان رحمه الله أيضاً علي منهج الصحابة وكان ينهى عن تقليده وتقليد غيره ، والتزام مذهب معين حتى أنه كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأى ويجب التمسك بالأثر^(١) .

وقد صرح الإمام أحمد بالنهى عن التقليد والالتزام بمذهب إمام معين فى كثير من كلامه فقال : لا تقلدنى ولا تقلد مالكا ولا الشافعى وخذ من حيث أخذوا^(٢) .

ومن أقوال هؤلاء الأئمة - رحمهم الله - تبين لنا أن التزام مذهب معين بدعة وخطأ لأمر :

١- إن عدم التزام مذهب هو الأصل والأيسر والأقرب إلى الفهم الصحيح لمراد الله سبحانه وتعالى ، لأنه سبحانه وتعالى ؛ حين أمر الجاهل بسؤال أهل الذكر لم يحدد واحداً معيناً منهم ، بل أطلق ذلك ، ومن المعروف أن المطلق يبقى على إطلاقه حتى يأتى ما يقيده .

٢- إن عدم التزام مذهب معين واجب لغرض معين : التفريق بين اتباع المعصوم ﷺ وبين اتباع غير المعصوم ؛ لأن من يلتزم اتباع مذهب ما يكون قد سوى فى واقع الأمر بين اتباع النبی المعصوم ﷺ وبين اتباع المفتى الذى يخطئ ويصيب ، وهذا الإمام مالك رحمه الله يقول : ليس كلما قال رجل

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزى (ص ١٩٢) .

(٢) إيقاظ الهمم (ص ١١٣) ، أعلام الموقعين (٢/ ٣٠٢) .

قولاً وإن كان له فضل يتبع عليه ^(١) ، قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر : ١٨] .

٣- أن فعل الصحابة ، والسلف من أهل القرون الثلاثة الفاضلة الذين أمرنا بالاعتداء بهم ، هو عدم الالتزام بمذهب معين ، فكان الذى لا يعرف طريقة استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية فيهم ، يسأل أى واحد من العلماء دون تعيين ولم يكن الصحابة منقسمين إلى مذاهب علمائهم ، ولكل عالم طائفة من الناس تتبعه ، فطائفة بكريون وأخرى عمريون وهكذا ، فالانقسام الموجود الآن بين الناس إلى طوائف ، كل طائفة تقلد إماماً معيناً هو بدعة ولم يكن ذلك موجوداً فى العهود الثلاث المفضلة ورسول الله ﷺ يقول : «فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدى محمد وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة» ^(٢) . وقال أيضاً : «من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» ^(٣) .

(١) جامع بيان العلم وفضله (١٤٤/٢) .

(٢) الحديث عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه متفق عليه : البخارى مع الفتح فى مواضع منها : (١٠/٥٢٥) كتاب الأدب باب (٧٠) الهدى الصالح الحديث (٦٠٩٨) ، (١٣/٢٦٣) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب (ص٢) الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ الحديث (ص٧٢٧٧) ، مسلم بشرح النووى عن جابر مرفوعاً (م٢/ج٦/١٥٦) كتاب الجمعة باب خطبته ﷺ فى الجمعة .

(٣) [متفق عليه] البخارى مع الفتح عن عائشة (٥/٣٥٥) ، كتاب العلم باب (ص٥) إذا اصطالحوا على جور فالصلح مردود رقم الحديث (ص٢٦٩٧) ، مسلم بشرح النووى (م٤/ج١٢/١٦) كتاب الأقضية باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور .

هل يجوز للعامة تقليد المفتي الميت والرجوع إلى قوله؟

اختلف علماء الأصول في رجوع المستفتي إلى قول المفتي الميت ،
والإفتاء به إلى مذهبين :

المذهب الأول :

ذهب جمهور العلماء إلى جواز تقليد المفتي مطلقاً والرجوع إلى قوله ،
وهذا يشبه الحاكم فإن الحكم لا يموت بموت حاكمه ، وكذلك الشهادة لا
تبطل بموت من شهد بها ^(١) .

قال الإمام ابن الصلاح الشهرزوري - رحمه الله - : (المذاهب لا
تموت بموت أصحابها ولهذا يعتد بها بعدهم في الإجماع والخلاف) ^(٢) .
واستدلوا بما يلي :

١- قوله ﷺ : « اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر » ^(٣) ، ولهذا

(١) مواهب الجليل (٣١/١) ، الأتوار (٣٩٥/٢) ، نشر البنود على مراقى السعود
(٣٣٨/٢ - ٣٣٩) ، عقد الجيد للدهلوى (ص ٥٣) ، العقد الفريد في أحكام
التقليد - خ - ورقة [٤ ب] .

(٢) أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٦٠) .

(٣) الحديث عن حذيفة بن اليمان ، وابن مسعود رضى الله عنهم ، الترمذى مع التحفة ==

يعتد بأقوالهم بعد موتهم في الإجماع والخلاف .

٢- ولو بطل قول المفتي لما اعتبر شيء من أقواله كشهادته وروايته ، فإذا كانت الأخبار لا تموت بموت رواتها ، فكذلك الأقوال لا تموت بموت قائلها^(١).

المذهب الثاني :

عدم الجواز مطلقاً^(٢)، وبه قال الإمام الرازي^(٣) رحمه الله ، والشيعه ، وأيدهما الشوكاني رحمه الله .

== (١٤٧/١٠ - ١٤٨) أبواب المناقب باب مناقب أبو بكر الحديث (٣٧٤٢ ، ٣٧٤٣ ، ٣٧٤٤) ، ابن ماجه (٣٧/١) المقدمة باب ١١ فضائل أصحاب رسول الله ﷺ « فضل أبي بكر » الحديث (١١١) ، البيهقي في السنن الكبرى (١٥٣/٨) كتاب قتال أهل البغي باب ما جاء في تنبيه الإمام على من يراه أهلاً للخلافة بعده ، الحاكم في المستدرک (٧٩/٣) كتاب معرفة الصحابة فضائل أبو بكر الصديق بن أبي قحافة رقم الحديث (٤٩/٤٤٥١ ، ٥٠/٤٤٥٢ ، ٥١/٤٤٥٣ ، ٥٢/٤٤٥٤ ، ٥٣٤/٤٥٥ ، ٥٤/٤٤٥٦) .

(١) أعلام الموقعين (١٥٦/٤) .

(٢) المحصول (٢/٣ / ٩٧) ، الاجتهاد والتقليد رضا الصدر (ص ١٢١ و ٢٧٣) ، إرشاد الفحول (ص ٢٦٩) .

(٣) الرازي: أبو عبد الله ، محمد بن الحسن بن الحسين بن علي التيمي ، البكري الطبرستاني الرازي ، الشافعي ، المعروف بالفخر الرازي ، شارك في كثير من العلوم الشرعية ، والعربية والحكمة والرياضية ، ولد بالري - من أعمال فارس - سنة (٥٤٣ هـ) وقيل : (٥٤٤ هـ) ، رحل إلى خوارزم وما وراء النهر ، وخراسان ، وأخذ عنه خلق كثير ، كان ذا ثروة وممالك واحترام لدى الملوك ، وكان ينال من الكرامة ، وينالون منه سباً وتكفيراً ، حتى قيل : إنهم سموه ، توفي رحمه الله بهراة سنة (٦٠٦ هـ) ، خلف تركه ضخمة ، ومن تصانيفه الكثيرة : مفاتيح الغيب في تفسير القرآن ، الدلائل في عيون المسائل في علم الكلام ، وله شعر بالعربية والفارسية . ترجمته في : شذرات الذهب (٢١/٥) ، معجم المؤلفين (٧٩/١١) .

واستدلوا بما يأتى :

١- المفتى يجوز له تغيير إقتائه لو كان حياً ، فإذا جدد النظر ، فربما يرجع عن قوله الأول ، وكذلك الميت لا بقاء لقوله بدليل انعقاد الإجماع بعد موت المخالف فلو كان للميت قول بعد موته لما انعقد الإجماع ؛ لأن قوله لا يزال باقياً والمخالفة لا تزال قائمة ، وإذا لم يكن للميت قول ، فلا يجوز تقليده والعمل بقوله والافتاء بما كان ينسب إليه ^(١) .

٢- أن فى تجويز الرجوع إلى الأموات فى التقليد إماتة للحركة الفكرية التشريعية وتجميداً للعقول المبدعة عن الانطلاق فى آفاقها الرحبة ^(٢) .

والراجع - والله أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول القائلين بالجواز ، ولا أرى أن السبب فى جمود العلماء ، هو ما ادعى الشيعة ، وإنما لتأثرهم بفكرة القائلين بإقفال باب الاجتهاد التى اقتضتها ظروف تاريخية مؤقتة دون أن يقدروا فى رأى ما سيؤول إليه أمر التطور فى المستقبل ^(٣) .

★ ★ ★

(١) الأصول العامة للفقهاء المقارن محمد تقي الحكيم (ص ٦٥٦) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) عمدة التحقيق فى التقليد والتلفيق محمد سعيد البانى (ص ٨١) .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

آداب المستفتي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نحوؤه إلى أهل العلم والتأدب معهم

إن آداب الكلام فى الإسلام ، وآداب التلميذ نحو أستاذه ، والمتعلم نحو معلمه ، وآداب المسلم نحو أهل العلم، كلها لازمة فى حق المستفتى ، فهو مسلم فعليه أن يلتزم بآداب الإسلام فى الكلام والخطاب والقيام والجلوس، فهو بمنزلة التلميذ نحو أستاذه، والمتعلم نحو شيخه، فعليه أن يلتزم بآدابه فى هذا المجال، وهو يسأل أهل العلم والذكر، فعليه أن يلتزم بآداب الإسلام نحو العلماء؛ لأنهم مصابيح الأمة ، يوضحون للناس أحكام الشرع .

الأدب الأول : خلوص النية فى سؤاله (١) :

ينبغى للمستفتى أن يقصد بسؤاله ، ابتغاء وجه الله تعالى ، وأن يخلص نيته فى ذلك . قال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » (٢) . وقال

(١) فتح البارى (١ / ١٨) وما بعدها ، شرح النووى على صحيح مسلم (م / ١ / ج١ / ١٥٨) ، الجامع فى الحث على حفظ العلم للخطيب البغدادى (ص ٨٦) ، عون المعبود (م / ٣ / ج ٦ / ٢٠٣) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨ / ٢٤٦) وما بعدها ، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص ٣٨) ، أدب الطلب للشوكانى (ص ١٦) ، أصول الفتوى والقضاء (ص ٢٤٧) .

(٢) [متفق عليه] البخارى فى عدة مواضع منها: (١ / ١٥) كتاب بدأ الوحي باب كيف كان بدء الوحي، رقم الحديث (١ ، ١ / ١٦٣) كتاب الإيمان باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة الحديث (ص ٥٤) ، مسلم بشرح النووى (م / ٥ / ج ١٣ / ٥٣) كتاب الإمارة باب قوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات » .

عبد الله بن المبارك ^(١) رحمه الله : أول العلم النية ^(٢) وإخلاص النية فضائل كثيرة منها :

١- قبول الله تعالى للعمل وإثابة صاحبه ، قال تعالى : ﴿ وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] .

٢- التوفيق والسداد فى العمل ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت : ٦٩] .

٣- أن يحفظ الله صاحبه من غواية الشيطان ، قال تعالى حاكياً عن إبليس : ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ﴾ [ص : ٨٢ - ٨٣] .

٤- ومن ثواب الإخلاص أن يكفى الله صاحبه شر الناس وكيدهم قال تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر : ٣٦] .

(١) عبد الله بن المبارك : هو أبو عبد الرحمن ، عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلى بالولاء، التميمى المروزى ، الحافظ ، المجاهد ، التاجر ، أفنى عمره فى الأسفار ، حاجاً ومجاهداً وتاجراً ، جمع الحديث والفقه والعربية وأيام الناس ، والشجاعة والسخاء ، كان من أهل خراسان .

توفى رحمه الله بهيت على الفرات سنة (١٨١ هـ) منصرفاً من غزو الروم ومن تصانيفه : كتاب الجهاد وهو أول من صنف فيه ، الرقائق ، الزهد .

ترجمته فى : شذرات الذهب (١ / ٢٩٥ - ٢٩٧) معجم المؤلفين (٦ / ١٠٦) ، الأعلام (٤ / ١١٥) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١ / ١١٨) .

الأدب الثاني : تأدب المستفتي مع نفسه بالسؤال من أهل الذكر: (١)

ينبغي للمستفتي أن يسأل من هو أهل لذلك ، وألا يلجأ لغير ذوى الاختصاص ، كما لا ينبغي له أن يفتي لنفسه ، مع علمه بأنه ليس أهلاً لذلك ، فيجب عليه أن يراجع أهل الذكر ، والأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] .

قال الشاطبى رحمه الله : إذا تعين عليه السؤال ، فحق عليه أن لا يسأل إلا من هو أهل ذلك المعنى الذى يسأله عنه (٢) .

الأدب الثالث : الاستئذان من المفتي قبل الدخول عليه :

ينبغي للمستفتي أن يستأذن المفتي بالدخول عليه ؛ لأنه قد يكون فى حالة لا يحب أن يراه أحد أو يطلع عليه غير أهله وذويه . كوقت القيلولة ، أو النوم ليلاً ، أو أوقات راحته الخاصة مع أهله فى بيته ، ثم يسلم على من عنده ويخصه بالتحية (٣) ، ولأجل ذلك كله شرع الاستئذان ، ورسم طريقاً يسير عليه المسلم ولا يتعدها ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾ [النور : ٢٧] ، وقال

(١) عرف البشام (ص ١٣) وما بعدها ، روضة الناظر (٣ / ١٠٢٠) ، الفروع (٦ / ٤٢٨) ، صفة الفتوى لابن حمدان (١٣ ، ٦٩) ، شرح مختصر الروضة (٣ / ٦٦٣) ، المحصول (٢ / ٣ / ١١٢) .

(٢) الموافقات للشاطبى (٢ / ٤ / ١٩٢) .

(٣) آداب طالب العلم لابن أرسلان (ص ١٥٤) ، من الآداب والأخلاق الإسلامية للعبادى ==

رسول الله ﷺ : « إنما جعل الاستئذان من أجل البصر » (١) .

الأدب الرابع : هيئة الجلوس عند المفتي : (٢)

ينبغي للمستفتي أن يجلس بين يدي المفتي جلسة الأدب ، كما يجلس الصبي بين يدي المقرئ ، أو متربعا بتواضع وخضوع وسكون وخشوع ولا يسند بحضرة المفتي إلي حائط ، أو مخدة ، أو درابزين (٣) ، ويصغي إليه ناظرا إلي وجهه ، ويقبل بكليته عليه متعقلا لقوله ، بحيث لا يحوجه إلي إعادة الكلام ، ولا يلتفت من غير ضرورة ، لا ينظر إلى يمينه ، أو شماله ، أو قدامه بغير حاجة ، سيما عند بحثه له ، أو عند كلامه معه .

الأدب الخامس : أدب الخطاب وصيغة الاستفتاء (٤) :

ينبغي للمستفتي أن لا يرفع صوته عليه عند سؤاله ، لقوله تعالى : ﴿ يَا

== (ص ٢٠٦) ، تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم ٩٣ وما بعدها ، الفقيه والمتفقه (٢ / ٩٩) ، فتح الباري (١ / ١٤٣) ، مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة (ص ٢٢) ، المجموع (١ / ٣٦) ، أصول الدعوة (ص ١٥١) .

(١) [متفق عليه] من سهل بن سعد : البخارى مع الفتح (١١ / ٢٦) كتاب الاستئذان باب الاستئذان من أجل البصر الحديث (٦٢٤١) ، مسلم بشرح النووي (م ٥ / ج ١٤ / ١٣٦) كتاب الآداب باب الاستئذان .

(٢) فتح الباري (١ / ١٤٢ ، و ٢٢٦) ، تذكرة السامع (٩٧ - ٨) ، حلية طالب العلم بكر أبو زيد (ص ٣٥) .

(٣) الدرازين : قوائم منتظمة يعلوها متكأ ، تذكرة السامع (ص ٩٨) .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦ / ٣٠٧) ، وقال : وكره بعض العلماء رفع الصوت في مجالس العلماء تشريفاً لهم ، إذ هم ورثة الأنبياء ، آداب الفتوى والمفتى والمستفتي ==

أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ
كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿ [الحجرات : ٢] ،
بل يجله في خطابه معه ، ولا يومئ بیده فی وجهه ، ولا يناديه باسمه ،
ولا بتاء الخطاب ولا كافة ، بل يقول : يا سيدى ، أو يا أستاذى ويا
شيخى ، أو يقول له : ما تقولون فى كذا ، وما رأيكم فى كذا ، أو شبه
ذلك ، ولا يقول له : ما تحفظ فى كذا ؟ أو مذهب إمامك ، وكذلك لا
يجوز له أن يقول له عند الجواب : هكذا قلت أنا ، أو أفتانى فلان غيرك
بكذا (١) .

الأدب السادس : أوقات السؤال :

ينبغي للمستفتى أن لا يسأل المفتى فى حالة ما يشوش ، فلا يسأله وهو
قائم ، أو مستوفز ، أو على حالة ضجر ، أو هم أو غير ذلك مما يشغل
القلب (٢) .

الأدب السابع : هيئة المفتى وتعظيمه لكبر سنه :

والأصل فى هذا الأدب قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا
وَنَذِيرًا ﴾ (٨) لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿
[الفتح : ٨ - ٩] .

== للنوى (٨٣ - ٨٤) ، كشاف القناع (٦ / ٣٠٦) ، صفة الفتوى (٨٣ - ٨٤) ، أدب
المفتى والمستفتى لابن الصلاح (١٦٨ - ١٧٦) ، الجامع لأحكام الراوى وآداب السامع
(١ / ١٩٤) ، أصول الفتوى والقضاء (ص ٢٤٦) ، الإنصاف للمرداوى (١١ / ١٩٣) .

(١) شرح كوكب المنير (٤ / ٥٩٤) ، مطالب أولى النهى (٦ / ٤٣٧) .

(٢) شرح سنن الترمذى لمحمد الشنقيطى (١٠ - ١٦) ، أدب الإملاء والاستملاء (ص ١٣٧)
مطالب أولى النهى (٦ / ٤٣٧) .

ولما كان العلماء ورثة الأنبياء ، فإن لهم نصيباً من التوقير الواجب للنبي ﷺ ، فينبغي على المستفتى أن يوقر المفتى ويجله وكل هذا من كمال تعظيم الله لحرمة عند الله ^(١) ، قال رسول الله ﷺ : « إن من إجلال الله تعالى إكرام ذى الشبهة المسلم ، وحامل القرآن غير الغالى فيه ، والجافى عنه ، وإكرام ذى السلطان المقسط » ^(٢) .

قال ابن عباس رضى الله عنه : مكثت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية ، فما أستطيع أن أسأله هيبة له ^(٣) .

التأدب مع العلماء وتوقيرهم ذريعة إلى تعظيم ما يقولون به من الدين وامثاله ، وعلى العكس من ذلك ، فإن الاستهانة بالعلماء والاستخفاف بهم

(١) المجموع (١ / ٣٦ ، ٥٧) ، جامع بيان العلم وفضله (١ / ١١) ، أدب الدنيا والدين (ص ٧٥) وما بعدها ، الفتوى فى الإسلام (ص ١٠٩) ، التقرير والتحرير (٣ / ٣٤٢) ، مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة ، غاية المنتهى (٣ / ٤١٩) ، الإنصاف (١١ / ١٩٣) ، فتح البارى (١ / ٢٦٢) ، آداب طالب العلم لابن أرسلان (١٤٤ - ١٥١) ، كشاف القناع (٦ / ٣٠٦) ، المسودة (ص ٥٥٤) ، الفقيه والمتفقه (٢ / ٩٨ - ٩٩) ، عرف البشام (٥ ، ٩) .

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى الأدب المفرد : صحيح الأدب المفرد للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى (ص ١٤٣) تحت رقم (٢٧٤ / ٣٥٧) باب إجلال الكبير ، وأبو داود مع العون (م ٧ / ج ١٣ / ١٣٢) كتاب الأدب باب (ص ٢٣) فى تنزيل الناس منازلهم برقم (٤٨٣٣) ، والبيهقى فى الكبرى (٨ / ١٦٣) كتاب أهل البغى باب النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وما على الرعية من إكرام السلطان المقسط .

(٣) فتح البارى (٨ / ٥٢٥ - ٥٢٦) كتاب التفسير سورة التحريم باب ٢ ﴿ تَبْتَغِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ﴿ رقم الحديث (٤٩١٣)

مؤذن بالاستهانة بالدين والاستخفاف به وكلاهما يكفر فاعله ، لقوله تعالى :
﴿ قُلْ أَلِلّٰهُ وَأَيَّاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴾ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ
إِيمَانِكُمْ ﴿ [التوبة: ٦٥ - ٦٦] .

وسبب نزول هذه الآيات ، وهو استهزاء المنافقين بعلماء الصحابة -
القراء - فجعل الاستهزاء بالعلماء كالاستهزاء بالله وآياته ورسوله ، وكلاهما
يكفر فاعله^(١) .

ولأجل سد ذرائع هذا الكفر ، كان التأدب مع العلماء وتوقيرهم واجباً
من أجل تعظيم نفسه ، وأعداء الرسل من العلمانيين ، والحكام الطواغيت
وغيرهم من شياطين الانس يدركون هذه الحقيقة جيداً ، ولهذا فإنهم يتخذون
الاستهزاء بالعلماء والاستخفاف بهم سلماً إلى غرس الاستخفاف بالدين في
نفوس المسلمين ويقوم المجرمون بالاستخفاف بالعلماء في صور شتى منها :

١- إخراجهم في صورة مضحكة ، أو مستكرة في الصحف والمجلات
وفي المسرحيات التمثيلية والأفلام السينمائية لغرس تحقيرهم والاستهانة بهم
في نفوس المسلمين .

٢- وضع العلماء في درجات وظيفية متدنية من جهة المرتبات والمزايا

(١) الجامع لأحكام القرآن (٨ / ١٩٦ - ١٩٩) ، تفسير الطبرى (٦ / ٤٠٨ - ٤١٠) ،
الآثار (١٦٩٢٧ - ١٦٩٣٧) - أسباب النزول للواحدي (٢٥٥ - ٢٥٦) الآثار (٥١١) ،
٥١٢ ، ٥١٣) ، الصحيح المسند في أسباب النزول للشيخ مقبل الوادعي (٧٧ - ٧٨) .

الأدبية لإذلالهم وتحقيرهم ، ومن أوائل من اتبع هذه السياسة اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى فى مصر^(١) ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، ومن وقتها والاستهانة بالعلماء وغيرهم من الرموز الدينية بشتى الصور ، أصبحت من السياسات الثابتة للحكومات العلمانية الكافرة بغية إضعاف الوازع الدينى فى نفوس المسلمين^(٢) ، ولا شك فى أن هذه السياسة ، قد أثمرت ثمارها الخبيثة فى صور :

أ- شيوع الاستخفاف بالدين وبرموزه .

ب- قلة مبالاة الناس بالدين حتى أنهم ليقدمون على الأقوال والأعمال بغير علم ولا يفكرون فى استفتاء العلماء فيما هم مقدمون عليه ، أو متلبسون به إلا النادر من المسلمين .

ت- ومن الثمار الخبيثة لهذه السياسة ، انصراف النبهاء الأذكياء من أبناء المسلمين عن التعليم الدينى إلى التعليم الدنيوى بسبب سوء أوضاع خريجى المعاهد الدينية مادياً وأدبياً فى مقابل خريجى التعليم الدنيوى ، فأصبح لا يلتحق بالمعاهد الدينية إلا ضعاف الطلاب فى الغالب ، مما أدى إلى الضعف

(١) ألفرد فن كريمر : مستشرق ونمساوى الأصل ، من الوزراء ، يحمل لقب (بارون) ولد بفيينا سنة (١٢٤٣ هـ - ١٨٢٨ م) ، وتجول فى مصر والشام ، ودرس العربية فى بلده ، ثم عين قنصلاً فى مصر ، ثم فى بيروت سنة (١٨٧٠ م) ، مات -سود الله وجهه- سنة (١٣٠٦ هـ - ١٨٨٢ م) ، نشر نحو عشرين كتاباً عربياً ، منها المغازى للواقدى ، الأحكام السلطانية للماوردى وله كتابات كثيرة باللغة الألمانية عن الإسلام ، والثقافة الإسلامية ، ترجمته فى : الأعلام (٧ / ٢) .

(٢) برنامج عملى للمتفقهين (ص ٢٨ وما بعدها) .

العام فى المستوى العلمى لخريجى هذه المعاهد ، وهذا معلوم مشاهد فى شتى البلدان ، وقارن هذا بأحوال السلف الصالح من كان منهم يحفظ مليوناً من الأحاديث كأحمد بن حنبل ، ومنهم من قيل عنه : إن أحد أبويه كان جنياً على سبيل المبالغة لشدة حفظه وهو أبو بكر الأثرم ^(١) ، من تلاميذ أحمد بن حنبل رحمه الله .

ث- إذلال المنتسبين إلى العلم والدين حتى أن كثيراً منهم لا يجرؤون على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ولا عذر لهم فى ذلك ، فقد بلغ الأنبياء عليهم السلام ما وجب عليهم من البلاغ برغم استهزاء أقوامهم بهم ، قال تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [يس : ٣٠] .

الأدب الثامن : الصبر على جفوة المفتى ^(٢) :

ينبغى للمستفتى أن يصبر على جفوة تصدر من المفتى ، أو غلظة ولا يؤدى ذلك إلى الابتعاد عنه .

(١) أبو بكر الأثرم : هو أحمد بن محمد بن هانىء الطائى ، أو الكلبي ، الأسكافى ، من حفاظ الحديث ، أخذ عن الإمام أحمد وآخرين ، توفى رحمه الله سنة (٢٦١هـ) ، ومن آثاره ، كتاب العلل فى الحديث ، الناسخ والمنسوخ فى الحديث .

ترجمته فى : شذرات الذهب (١٤١/٢ - ١٤٢) ، معجم المؤلفين (١٦٧ / ٢) ، الأعلام (٢٠٥ / ١) .

(٢) الأذكار (ص ٢٨٧) ، أحكام الفتوى للزبيارى (ص ١٩٣) ، تذكرة السامع (ص ٩١) ، المجموع (١ / ٣٧ - ٣٨) .

الأدب التاسع : الدعاء للمفتي ^(١) :

على المستفتي أن يدعو للمفتي بعد انتهائه من الجواب على مسأله ،
بقوله : جزاكم الله خيراً أو بارك الله فيكم .

وإذا دعاه أثناء الاستفتاء قال : ما تقول رحمك الله ؟ ، أو رضى الله
عنك ، أو وفقك الله ، وإذا قال : ما تقول رحمك الله ، ورحم والديك ؟
كان أجمل ، وإذا أراد مسألة جماعة من المفتين قال : ما تقولون رضى الله
عنكم ؟ .

(١) روضة الطالبين (٨ / ١٠٢) ، الفقيه والمتفقه (٢ / ١٨٠ - ١٨١) ، صفة الفتوى
(ص ٨٣) .

التوسع في رقعة الاستفتاء والاعتماد على خط المفتي وعدم مطالبة الدليل منه

التوسع في رقعة الاستفتاء :

ينبغي للمستفتي أن يتوسع في رقعة الاستفتاء ، ليتمكن المفتي من استفتاء الجواب واضحا لا مختصرا ؛ لأنه إذا ضاق البياض اختصر فأضر ذلك بالمستفتي^(١) .

الاعتماد على خط المفتي :

له العمل بخط المفتي والاعتماد عليه ، إذا عرف خطه ولم يتشكك في كون ذلك الجواب بخطه أو أخبره من يثق بقوله أنه خط المفتي^(٢) .

عدم مطالبة الدليل من المفتي :

لا ينبغي للمستفتي أن يطلب من المفتي الدليل^(٣) ؛ لأن الله سبحانه

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٣ - ٣٤) و (٢/ ١٨٠ - ١٨٢) ، أعلام الموقعين (٤/ ٢٠٣ - ٢٠٤) ، كشف القناع (٦/ ٣٠٨) .

(٢) صفة الفتوى (٨٣ - ٨٤) ، المسودة (ص ٥٥٤) ، رسائل النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء والقبائل (٩ - ١٢) .

(٣) شرح كوكب المنير (٤/ ٥٩٣) ، مراقى السعود إلى مراقى السعود (٢/ ٤٥٦) ، الوصول إلى الأصول (٢/ ٣٥٨) ، مطالب أولى النهى (٦/ ٤٣٧) ، الفتوى في الإسلام (ص ١١٠) .

وتعالى أمره بأن يسأل أهل العلم قال تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٤٣] ، وقد فرق الله سبحانه وتعالى بينهما في موضع آخر بقوله : ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر : ٩] فالذى لا يعلم منزلته دون منزلة من يعلم ، فعليه الاستماع والانصات إلى قوله دون أن يطلب منه بلم وكيف .

قال ابن الصلاح رحمه الله : لا ينبغي للعامى أن يطالب المفتى بالحجة فيما أفتاه به ^(١) .

ثم إن كان الدليل نصاً من النصوص القطعية ذكره المفتى بنفسه ، وإن كان قياساً ، أو اجتهاداً فلا يلزمه الذكر ، لافتقار المستفتى بمعرفة الأدلة الشرعية .

(١) أدب المفتى والمستفتى لابن الصلاح (ص ١٧١) .

هل للمستفتي تجديد السؤال عند تكرار الواقعة

إذا نزلت بالمستفتي واقعة ، فسأل عنها ، ثم حدثت نفس الواقعة مرة أخرى ، فهل يلزم للمستفتي تجديد السؤال أم لا ؟
اختلف العلماء في ذلك على قولين :

القول الأول : يلزم للمستفتي تجديد السؤال ، لاحتمال أن تتغير فتوى المفتي في ذلك وأن يطلع على ما لم يكن قد اطلع عليه في فتواه الأولى ، أو أنه تغيرت ظروف الحادثة التي وقعت بناء على تغير الزمان والمكان ^(١) .

القول الثاني : لا يلزم للمستفتي تجديد السؤال ؛ لأنه قد عرف الحكم من الحادثة في المرة الأولى ولأن الأصل عدم إطلاعه على ما لم يطلع عليه في فتواه الأولى ^(٢) ، قال ابن نجيم رحمه الله : إذا تكررت الواقعة ، المختار لا يلزمه تكرير النظر ؛ لأنه إيجاب بلا موجب ^(٣) .

(١) غاية الوصول (ص ١٥١) ، كشاف القناع (٦ / ٣٠٠) ، شرح تنقيح الفصول (ص ٤٣٢) ، صفة الفتوى (ص ٨٢) ، نثر الورد على مراقى السعود (٢ / ٦٤٥) ، روضة الطالبين (٨ / ٩١ - ٩٢) ، العدة (٤ / ١٢٢٨) .

(٢) المجموع (١ / ٥٧) ، أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح (ص ١٦٧) ، المسودة (٤٦٧ - ٤٦٨) ، أعلام الموقعين (٤ / ٢٠١) ، المنحول (ص ٤٨٢) .

(٣) فتح الغفار (٣ / ٣٧) .

والقول الذى هو أولى بالاعتبار أن المسألة إذا كانت فى مظنة الاجتهاد وعسر المراجعة فى كل مرة ، بأن يحتاج المفتى إلى انتقال وسفر فلا يلزمه المراجعة ، وكذلك إذا استقرت إلى نص من النصوص القاطعة كذلك لا يلزمه المراجعة ، وإذا كانت المسألة فيما يتواتر ويتكرر كالصلاة والاستنجاء ، فلا يلزمه المراجعة ، بدليل أهل الفيافى كانوا يستفتون الصحابة مرة ، وكانوا يتخذون الأجوبة قدوتهم عند تكرار الواقعة ^(١) ، أما إذا كان هناك فرق بين الواقعتين ، وكان المفتى الأول ليس على ما يرام ، وأجابه عن سؤاله برأيه فالأفضل أن يعيد السؤال والله أعلم ^(٢) .

(١) البرهان (٢/ ١٤٤٣) ، البحر المحيط فى أصول الفقه للزركشى (٦/ ٣٠٣) .

(٢) أحكام الفتوى للزبيارى (ص ١٨١) .

ثانياً: فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
- أ -			
﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ... ﴾	٤٤	البقرة	١٦٩
﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾	٣	الأعراف	٢٣١
﴿ أَتَأْتُوا غَدَاءَنَا ... ﴾	٦٢	الكهف	٣٩
﴿ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ ... ﴾	٧٨	الأنبياء	٢١٩
﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ... ﴾	٥٩	النساء	٦٢ - ١٣٤
﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ... ﴾	٢٣	الجاثية	٢٠١
﴿ أَلَا تَكَلِّمُ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ... ﴾	٤١	آل عمران	٥٥
﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ... ﴾	٤٧	يوسف	١٣١
﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ... ﴾	٣٦	الزمر	٢٤٢
﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ... ﴾	٨-٩	الفتح	٢٤٥
﴿ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ ... ﴾	١٢	الأعراف	١٩٩
﴿ إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ... ﴾	٥	المزمل	٦٧ - ٢١٦
﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾	١٩٠	آل عمران	٧٣
﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ ... ﴾	١٥٩	الأنعام	٢٣٠
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبَحُوا بَقَرَةً ... ﴾	٦٧	البقرة	٥٣
﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ ... ﴾	١٦٩	البقرة	١١٩
﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ... ﴾	٩٠	الأنعام	٢١٨
- ب -			
﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا ... ﴾	٤٧	يوسف	١٣١

- ث -

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ ... ﴾

٢٠٠ الجاثية ١٨-١٩

- ح -

﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ ... ﴾

٤٧ البقرة ١٨٧

- ذ -

﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ... ﴾

٢٠٠ البقرة ٢٧٥

- ر -

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ ... ﴾

٨٧ طه ٢٨-٢٥

﴿ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا ... ﴾

١٦٨ الأحزاب ٢٣

﴿ رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ... ﴾

١٥٠ النساء ١٦٥

- س -

﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ... ﴾

١٢ المائدة ٣٨

﴿ سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا ... ﴾

٨٦ البقرة ٣٢

﴿ سَمِعْنَا قَتَىٰ يَذْكُرُهُمْ ... ﴾

٣٧ الأنبياء ٦٠

- ص -

﴿ صَفَرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ... ﴾

٥٣ البقرة ٦٩

- ف -

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا ... ﴾

١٧ النساء ١٠٣

﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ مَنَاسِكُكُمْ ... ﴾

١٧ البقرة ٢٠٠

﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ... ﴾

٨١-٧٧-٤٤-٣ النحل ٤٣

﴿ فَاسْتَفْتِهِمُ الرِّبَّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ... ﴾

٤٥-٤٤ الصافات ١٤٩

﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ... ﴾

٧٣ محمد ١٩

﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ... ﴾

١٦ طه ٧٢

﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ ... ﴾

٢١٩-٨٧ الأنبياء ٧٩

١٧١	طه	٤٤
٢٦ - ١٨	النساء	٦٥
٧٧	التوبة	١٢٢
١٣١	يوسف	٤٧
١٧	الأحزاب	٢٣
١٧	القصص	١٥
٢٤٢	ص	٨٣-٨٢
١٧	يوسف	٤١
١١٩ - ٨١	الأعراف	٣٣
١٧٢	يونس	٥٣
١٧٢	سبا	٣
٢٣٠	يوسف	١٠٨
٢٥٢	الزمر	٩
١٦٧	الصف	٣
٢١٠ - ١٤	البقرة	٢٨٦
١٢٩	فصلت	٤٢
٢٣٤	الزمر	١٨
٨٨	الزخرف	٥٨
٢١٥	البقرة	٢٨٢

﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ... ﴾
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى ... ﴾
﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ ... ﴾
﴿ فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ ... ﴾
﴿ فَمِنْهُمْ مَّنْ قُضِيَ نَحْبُهُ ... ﴾
﴿ فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ... ﴾
- ق -
﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ... ﴾
﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ ... ﴾
﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ ... ﴾
﴿ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ ... ﴾
﴿ قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ ... ﴾
﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي ... ﴾
﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ ... ﴾
- ك -
﴿ كَبِيرٌ مَّقْتًا عِنْدَ اللَّهِ ... ﴾
- ل -
﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ... ﴾
﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ ... ﴾
﴿ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقَوْلَ ... ﴾
- م -
﴿ مَا ضَرَبَرَهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ... ﴾
- و -
﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُم ... ﴾

١١٧	الشعراء	٨٤	﴿وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ...﴾
١٨	المائدة	٢	﴿وَإِذَا حُلِّمْتُمْ فَاصْطَادُوا...﴾
٣٩	الكهف	٦٠	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ...﴾
١٨	المائدة	٤٩	﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ...﴾
٨١	الأعراف	٣٣	﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ...﴾
١٣٤	النحل	٤٤	﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ...﴾
١٠١	ص	٤٤	﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ...﴾
٩٤	آل عمران	١٥٩	﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ...﴾
١٦	الإسراء	٢٣	﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا...﴾
١٠	هود	٤٤	﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ...﴾
٢١٩	الأنبياء	٧٩	﴿وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا...﴾
٧	الأنبياء	٧٨	﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ...﴾
١٢	الأنعام	١٥١	﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ...﴾
١٩٢-١٢٠-٨١	النحل	١١٦	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ...﴾
٤	النحل	٣٦	﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا...﴾
٢٤٢	العنكبوت	٦٩	﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا...﴾
٢٤٢	البقرة	٢٢٥	﴿وَلَكِن يَأْخُذْكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ...﴾
٧	الرعد	٤١	﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ...﴾
١٢	آل عمران	٩٧	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ...﴾
١٩٢	الأحزاب	٥	﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا...﴾
١٥٠	الأنبياء	١٠٧	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً...﴾
٤٨	الحج	٧٨	﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ...﴾
٣	الذاريات	٥٦	﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ...﴾
٩	النجم	٣	﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ...﴾

١٢٩	النحل	٨٩	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ ... ﴾
٦٠ - ٤٤ - ٦٠	النساء	١٢٧	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ ... ﴾
١٢٠	الزمر	٦٠	﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا ... ﴾
- ي -			
١٣٤ - ٧٢	النساء	٥٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ ... ﴾
١٢٨	الأنفال	٢٩	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ ... ﴾
٤٣	المائدة	٨٧	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا ... ﴾
٢٤٣	النور	٢٧	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا ... ﴾
			﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ... ﴾
٢٤٥	الحجرات	٢	﴿ يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ ... ﴾
٢٤٩	يس	٣٠	﴿ يَا جِبَالُ أَوِيبِي مَعَهُ ... ﴾
١٠	سبا	١٠	﴿ يَا كَلْبُ مَا قَدَّمْتُمْ ... ﴾
١٣١	يوسف	٤٨	﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ... ﴾
٢١٦	البقرة	١٨٥	﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ ... ﴾
٤٤	المائدة	٤	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ... ﴾
٤٤	الأنفال	١	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ ... ﴾
٢١٤ - ٤٤	البقرة	١٨٩	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ ... ﴾
٤٤	البقرة	٢٢٢	﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ ... ﴾
٦٠ - ٤٠	النساء	١٧٦	﴿ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا ... ﴾
٤٤	يوسف	٤٦	

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثانياً: فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٩٢	« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجر ... »
١٥٩	« استفت قلبك وإن أفنأك ... »
٥٦	« إعتقها فإنها مؤمنة ... »
١٥٦	« أعلم أمتي بالحلال والحرام ... »
١٢١	« أفنان أنت يامعاذ ... »
٢٣٥	« اقتدوا بالذين من بعد ... »
٥٧	« اكتبوا لأبي شاه ... »
٥١	« إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً ... »
٦١	« إن العلماء ورثة الأنبياء »
١٩٣ - ٦٨	« إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من ... »
٢٤١	« إنما الأعمال بالنيات ... »
٢٤٤	« إنما جعل الاستئذان من أجل ... »
٤٧	« إنما ذلك عرق ... »
٢٤٦	« إن من إجلال الله إكرام ذي ... »
٦١	« أن من قرأ القرآن ... »
١٧٠	« البذاذة من الإيمان ... »
٢١٧	« بعثت بالحنيفية السمحة ... »

٦١	« بينا أنا نائم ... »
١٧٦	« نهادوا نحابوا ... »
٥٤	« خذوا عني مناسككم ... »
٢٢٨	« خير القرون قرني ... »
١٣٩ ، ١٣٨	« سموا باسمي ولا تكونوا ... »
٥٦	« الشهر هكذا وهكذا ... »
٥٤	« صلوا كما رأيتموني أصلي ... »
١٣	« صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته ... »
٢٣٤	« فإن خير الحديث ... »
٧٧ ، ٤٦	« قتلوه قتلهم الله ... »
٥٠	« كره الرسول ﷺ المسائل ... »
٥٨	« كنا نعزل والقرآن ينزل ... »
١٧٨	« لا صلاة بحضرة الطعام ... »
١٣	« لا يتوارث أهل ملتين ... »
١٢	« لا يرث القاتل شيئا ... »
١٧٨	« لا يقضي القاضي بين اثنين وهو ... »
٣٩	« لا يقولن أحدكم عبدي ... »
٥٩	« لا ، ولكنه لم يكن بأرض قومي ... »
٨٦	« اللهم رب جبريل ... »
٢١٧	« ما خير رسول الله ﷺ بين ... »
٨٨	« ما ضل قوم بعد هدي ... »

٢٣٤	« من أحدث في أمرنا هذا ما ليس ... »
٦٩	« من أفني بغير علم ... »
١٩٧	« من تطب ولم يعرف منه ... »
١٨٠	« من سبق إلي ماء ... »
١٨٠	« من سبق إلي مكان ... »
٨٢	« من قال علي ما لم أقل ... »
١٠٥	« من كتب عني غير القرآن ... »
١٨٠	« مني مناخ من سبق ... »
١٧٦	« هدايا العمال غلول ... »
٩١	« هل تسمع النداء ... »
٤٧	« هو سواد الليل وبياض ... »
١٩٢	« وإذا اجتهد فأخطأ ... »
١٧٣	« والذي نفسي بيده ... »
١٦٨	« وأول ربا أضعه ... »
٥٨	« وسكت عن أشياء ... »
٣٨	« ولكن هذه ناقة فتية »
٧٣	« ويل لمن قرأهن ولم يتدبرهن ... »

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثانياً: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
الأمدي	١٩١
أبي بن كعب	٣٨
أبيض بن حمال	١٥٨
أحمد بن حنبل	٦٥
أبو إسحاق (الأستاذ)	١٥٤
الأسنوي	١٤١
الأصمعي	١٤٣
أبو أمامة	٨٨
أمير بادشاه	٧٤
ابن أمير الحاج	٢٠٨
أنس بن مالك	١٣٩
ابن بدران	١٤٧
البرماوي	١٩٥
أبو بكر الأثرم	٢٤٩
البهوتي	٩٤
ابن البيطار	١٥٢
ابن تيمية	٧٠
جابر بن عبد الله	٤٥

٣٩	الجوهري
٨٣	ابن الحاجب
٢٢٨	ابن حجر
١٥٨	ابن حزم
٥٩	حفيدة بنت الحارث
٥	ابن حمدان
٦٦	أبر حنيفة
٥٩	خالد بن الوليد
٩٣	الخطيب البغدادي
١٥٢	ابن خلدون
٦٤	الخليل بن أحمد
١٩٥	الدبوسي
٢٣٦	الرازي
١٦٤	الرافعي
٦٩	ربيعة بن أبي عبد الرحمن
١٩	ابن رشد
٢٢٤	زكريا الأنصاري
٢٣	زهير بن أبي سلمي
١١٥	السبكي
٦٥	سحنون
١٦٢	السرخسي
٦٤	سعيد بن المسيب

٥٠٠	سهل بن سعد
١٢٤	السيوطي
٥٧	الشاطبي
٦٦	الشافعي
١٤٥	الشهرستاني
٧٥	الشوكاني
١٥٨	ابن الصباغ
٧٥	صبيغ بن عسل
٥	ابن الصلاح
٩٠	الصيمري
٢٢٦	الطرطوشي
١٣٠	الطوفي
٤٦	عائشة بنت أبي بكر
٨٩	ابن عابدين
١٦٨	العباس بن عبدالمطلب
٢٢٥	ابن عبد البر
٦٣	عبد الرحمن بن أبي ليلى
١٤٤	عبد العزيز البخاري
٤٣	عبد الله بن عباس
٥٥	عبد الله بن عمر
٢٤٢	عبد الله بن المبارك
٦٤	عبد الله بن بن مسعود

٢٤	عتاب بن أسيد
٤٧	عدى بن حاتم
١٦٣	ابن العربي
١٩	ابن عرفة
٧٤	عضد الدين الأيجي
٢٤	على بن أبى طالب
٢٦	عمر بن الخطاب
١٠٥	عمر بن عبد العزيز
٨٨	الغزالي
٤٦	فاطمة بنت أبى حبيش
٩٢	ابن فرحون
٢٤٨	الفردفون كرومر
٢١١	الفيروزى آباد
٣٥	القرافي
٢٠٧	القرطبي
١٧٤	القزويني
٢٢	قس بن ساعدة قليوبى
٥	ابن القيم
٢٢٤	الكيا الهراسي
٩١	ماعز
٦٧	مالك
٢٥	الماوردي

١٤٤	المبرد
٣٣	محمد على بن حسين
٩٧	المروزي
١٦١	المازني
٢٤	معاذ بن جبل
٢٢٩	المعصومي
٩١	ابن أم مكتوم
٨٧	مكحول
١٢٦	نافع
١١٥	ابن النجار
١٥٢	ابن النفيس
٢٢٤	النوي
٢٢	هاشم بن عبدالمطلب
٣٩	أبو هريرة
٣٤	هند بنت عتبة
١٣٣	الواحدي
١٦١	ابن وهب
١٣٥	أبو يعلى
١٦١	أبو يوسف

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ثانياً: فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	تعريف الحكم لغة واصطلاحاً
٧	تعريف الحكم لغة
٨	تعريف الحكم اصطلاحاً
١٦	الحكم الملزم - القضاء -
١٦	تعريف القضاء لغة
١٨	تعريف القضاء اصطلاحاً
٢٢	تاريخ القضاء عند العرب والمسلمين
٢٧	التمييز بين الحكم في القضاء والإفتاء
٢٧	الوجوه المشتركة بين القضاء والإفتاء
٢٨	الوجوه التي يختلف فيها القضاء عن الإفتاء
٣٧	الباب الأول : الفتوى
٣٧	تعريف الفتوى لغة واصطلاحاً
٣٧	تعريف الفتوى لغة
٤٠	تعريف الفتوى اصطلاحاً
٤٣	مشروعية وحكم الفتوى
٤٣	مشروعية الفتوى
٤٩	حكم الفتوى
٥٣	صيغ الفتوى
٥٣	الفتوى بالقول

٥٥	الفتوى بالإشارة
٥٦	الفتوى بالكتابة
٥٧	الفتوى بالإقرار
٦٠	أهمية الفتوى وخطر منصبها ومدى حاجة الناس إليها
٧٣	مجالات الفتوى
٧٣	أنواع الأحكام في الشريعة الإسلامية
٧٨	مجالان جديدان للفتوى
٨١	المبحث الثاني : ضوابط الفتوى
٨١	الضابط الأول : أن تكون الفتوى صادرة من مفت مؤهل
٨٢	الضابط الثاني : أن تكون الفتوى موافقة للنصوص القاطعة
٨٣	الضابط الثالث : أن تكون الفتوى صادرة من الكتب المشهورة
٨٤	الضابط الرابع : أن تكون الفتوى موافقا لعرف المستفتى
٨٦	آداب الفتوى
٨٦	الأدب الأول : التوجه إلى الله بالدعاء
٨٧	الأدب الثاني : عدم الفتوى في المسائل الكلامية
٩٠	الأدب الثالث : بيان الفتوى بوضوح
٩٢	الأدب الرابع : الرفق بالمستفتى في الفتوى
٩٣	الأدب الخامس : الاستشارة في الفتوى
٩٤	الأدب السادس : كتابة الفتوى بخط واضح
٩٥	الأدب السابع : كتابة الفتوى في الناحية اليسرى من ورقة الاستفتاء
٩٧	الأدب الثامن : الإختصار في الفتوى
٩٨	الأدب التاسع : كيفية الفتوى المتعلقة بالفرائض
٩٩	الأدب العاشر : كيفية الفتوى عند وجود فتوى مفت آخر فى ورقة الاستفتاء

١٠٠	الأدب الحادى عشر : كيفية الفتوى عند عدم حضور المستفتى عند المفتى
١٠١	الأدب الثانى عشر : الشطب والخطأ فى عبارات الفتوى
١٠٢	تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والعرف والعادة
١٠٣	تغير الفتوى بتغير الزمان
١٠٦	تغير الفتوى بتغير المكان والعرف والعادة
١١١	أحكام تتعلق بالمفتى
١١٣	تعريف المفتى والفرق بين المفتى والمجتهد والفقيه وصفات المفتى
١١٣	تعريف المفتى لغة واصطلاحاً
١١٣	الفرق بين المفتى والمجتهد والفقيه
١١٦	صفات المفتى
١٢٣	ضوابط المفتى
١٢٣	الضابط الأول : الإسلام
١٢٤	الضابط الثانى : التكليف - البلوغ
١٢٥	الضابط الثالث : عدم اشتراط الذكورية والحرية
١٢٩	فى شروط المفتى
١٢٩	الشروط الأساسية المتفق عليها
١٤٧	الشروط المختلف فيها
١٥٥	مراتب المفتين
١٥٥	تجزؤ الإفتاء
١٦٠	أنواع المفتين
١٦٧	آداب المفتى
١٦٧	الأدب الأول : موافقة فعله قوله
١٦٣	الأدب الثانى : حسن السريرة
١٧٠	الأدب الثالث : الصبر على إيصال الحق

١٧١	الأدب الرابع : معالجة النفس وعدم الغرور والكبرياء
١٧٢	الأدب الخامس : عدم ذكر طريق الاجتهاد في الفتوى
١٧٢	الأدب السادس : ذكر الدليل في الفتوى
١٧٣	الأدب السابع : الحلف على ثبوت الحكم
١٧٣	الأدب الثامن : عدم الفتوى في اسم مشترك
١٧٤	الأدب التاسع : رد الفتوى إذا خاف غائلتها
١٧٤	أخذ الأجرة والهبة في الفتوى
١٧٦	أخذ الأجرة في الفتوى
١٧٧	أخذ الهبة في الفتوى
	عدم التصريح بالفتوى عند خروجه عن الاعتدال عدم التصريح بالفتوى عند
١٧٧	خروجه عن الاعتدال
١٨٣	أخطاء المفتين وانحرافاتهم
١٨٥	رجوع المفتى عن الفتوى
١٨٧	رجوع المفتى عن الفتوى قبل العمل بها
١٩٢	الأجر والاثم في خطأ الفتوى
١٩٣	الإثم على الخطأ إذا لم يكن من أهل التقوى
١٩٥	ضمان ما أتلّف بالفتوى الخطأ
١٩٥	وجوب الضمان عليه
١٩٦	عدم الضمان عليه
١٩٨	إنحرافات المفتين
١٩٨	الجهل بالنصوص أو الغفلة عنها
١٩٩	القياس الفاسد
٢٠٠	الخضوع للأهواء
٢٠٢	أحكام تتعلق بالمستفتى

٢٠٣	توطئة
٢٠٤	تعريف المستفتى لغة واصطلاحاً
٢٠٤	تعريف المستفتى لغة
٢٠٤	تعريف المستفتى اصطلاحاً
٢٠٦	حكم المستفتى وضوابطه
٢٠٦	حكم المستفتى
٢١١	ضوابط المستفتى
٢١١	الضابط الأول : الإسلام
٢١١	الضابط الثاني : التكليف
٢١٣	الضابط الثالث : وجوب معرفة الحكم الشرعى
٢١٣	الضابط الرابع : عدم بلوغ رتبة الاجتهاد
٢١٤	الضابط الخامس : السؤال عما ينفع
٢١٤	الضابط السادس : استفتاء العالم
٢١٥	الضابط السابع : تقديم الأعلم على الأورع
٢٢١	مسائل تتعلق بالمستفتى
٢٢٣	هل يجوز للعامى اختيار ، أو تقليد مذهب معين وأقوال العلماء فى ذلك
٢٢٣	التزام المستفتى مذهباً معيناً
٢٢٨	التمذهب بمذهب معين من المستحدثات فى الدين
٢٣١	أقوال الأئمة الأربعة فى اتباع السنة ونهيهم عن تقليد إمام معين
٢٣٥	هل يجوز للعامى تقليد المفتى الميت والرجوع إلى قوله ؟
٢٣٩	آداب المستفتى
٢٤١	لجوء المستفتى إلى أهل العلم والتأدب معهم
٢٤١	الآداب الأول : تأدب المستفتى فى نفسه بالسؤال عن أهل الذكر
٢٤١	الآداب الثاني : خلوص النية فى سؤاله

٢٤٣	الأدب الثالث : الاستئذان من المفتى قبل الدخول عليه
٢٤٤	الأدب الرابع : هيئة الجلوس عند المفتى
٢٤٤	الأدب الخامس : أدب الخطاب وضيعة الاستفتاء
٢٤٥	الأدب السادس : أوقات السؤال
٢٤٥	الأدب السابع : هيئة المفتى وتعظيمه لكبر سنه
٢٤٩	الأدب الثامن : الصبر على جفوة المفتى
٢٥٠	الأدب التاسع : الدعاء للمفتى
	التوسع فى رقعة الاستفتاء ، والاعتماد على خط المفتى ، وعدم مطالبة
٢٥١	الدليل منه
٢٥١	التوسع فى رقعة الاستفتاء
٢٥١	الاعتماد على خط المفتى
٢٥١	عدم مطالبة الدليل من المفتى
٢٥٣	هل للمستفتى تجديد السؤال عند تكرار الواقعة
٢٥٥	فهرس الآيات
٢٦١	فهرس الأحاديث
٢٦٥	فهرس الأعلام
٢٧١	فهرس الموضوعات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com